The Islamic University of Gaza

Deanship of Research and Graduate Studies

Faculty of Economic & Administrative Sciences

Master of Development Economics

الجامعـــــــة الإســـلاميـة بغـــزة

عمادة البحث العلمي والدراسات العليا

كـليـــــــة الاقتصاد والعلوم الإدارية

مـاجـسـتـيـــــر اقتصاديـات التنمية

أثر حجم التبادل التجاري بين السلطة الفلسطينية و الإحتلال الإسرائيلي على النمو الاقتصادي في فلسطين 1996-2016م

The Impact of Trade Volume between the Palestinian Authority and Israeli Occupation on Economic Growth in Palestine (1996-2016)

إعداد الباحث

زياد محمد الزيان

إشراف الأستاذ الدكتور

محمد إبراهيم مقداد

قدم هذا البحث استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير

في اقتصاديات التنمية بكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية في الجامعة الإسلامية بغزة

يوليو/2018م – ذو القعدة/1439هـ

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

إقرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

أثر حجم التبادل التجاري بين السلطة الفلسطينية والاحتلال الاسرائيلي على النمو الاقتصادي في فلسطين 1996-2016م

The Impact of Trade Volume between the Palestinian Authority and Israeli Occupation on Economic Growth in Palestine (1996-2016)

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل الآخرين لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

I understand the nature of plagiarism، and I am aware of the University's policy on this.

The work provided in this thesis، unless otherwise referenced، is the researcher's own work، and has not been submitted by others elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name:	زياد محمد الزيان	اسم الطالب:
Signature:	زياد	التوقيع:
Date:	2018/11/18م	التاريخ:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نتيجة الحكم

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية بغزة
The Islamic University of Gaza
عمادة البحث العلمي والدراسات العليا
هاتف داخلي: 1150

الرقم ج.س.غ/35/..... Ref
التاريخ 2018/11/18م Date

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة عمادة البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ **زياد محمد محي الدين الزيان** لنيل درجة الماجستير في كلية **الاقتصاد والعلوم الإدارية**/ برنامج **اقتصاديات التنمية** وموضوعها:

أثر حجم التبادل التجاري بين السلطة الفلسطينية و الإحتلال الإسرائيلي على النمو الاقتصادي في فلسطين 1996-2016م

The Impact of Trade Volume between the Palestinian Authority and Israeli occupation on Economic Growth in Palestine (2016-1996)

وبعد المناقشة التي تمت اليوم **السبت 27 ذو الحجة 1439هـ** الموافق **2018/09/08م** الساعة **الحادية عشرة صباحاً**، في قاعة اجتماعات **الكلية** اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

أ. د. محمد إبراهيم مقداد	**مشرفاً ورئيساً**	.....
د. خليل أحمد النمروطي	**مناقشاً داخلياً**	.....
د. بدر شحدة حمدان	**مناقشاً خارجياً**	.....

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في **كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية/برنامج اقتصاديات التنمية**.

واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله تعالى ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق،،،

عميد البحث العلمي والدراسات العليا

أ.د. مازن إسماعيل هنية

P.O. Box 108, Rimal, Gaza, Palestine Tel: + 970 (8) 264 4400 Fax: + 970 (8) 264 4800
ص.ب. 108 الرمال، غزة، فلسطين هاتف: فاكس:
public@iugaza.edu.ps www.iugaza.edu.ps

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التاريخ: 20١٨/١٢/٥

الرقم العام للنسخة	٣١٥ ٢٥٥١	اللغة	عربي

الموضوع/ استلام النسخة الإلكترونية لرسالة علمية

قامت إدارة المكتبات بالجامعة الإسلامية باستلام **النسخة الإلكترونية** من رسالة

الطالب/ زياد محمد الريان

رقم جامعي: [illegible] قسم: الإحصاء العلوم الإدارية كلية: الدراسات العليا

وتم الاطلاع عليها، ومطابقتها بالنسخة الورقية للرسالة نفسها، ضمن المحددات المبينة أدناه:

- تم إجراء جميع التعديلات التي طلبتها لجنة المناقشة.
- تم توقيع المشرف/المشرفين على النسخة الورقية لاعتمادها كنسخة معدلة ونهائية.
- تم وضع ختم "عمادة الدراسات العليا" على النسخة الورقية لاعتماد توقيع المشرف/المشرفين.
- وجود جميع فصول الرسالة مجمّعة في ملف (WORD) وآخر (PDF).
- وجود فهرس الرسالة، والملخصين باللغتين العربية والإنجليزية بملفات منفصلة (PDF +WORD)
- تطابق النص في كل صفحة ورقية مع النص في كل صفحة تقابلها في الصفحات الإلكترونية.
- تطابق التنسيق في جميع الصفحات (نوع وحجم الخط) بين النسخة الورقية والإلكترونية.

ملاحظة: ستقوم إدارة المكتبات بنشر هذه الرسالة كاملة بصيغة (PDF) على موقع المكتبة الإلكتروني.

والله ولي التوفيق،

توقيع الطالب

زياد الريان

إدارة المكتبة المركزية

Central Library

٩١٥

ملخص الدراسة باللغة العربية

يمثل التبادل التجاري أهمية قصوي لكافة الشعوب والأمم لما له من دور فاعل في التأثير على النمو الاقتصادي ومن ثم المستوى المعيشي للأفراد والمجتمع ككل.

وقد هدفت الدراسة إلى قياس اثر حجم التبادل التجاري بين السلطة الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي على النمو الاقتصادي الفلسطيني خلال الفترة 1996-2016م والتعرف علي طبيعة وكينونة العلاقة التجارية (في ضل الاتحاد شبه الجمركي مع الاحتلال الاسرائيلي) من حيث التوزيع السلعي والتركيز الجغرافي للصادرات والواردات القادمة من جانب الاحتلال وتوضيح هيكل الصادرات والواردات المرصودة مع الاحتلال الإسرائيلي ، بالاضافة الي التعرف علي القوانين المالية والتجارية الضابطة لحركة السلع والخدمات بين الجانبين وبالاخص الضرائب والرسوم والجمارك والمقاصة بانواعها والقاء الضوء علي الجوانب الفنية والمعيقات السياسية والاجرائية التي يمارسها الاحتلال الاسرائيلي علي التجارة الخارجية الفلسطينية .

وعليه تم استخدام المنهج التحليلي لدراسة طبيعة العلاقة بين بين متغيرات الدراسة من خلال تقدير أربع نماذج قياسية (انحدار خطي بسيط) لقياس كل متغير وأثره على المتغير التابع بشكل منفرد (المتغير التابع، النمو الاقتصادي) (المتغيرات المستقلة الصادرات، الواردات، حجم التبادل التجاري، صافي الميزان التجاري)، وتم استخدام طريقة المربعات الصغرى ols العادية لبناء نماذج انحدار بسيطة لكل متغير مستقل على حدة مع المتغير التابع للوصول إلى تفسير وترجمة أثر هذه المتغيرات على النمو الاقتصادي في فلسطين.

وقد توصلت الدراسة إلى وجود ارتباط طردي قوي بين كل من الصادرات، الواردات، حجم التبادل التجاري كمتغيرات مستقلة والنمو الاقتصادي كمتغير تابع وكانت النتائج مساهمة الصادرات في النمو الاقتصادي بنسبة 0.37% **(زيادة الصادرات بدولار واحد يزداد النمو الاقتصادي بنحو ستة وثلاثون سنتا)**، وكذلك مساهمة الواردات بنسبة 0.35%، ومتغير حجم التبادل بنسبة 0.40%، ومن جهة أخرى كانت مساهمة متغير صافي الميزان التجاري ذو العلاقة السلبية تقدر بـ -0.27% **(كلما زاد العجز بدولار واحد في الميزان التجاري فانة يؤثر بالسلب علي النمو الاقتصادي الفلسطيني بنسبة سبعة وعشرون سنتا)** نتيجة العجز الواضح على طول السلسلة الزمنية الممتدة من سنة 1996 إلى 2016م.

في ضوء النتائج السابقة فان الدراسة توصي بالعمل على زيادة الصادرات الفلسطينية وتنويعها وزيادة جودتها من خلال الاستعانة بالطرق والأساليب التكنولوجية الحديثة في الإنتاج وفرض سياسة واضحة لحماية المنتج الفلسطيني والعمل على إعادة النظر في اتفاق باريس الاقتصادي وتقليص الاعتماد على الاحتلال الاسرائيلي في التزود من الواردات وخاصة السلع الاساسية من الاغذية المصنعة والمنتجات الزراعية للخروج من بوتقة التبعية الاقتصادية للإحتلال والبدء بمرحلة انفتاح على العالم الخارجي وبناء اقتصاد قادر على مواجهة الأزمات المستقبلية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Abstract

Trading represents a paramount importance to all nations and people for its effective role in impacting economic development and therefore the living standard for individuals and community as a whole. Consequently, this study aimed at measuring the impact of trading volume between the Palestinian Authority and the Israeli occupation on the Palestinian economic development during the period from 1996 to 2016. This is in addition to identifying the nature and the essence of business relations, giving the semi customs union with the Israeli occupation, through examining the commodity distribution and the geographic concentration of exports and imports from the occupation side. That is besides clarifying the structure of exports and imports with the Israeli occupation. Furthermore, the study aimed at investigating the financial and commercial laws that control the merchandise and service traffic between the two sided in terms of taxes, customs duties, and all sorts of offsetting. It also aimed at shedding a light on the technical aspects, political and procedural obstacles practiced by the Israeli occupation on the Palestinian foreign trade.

Therefore, the analytical approach was adopted to examine the relationship among the study variables through estimating four standard models (simple linear regression) in order to measure every variable and its impact on the dependent variable separately. In this regard, the dependent variable is (the economic development) and the independent variables are (exports, imports, trading volume, net trade balance). The method of Ordinary Least Squares (OLS) was used to construct a simple linear regression model for each independent variable separately with the dependent variable to arrive at explanations and to interpret the impact of these variables on the economic development in Palestine.

The study revealed that there is a direct and strong correlation between the independent variables (exports, imports, trading volume) and the economic development as a dependent variable. In this respect, results showed that exports contributed to the economic development by 0.37% (1$ increase in exports results in 0.36 $ increase in the economic development). Additionally, imports contributed to the economic development by 0.35% and the trading volume by 0.40%. However, the net trade balance negatively contributed to the economic development by -0.27% (1$ decrease in net trade balance results in 0.27 $ decrease in the Palestinian economic development) and that can be attributed to the explicit trade deficit along the time series spanning from 1996 to 2016.

In light of the above results, the study recommends increasing, diversifying, and bettering the quality of Palestinian exports through resorting to modern technology techniques in production process and through imposing a clear policy for the protection of the Palestinian product. It is also important to reconsider Paris Protocol and minimize the dependency on importing goods from the Israeli occupation mainly the staple goods that include processed food and agricultural commodities. The purpose of that is to exit from the economic dependence on the occupation and to start a phase of going international as well as building an economic capable of defying future crisis.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

آية قرآنية

بسم الله الرحمن الرحيم

"لإيلاف قريش إيلافهم رحلة الشتاء والصيف "

قريش (1-2)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإهداء

إلى من بلغ الرسالة، وأدى الأمانة، ونصح الأمة، إلى نبي الرحمة سيدنا وحبيبنا محمد صلى الله عليه وسلم.

إلى ذلك البليغ في صمته، الذي علمني المثابرة والإصرار، أبي.

إلى من ركع العطاء أمام قدميها، وأعطتني من دمها وروحها وعمرها حبا وتصميما ودفعا لغد أجمل، أمي.

إلى أزهار النرجس التي تفيض حبا ونقاء وعطرا، زوجتي، أخوتي، وأخواتي.

إلى من أضاؤوا لي الطريق، ورسموا الأمل في كل خطوة مشيتها، أساتذتي الأفاضل.

إلى الذين سكنت صورهم وأصواتهم في ذاكرتي فتكونت من خلالهم أجمل اللحظات، أصدقائي، وزملائي.

أهدي ثمرة جهدي المتواضع،،،

الباحث

زياد محمد الزيان

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكر وتقدير

اللهم لك الحمد أولا وآخرا وظاهرا وباطنا، لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد بعد الرضا أحمدك ربي على أن وفقتني لإتمام هذه الدراسة، وأصلي وأسلم على من بعثه الله متمما لمكارم الأخلاق، ورحمة للعالمين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:

امتثالا لقول النبي محمد صلى الله عليه وسلم: "من لا يشكر الناس لا يشكر الله" رواه الترمذي، فإنه يطيب لي أن أتقدم بوافر الشكر والعرفان لكل من له فضل علي بعد الله سبحانه، سواء قدم لي نصيحة، أو مساعدة لإتمام هذه الرسالة، وأخص بالذكر أستاذي الفاضل **الأستاذ الدكتور/ محمد إبراهيم مقداد** الذي تفضل بالإشراف على رسالتي حيث بفضل الله تعالى ثم جهده المتواصل، وتوجيهاته السديدة ورحابة صدره أثناء فترة البحث تم إنجاز هذا العمل فله مني خالص الاحترام والوفاء والتقدير.

كما وأتوجه بالشكر والتقدير **للدكتور الفاضل/ خليل احمد النمروطي** ، **والدكتور الفاضل/ بدر شحدة حمدان** لتفضلهما بقبول مناقشة رسالتي.

كما وأتقدم بوافر امتناني لزملائي وزميلاتي الذين وقفوا إلى جانبي وقدموا لي المساعدة والتوجيه وأمدوني بالمعلومات التي احتجت لها في بحثي.

وختاما فإن ما كان في رسالتي من صواب فبتوفيق من الله والحمد لله أولا وأخيرا وما كان من خطأ ونقصان فمن نفسي ومن الشيطان وأستغفر الله من ذلك والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير المعلمين.

الباحث

زياد محمد الزيان

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

فهرس المحتويات

إقرار .....أ
نتيجة الحكم .....ب
ملخص الدراسة باللغة العربية.....ت
Abstract .....ث
آية قرآنية ..... ج
الإهداء ..... ح
شكر وتقدير ..... خ
فهرس المحتويات ..... د
فهرس الجداول.....ز
فهرس الأشكال والرسومات التوضيحية .....ش
الفصل الأول الإطار العام للدراسة 2
- 1.1 المقدمة.....2
- 2.1 مشكلة الدراسة.....2
- 1.3 أهداف الدراسة.....3
- 4.1 أهمية الدراسة.....4
- 5.1 فرضيات الدراسة.....4
- 6.1 منهجية الدراسة 4
- 7.1 متغيرات الدراسة.....5
- 8.1 نموذج الدراسة 5
- 9.1 نماذج الانحدار البسيط.....6
- 10.1 الدراسات السابقة.....8
1.10.1 الدراسات العربية والمحلية.....8
2.10.1 الدراسات المحلية:.....13
3.10.1 تحليل الدراسات السابقة 15
4.10.1 ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة 15
الفصل الثاني الإطار التنظيمي للتبادل التجاري والإتفاقيات التجارية الفلسطينية.....18
- 1.2 مقدمة 18
- 2.2 مفهوم التجارة.....19
- 3.2 أهمية التجارة الخارجية.....19
- 4.2 أسباب قيام التجارة الخارجية.....20
- 5.2 أهداف السياسة التجارية.....20

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- 6.2 القطاع التجاري:.....21
- 7.2 الصادرات 21
- 8.2 الواردات.....21
- 9.2 الميزان التجاري.....22
- 10.2 أثر العجز أو الفائض في الميزان التجاري على النمو الاقتصادي.....22
- 11.2 الناتج المحلي الإجمالي **(GDP)**.....22
- 12.2 النمو الاقتصادي **(GDP)** 23
- 11.2 حجم التبادل التجاري.....24

2.12 أدوات السياسة التجارية:.....25

- 13.2 القيود غير الجمركية.....26
- 14.2 الإتفاقيات الاقتصادية والتجارية الفلسطينية مع الدول.....26

1.14.2 اتفاق باريس الاقتصادي (بروتوكول) 26
2.14.2 اتفاقية التجارة الحرة مع مصر 32
3.14.2 واقع التجارة الخارجية مع مصر 32
4.14.2 تقييم الإتفاق التجاري بين فلسطين ومصر 34
5.14.2 تقييم الإتفاق التجاري بين فلسطين و الاحتلال الاسرائيلي.....34
6.14.2 طبيعة العلاقة الاقتصادية بين فلسطين والأردن.....37
7.14.2 اتفاقية التبادل التجاري الفلسطيني الأردني 37

الفصل الثالث.....39
الصادرات والواردات والمقاصة.....39

- 1.3 مقدمة.....39
- 2.3 الصادرات والواردات السلعية الفلسطينية.....39

1.2.3 الصادرات المرصودة حسب التوزيع الجغرافي للمناطق الفلسطينية (غزة والضفة).....39
2.2.3 توزيع الواردات والصادرات السلعية المرصودة في فلسطين حسب المنطقة لعام 2016م 39
4.2.3 أبرز السلع التي تم استيرادها إلى فلسطين 40
5.2.3 أبرز السلع التي تم تصديرها من فلسطين 41
6.2.3 بيانات التجارة الخارجية الفلسطينية خلال فترة (1995 -2016م) 42
7.2.3 وصف الاستخدام الاقتصادي للصادرات والواردات الفلسطينية. 43

- 3.3 هيكل الصادرات الفلسطينية إلى إسرائيل.....44
- 4.3 مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات الفلسطينية.....46
- 3.5 مؤشر التركيز الجغرافي للواردات الفلسطينية.....47
- 6.3 هيكل الواردات الفلسطينية من الاحتلال الاسرائيلي 48

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- 7.3 مؤشر الانكشاف التجاري لفلسطين.....49
- 8.3 المقاصة الفلسطينية الإسرائيلية والناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني (GDP).....51
1.8.3 فاتورة المقاصة.....51
2.8.3 البيان الجمركي.....59
- 9.3 الجوانب الفنية والمعيقات السياسية التي تواجه التاجر الفلسطيني.....61
1.9.3 العوائق السياسية.....62
2.9.3 عوائق إجرائية تمارسها إسرائيل.....62
- 10.3 الخاتمة.....63
الفصل الرابع.....65
الطريقة والإجراءات.....65
- 1.4 منهج التحليل القياسي.....65
1.1.4 تحديد النموذج.....65
2.1.4 تحديد المتغيرات.....65
- 2.4 النموذج القياسي.....65
1.2.4 معالجة بيانات النموذج القياسي.....67
- 3.4 الوصف الاحصائي والتقدير القياسي للنموذج.....68
1.3.4 تقدير النموذج القياسي الأول لتوضيح علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي في الأجل الطويل.....72
2.3.4 النموذج الثاني: تقدير العلاقة في الأجل القصير نموذج تصحيح الخطأ (ECM).....74
4.4 علاقة حجم التبادل التجاري بالناتج المحلي في الأجل الطويل.....84
- 4.4 علاقة صافي الميزان التجاري بالناتج المحلي في الأجل الطويل.....89
الفصل الخامس.....95
النتائج والتوصيات.....95
- 1.5 النتائج.....95
- 2.5 التوصيات.....96
المصادر والمراجع.....99
أولا: المراجع العربية.....99
ثانيا: المراجع الأجنبية.....102

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس الجداول

جدول (1.2): يوضح حجم التجارة الفلسطينية المصرية (المبلغ بالألف دولار) 33
جدول (1.3): يوضح أبرز السلع التي تم استيرادها إلى فلسطين عام 2016م (القيمة بالألف دولار أمريكي) 40
جدول (2.3): يوضح أبرز السلع التي تم تصديرها من فلسطين عام 2016م (القيمة بالألف دولار أمريكي) 41
جدول (3.3): بيانات التجارة الخارجية الفلسطينية خلال فترة 1995- 2016م (بالألف دولار أمريكي) 42
جدول (3.4): وصف الاستخدام الاقتصادي للصادرات والواردات (بالألف دولار أمريكي) 43
جدول (5.3): أبرز الصادرات والواردات الفلسطينية مع الاحتلال الاسرائيلي لسنة 2016م (بالألف دولار أمريكي) 44
جدول (6.3): مؤشر التركز الجغرافي للصادرات الفلسطينية (بالألف دولار أمريكي)..... 46
جدول (7.3): مؤشر التركز الجغرافي للواردات الفلسطينية (بالألف دولار أمريكي) 47
جدول (8.3): أبرز الواردات السلعية الفلسطينية المرصودة من إسرائيل حسب النظام المنسق لسنة 2016م (بالألف دولار أمريكي) 48
جدول (9.3): الانكشاف التجاري للاقتصاد الفلسطيني من 1996 – 2016م (بالألف دولار أمريكي) 50
جدول (10.3): تفصيل ايرادات المقاصة من 2008 – 2016م (بالمليون دولار أمريكي)..... 53
جدول (11.3): الرسوم الجمركية ونسبتها من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لسنة الأساس 2015م (بالمليون دولار) 60
جدول (1.4): الوصف الإحصائي للبيانات 68
جدول (2.4): قوة الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع..... 70
جدول (3.4): اختبار جذر الوحدة (ADF) لمتغيرات الدراسة 71
جدول (4.4): تقدير النموذج القياسي الأول لتوضيح علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي في الأجل الطويل 72
جدول (5.4): اختبار سكون البواقي 73
جدول (6.4): نموذج تصحيح الخطأ (ECM) 75
جدول (7.4): تفسير معادلة نموذج تصحيح الخطأ..... 75
جدول (8.4): مرونة الصادرات في الأجل القصير والأجل الطويل..... 76
جدول (9.4): اختبار عدم تجانس اختلاف التباين 76
جدول (10.4): اختبار الارتباط الذاتي lm 77
جدول (11.4): اختبار المتوسط الحسابي للبواقي يساوي صفر 77
جدول (12.4): اختبار النموذج الثاني..... 78
جدول (13.4): قياس النموذج الثاني..... 78
جدول (14.4): اختبار سكون البواقي 79
جدول (15.4): نموذج تصحيح الخطأ (ECM) 80
جدول (16.4): تفسير معادلة نموذج تصحيح الخطأ (ECM)..... 80

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (4.17): معامل حد تصحيح الخطأ في نموذج تصحيح الخطأ 81
جدول (18.4): اختبار عدم تجانس اختلاف التباين 81
جدول (19.4): اختبار الارتباط الذاتي lm 82
جدول (20.4): اختبار المتوسط الحسابي للبواقي يساوي صفر 82
جدول (21.4): نتائج اختبار النموذج الثالث 83
جدول (22.4): علاقة حجم التبادل التجاري بالناتج المحلي في الأجل الطويل 84
جدول (23.4): نتائج جذر الوحدة لسكون البواقي 85
جدول (24.4): العلاقة في الأجل القصير 85
جدول (25.4): تفسير العلاقة في الأجل القصير 86
جدول (26.4): اختبار عدم تجانس اختلاف التباين 87
جدول (27.4): نتائج اختبار الارتباط الذاتي 87
جدول (28.4): اختبار المتوسط الحسابي للبواقي يساوي صفر 88
جدول (29.4): نتائج اختبار النموذج الثالث 88
جدول (30.4): علاقة صافي الميزان التجاري بالناتج المحلي في الأجل الطويل 89
جدول (31.4): نتائج اختبار جذر الوحدة لسكون البواقي 90
جدول (32.4): العلاقة في الأجل القصير 90
جدول (33.4): تفسير نتائج العلاقة في الأجل القصير 91
جدول (34.4): اختبار عدم تجانس اختلاف التباين 92
جدول (35.4): اختبار الارتباط الذاتي 93
جدول (36.4): اختبار المتوسط الحسابي للبواقي يساوي صفر 93

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس الأشكال والرسومات التوضيحية

شكل (1.1) نموذج الدراسة 5

شكل (1.3): توزيع الواردات والصادرات السلعية المرصودة في فلسطين حسب المنطقة لعام 2016م 40

شكل (2.3): نموذج فاتورة مقاصة 57

شكل (3.3): نموذج بيان جمركي 60

شكل (1.4): لوحة الانتشار لمتغيرات الدراسة في وضعها اللوغارتمي 69

شكل (2.4): لوحة الانتشار لمتغيرات الدراسة في وضعها اللوغارتمي 70

شكل (3.4): اختبار شرط التوزيع الطبيعي للبواقي 77

شكل (4.4): اختبار شرط التوزيع الطبيعي للبواقي 82

شكل (5.4): اختبار شرط التوزيع الطبيعي للبواقي 87

شكل (6.4): اختبار شرط التوزيع الطبيعي للبواقي 92

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

- 1.1 المقدمة

تمر التجارة الخارجية الفلسطينية بظروف صعبة جدا وتواجه مشاكل عديدة بداية بمشاكل المعابر والهيمنة الإسرائيلية إلى سياسة الإغلاق والأطواق الأمنية التي تفرض على المناطق الفلسطينية وتنتهي بشروط مطابقة الواردات الفلسطينية للمواصفات الإسرائيلية وعراقيل أخرى توضع أمام الواردات والصادرات الفلسطينية من الدول الخارجية حتى يتمكن الاحتلال الإسرائيلي من إلزام الطرف الفلسطيني من استسهال الاستيراد من الجانب الاحتلال عوضا عن الاستيراد من الخارج لتفادي كل هذه الإجراءات التعسفية التي يفرضها الاحتلال الاسرائيلي.

وعليه فإن حجم التبادل التجاري بين الجانبين قائم على اساس سياسة الاستقواء وارغام الطرف الاضعف (السلطة الفلسطينية) على التزود بكل الاحتياجات الاساسية التي يحتاجها المجتمع الفلسطيني في الغالب من جانب الاحتلال الإسرائيلي.

وهذا أدى بدوره إلى زيادة التبعية الاقتصادية الفلسطينية لصالح الجانب الإسرائيلي الذي بدوره جعل من المجتمع الفلسطيني سوق كبيرة لمنتجاته المختلفة.

وعليه فإن العلاقة الاقتصادية الفلسطينية الإسرائيلية منذ احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية ووصولا إلى قدوم السلطة الفلسطينية وتوقيع اتفاق باريس الاقتصادي سنة 1994م لم تشهد تغيرات نوعية لصالح الاقتصاد الفلسطيني، حيث واصلت إسرائيل سياسة منهجية ومدروسة وهادفة لإبقاء الاقتصاد الفلسطيني تحت هيمنتها المباشرة وعليه فإن دراسة واقع التبادل التجاري يساعد في فهم طبيعة العلاقة الاقتصادية بين الجانبين وما يترتب عليه من تأثيرات على عصب الاقتصاد الفلسطيني مثل معدل النمو الاقتصادي الذي سنتناول تأثره بحجم التبادل التجاري مع الجانب الإسرائيلي.

- 2.1 مشكلة الدراسة

يواجه التبادل التجاري الفلسطيني اختلالات هيكلية كبيرة لصالح إسرائيل حيث بلغ حجم الصادرات الفلسطينية عام 2005م 290.5 مليون دولار؛ في حين بلغ حجم الواردات لنفس السنة 1873 مليون دولار مع الاحتلال الاسرائيلي ؛ وبذلك يكون العجز في الميزان التجاري مع الشريك التجاري قد وصل إلى 1582.5 مليون دولار.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما أن معظم الصادرات في الفترة المذكورة كانت متجهة إلى إسرائيل؛ أي حوالي 86.6% من جملة الصادرات الفلسطينية. وكذلك فإن معظم الواردات الفلسطينية قادمة من إسرائيل أيضا؛ أي بنسبة 72% من اجمال الواردات الفلسطينية الكلية .

(إحصاءات التجارة الخارجية 2015، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني).

ومنذ توقيع اتفاق باريس الاقتصادي سنة 1994م بين منظمة التحرير الفلسطينية و الاحتلال الاسرائيلي، مارست إسرائيل سياسات اقتصادية وتجارية ممنهجة لتجعل من مجتمع الفلسطيني سوق استهلاكي كبير لكافة منتجاتها المتنوعة عدا عن سياسات المنع الأمني العراقيل والمواصفات الإسرائيلية (التيكن) التي تلزم بها المستوردين الفلسطينيين، وبناء على ما تقدم يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

"ما أثر حجم التبادل التجاري بين السلطة الفلسطينية و الاحتلال الاسرائيلي على معدل النمو الاقتصادي لمناطق السلطة الفلسطينية 1996–2016م".

ومن خلال السؤال الرئيس السابق وللإجابة على هذه المشكلة الرئيسة سيتم طرح سؤال لفرعي اخر والتي سيسعى الباحث للإجابة عنه:

1. ما مدى تأثير حجم التبادل التجاري بين السلطة الفلسطينية و الاحتلال الاسرائيلي على النمو الاقتصادي الفلسطيني؟

- 3.1 أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحليل العوامل المحددة لحجم التبادل التجاري بين السلطة الفلسطينية و الاحتلال الاسرائيلي وأثرها على معدل النمو الاقتصادي الفلسطيني، وفي نهاية الدراسة يسعي الباحث إلى تحقيق ما يلي:

1. تبيان حجم التبادل التجاري من حيث التوزيع السلعي والتركيز الجغرافي للصادرات والواردات بين السلطة الفلسطينية والاحتلال الاسرائيلي وما هي القطاعات التي تمثل عصب التجارة البينية لكلا الطرفين.
2. توضيح أنواع التبادل التجاري بين السلطة الفلسطينية والاحتلال الاسرائيلي من حيث الكيف والكم.
3. التعرف على خصائص النظام الجمركي الإسرائيلي وتأثيره على واقع التبادل التجاري.
4. تقييم امكانات التبادل التجاري بين السلطة الفلسطينية و الاحتلال الاسرائيلي.
5. قياس أثر حجم التبادل التجاري بين السلطة الفلسطينية و الاحتلال الاسرائيلي على النمو الاقتصادي الفلسطيني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **4.1 أهمية الدراسة**

تتبع أهمية الدراسة من خلال التركيز على المحاور التالية:

1. تسليط الضوء على موضوع حجم التبادل التجاري الفلسطيني الإسرائيلي وتأثيره في الحد من التأثير السلبي على معدل النمو الاقتصادي الفلسطيني.
2. الخروج بمجموعة من التوصيات حول استغلال التبادل التجاري بين السلطة الفلسطينية والاحتلال ليكون معول لزيادة النمو الاقتصادي الفلسطيني.
3. تعتبر الدراسة مرجع للباحثين والاكاديميين والمهتمين بموضوع الدراسة.

- **5.1 فرضيات الدراسة**

تتلخص فرضيات الدراسة في التالي:

1. توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة 5% بين حجم التبادل التجاري البيني كمتغير مستقل والنمو الاقتصادي في فلسطين كمتغير تابع.
2. توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة 5% بين الصادرات الفلسطينية إلى إسرائيل كمتغير مستقل والنمو الاقتصادي في فلسطين كمتغير تابع.
3. توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة 5% بين الواردات الفلسطينية من إسرائيل كمتغير مستقل والنمو الاقتصادي في فلسطين كمتغير تابع.
4. توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة 5% بين صافي الميزان التجاري كمتغير مستقل والنمو الاقتصادي في فلسطين كمتغير تابع.

- **6.1 منهجية الدراسة**

لقد اقتضت طبيعة البحث وخصوصيته الاعتماد على.

- المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف واقع حجم التبادل التجاري والصادرات والواردات وصافي الميزان التجاري بين السلطة الفلسطينية والشريك التجاري (الاحتلال الاسرائيلي) من خلال استعراض المؤشرات والاحصاءات الاقتصادية الخاصة بالتبادل بين السلطة والاحتلال الاسرائيلي للخروج بمجموعة من النتائج التوصيات.
- كما استخدم الباحث منهج التحليل الكمي مستخدما التحليل القياسي لنماذج الدراسة، وذلك لدراسة وتحليل طبيعة الاثر بين متغيرات الدراسة من خلال بناء نماذج قياسية باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (ols) باعتبارها افضل طريقة خطية غير متحيزة وذات أدنى تباين، وذلك باستخدام برنامج eviews الاحصائي عبر دراسة السلسلة الزمنية الممتدة من الفترة (1996م-2016م).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- اعتمد الباحث علي بيانات منشورة وغير منشورة في المؤسسات الرسمية وخاصة بيانات الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني والخاصة بسلسلة البيانات السنوية الممتدة من (1996-2016) بعدد 21 مشاهدة، وذلك للوصول الي تفسيرات اقتصادية واحصائية لطبيعة الاثر واتجاه العلاقة بين متغيرات النموذج.

- 7.1 متغيرات الدراسة

4 **المتغير التابع**: النمو الاقتصادي الحقيقي في فلسطين (الناتج المحلي الإجمالي R_GDP).

5 **المتغيرات المستقلة**:

أ. قيمة حجم التبادل التجاري البيني (ttv) Trade Transactions Volume.

ب. قيمة الواردات الفلسطينية من الاحتلال (m) Total Value of Imports.

ج. قيمة الصادرات الفلسطينية الى الاحتلال (x) Total Value of Exports.

د. صافي الميزان التجاري للتجارة مع الاحتلال (ntb) Net Trade Balance.

- 8.1 نموذج الدراسة

شكل (1.1) نموذج الدراسة

المصدر/ تم تطوير نموذج الدراسة من قبل الباحث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- 9.1 نماذج الانحدار البسيط

يمكن صياغة نماذج الانحدار البسيط والاشارات المتوقعة حسب النظرية الاقتصادية كالتالي:

النموذج الاول:

- المتغير التابع: النمو الاقتصادي الحقيقي في فلسطين (R_GDP).
- المتغير المستقل: حجم التبادل التجاري البيني (ttv) Trade Transactions Volume.

$$(R_GDP_t) = f(ttv_t)$$

الإشارات المتوقعة:

$$R_GDPt = \beta 0 + \beta_1 \, ttv_t + \mu_t$$

$$\beta_1 > 0$$

النموذج الثاني:

- المتغير التابع: النمو الاقتصادي الحقيقي في فلسطين (R-GDP).
- المتغير المستقل: قيمة الواردات الفلسطينية من الاحتلال (m) Total Value of Imports.

$$(R_GDPt) = f(mt)$$

الإشارات المتوقعة:

$$R_GDPt = \beta 0 + \beta_1 \, m_t + \mu_t$$

$$\beta_1 > 0$$

النموذج الثالث:

- المتغير التابع: الاقتصادي الحقيقي في فلسطين (R_GDP).
- المتغير المستقل: قيمة الصادرات الفلسطينية إلى الاحتلال (x) Total Value of Exports.

$$(R_GDPt) = f(xt)$$

الإشارات المتوقعة:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

$$R_GDP_t = \beta 0 + \beta_1 x_t + \mu_t$$

$$\beta_1 > 0$$

النموذج الرابع:

- المتغير التابع: النمو الاقتصادي في فلسطين (R_GDP).
- المتغير المستقل: صافي الميزان التجاري للتجارة مع الاحتلال (ntb) Net Trade Balance.

$$(R_GDPt) = f(ntb\ t)$$

الإشارات المتوقعة:

$$R_GDP_t = \beta 0 - \beta_1\ ntb_t + \mu_t$$

$$\beta_1 < 0$$

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **10.1 الدراسات السابقة**

لتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بمراجعة الأدبيات السابقة التي كتبت في الموضوع الذي يخص الدراسة وهي دراسات عربية وأخرى دراسات أجنبية وهي كالتالي:

1.10.1 الدراسات العربية والمحلية

1. دراسة (الديراوي، 2014م) بعنوان: "العلاقات الاقتصادية الفلسطينية والعوامل المؤثرة في تطويرها في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية آفاق مستقبلية"

هدفت الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة على هيكل الاقتصاد الوطني والقاء الضوء على الإتفاقات الاقتصادية الموقعة مع الجانب الفلسطيني وتحديد نقاط القوة ونقاط الضعف فيها وايجاد الحلول الممكنة للاستفادة القصوى من هذه الإتفاقات لكي تصب في مصلحة الاقتصاد الفلسطيني، ومحاولة الاستفادة من المتغيرات العربية لصالح الاقتصاد الفلسطيني في المراحل المقبلة، استخدم الباحث المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، والذي يعتمد على تحليل البيانات ومواءمتها بما يخدم البحث، وتوصلت الدراسة إلى أن الإتفاقات الاقتصادية الموقعة بين السلطة والدول العربية فشلت في تحقيق التعاون الاقتصادي المطلوب والحد من التبعية الإسرائيلية، وأن الإتفاقات الموقعة مع الاتحاد الأوروبي أعطت الجانب الإسرائيلي امتيازات أكبر من التي اعطتها إلى فلسطين من ناحية شروط المنشأ للسلع الفلسطينية، وأن الجانب الإسرائيلي استطاع فرض علاقة اقتصادية غير متوازنة مستخدم سياسة الاحتواء الشامل للاقتصاد الفلسطيني وتوصلت أيضا بأن الاقتصاد في ظل الاحتلال لا يمكن أن يتطور بشكل سليم. وأوصت الدراسة بضرورة تبني سياسة احلال الواردات وتنمية الصادرات في ظل مناخ مناسب وانهاء الانقسام الفلسطيني البغيض والإسراع في بناء ميناء غزة للخروج من بوتقة الاحتلال للمعابر.

2. دراسة (درويش، 2013م) بعنوان "مشكلة البطالة في فلسطين في فترة 1994-2012 وطرق علاجها"

هدفت الدراسة إلى التعرف على مشكلة البطالة في الاقتصاد الفلسطيني واسبابها واثارها والوصول إلى مجموعة من الحلول والتوصيات التي يمكن أن تساهم في حل وتخفيف مشكلة البطالة في فلسطين، وتم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف الدراسة والتي كان من أبرزها أن السبب الرئيسي للبطالة يعود إلى سياسة الحصار والاغلاق وسياسة احتواء إسرائيل للاقتصاد الفلسطيني وربط الاقتصاد الفلسطيني بالإسرائيلي حسب اتفاق باريس 1994م، كما أوصت بضرورة استقلال الاقتصاد الفلسطيني عن التبعية الاقتصادية للجانب الإسرائيلي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3. دراسة (النتشة، 2013م) بعنوان "سبل زيادة حجم وتنويع مصادر الواردات الفلسطينية المباشرة وتقليص الاعتماد على الواردات المعاد تصديرها من إسرائيل"

هدفت الدراسة إلى تحليل السياسات والقوانين المتعلقة بالتجارة الخارجية للسلطة الفلسطينية، والتعرف على المعيقات والسياسات الممنهجة التي تتبعها إسرائيل لكي تدفع المستورد الفلسطيني لاستسهال الاستيراد من إسرائيل حتى يتفادى الاصطدام بالمعيقات التعسفية الإسرائيلية، والخروج باقتراحات فعالة تساهم في إزالة العوائق امام التجارة الخارجية والعمل على زيادة تنوع مصادر الاستيراد من مختلف الدول، مما يؤدي إلى زيادة ايرادات الخزينة الفلسطينية من ايرادات الجمارك، واستخدمت الدراسة منهج التحليل الكمي والوصفي معا للخروج بالنتائج المرجوة والتي كان من أبرز ما توصلت اليه الدراسة أن العوائق غير الجمركية والعراقيل التي يفرضها الجانب الإسرائيلي على المستوردين الفلسطينيين وعدم وجود منطقة جمركية تسيطر عليها السلطة الفلسطينية يزيد من تكلفة الاستيراد ومن تعرض المستوردات للتلف أو السرقة أو الحجز الأمني والمصادرة في حال عدم موافاتها للمواصفات الإسرائيلية، وأوصت الدراسة بإعادة ترتيب العلاقات التجارية الفلسطينية مع إسرائيل عبر اتفاقيات جديدة عوضا عن اتفاق باريس الاقتصادي.

4. دراسة (سرداح، 2012م) بعنوان "الاقتصاد الفلسطيني بين فك الارتباط مع الاقتصاد الإسرائيلي وافاق التكامل الإقليمي"

هدفت الدراسة إلى الوقوف ومعرفة طبيعة العلاقة الاقتصادية الفلسطينية الإسرائيلية وتقييم العلاقات الاقتصادية الفلسطينية الإسرائيلية الحالية والمستقبلية وابراز مزايا وأهمية التكامل الاقتصادي الفلسطيني مع الدول المجاورة.

وتم استخدام المنهج الوصفي في التحليل، كما توصلت الدراسة إلى استنتاج يقوم على أساس أن أية علاقة اقتصادية مستقبلية مع دول الجوار من خلال تطبيق شكل من أشكال التكامل كمنطقة تجارة حرة، لن يكون فعالا ومكتمل بشكله النهائي إلا في حال تغير موازين القوي في المنطقة وانتهاء احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية.

وأوصت الدراسة بضرورة تغيرات جوهرية في الهياكل الاقتصادية، والعمل على فتح آفاق اقتصادية جديدة أمام الاقتصاد الفلسطيني، والاستفادة من العمق العربي نحو تطبيق خيار منطقة تجارة حرة مع مصر والأردن، في المقابل رسم سياسية اقتصادية سوية ومتوازنة مع دولة الاحتلال قائم على توازن المصالح وبعيدا عن التبعية الاقتصادية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5. دراسة (امانة الأونكتاد، 2011م) بعنوان "اعادة بناء قطاع سلع التبادل التجاري الفلسطيني نحو الانتعاش الاقتصادي وتكوين الدولة"

هدفت الدراسة إلى التعرف على انماط التجارة الفلسطينية استنادا إلى البيانات التجارية بهدف احياء وتوليد فرص عمل والحد من العجز التجاري والقاء الضوء على كل العوامل المحدد للصادرات الفلسطينية والطلب الفلسطيني على المستوردات وتحديد الصناعات المرشحة لترويج الصادرات في الجانب الفلسطيني للنهوض بالاقتصاد الفلسطيني ككل، استخدمت هذه الدراسة منهج التحليل الكمي للبيانات الزمنية والمقطعية من عام 1999–2005 لتقدير نموذج الدراسة الذي يدرس علاقة وتأثير المتغيرات المستقلة (القيمة المضافة لقطاع الزراعة ، و الصناعة ، والتكوين الراسمالي الثابت ، والنفاق الستهلاكي) علي المتغير التابع (الواردات السلعية) من خلال بناء انحدار متعدد باستخدام برنامج eviews .

وأبرز ما توصلت اليه الدراسة أن ازالة العوائق الإسرائيلية عن الاقتصاد الفلسطيني وخلق ظروف تجارة حرة فإن الواردات الفلسطينية المباشرة وغير المباشرة من إسرائيل قد تنخفض بنسبة 50% دون مستوياتها الحالية، كما دعت إلى اتخاذ المجتمع الدولي لإجراءات من شأنها تصحيح التشوه في تركيبة الاقتصاد الفلسطيني ليكون قادر على التحول من اقتصاد خدماتي مشوه إلى اقتصاد منتج ومتوازن.

6. دراسة (الاغا وابو جامع، 2010م) بعنوان "استراتيجية التنمية في فلسطين"

هدفت الدراسة إلى التعرف وتقييم دور التخطيط التنموي في فلسطين ودوره في التنمية الحقيقية من خلال ملائمة الخطط مع الأهداف الوطنية والظروف المحيطة، كما افترضت الدراسة بوجود علاقة قوية بين تحقيق الأهداف الوطنية وبين التخلص من التبعية للاقتصاد الإسرائيلي، وقد اعتمدت الدراسة منهج التحليل الوصفي، ومن اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة هو ضرورة تشجيع الاستثمار من جهة وضرورة إزالة العراقيل الإسرائيلية امام الاقتصاد الفلسطيني من جهة أخرى، بالاضافة إلى ضرورة اعطاء القطاع الخاص الدور الريادي في قيادة عملية التنمية والانتاج، وانشاء ميناء ومناطق تجارة حرة مع الاقطار العربية المجاورة مع الأخذ بعين الاعتبار التحولات السياسية التي تجري في المنطقة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

7. دراسة (زعرب، 2005م) بعنوان "التجارة الفلسطينية واقعها وافاقها المستقبلية"

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع التجارة في فلسطين وابراز الخلل الهيكلي في البنية الاقتصادية ككل كما وهدفت الدراسة إلى التعرف على مدى الارتباط العميق بين الاقتصاد الإسرائيلي والفلسطيني ودرجة تبعية اقتصاد فلسطين إلى الاقتصاد الإسرائيلي، وامكانية الضغط على المستوردات من الدول الخارجية لفتح المجال أمام الصناعات المحلية البديلة وكحل لتطوير القدرات الاقتصادية الفلسطينية للمساهمة في حل مشاكل البطالة و الحصار، واستخدمت الدراسة منهج التحليل الوصفي لواقع التجارة في فلسطين، وأوصت الدراسة بالعمل على تعديل اتفاق باريس الاقتصادي، ودعم القطاعات الصناعية والزراعية لإصلاح الخلل الهيكلي في الاقتصاد الفلسطيني، واصلاح ما دمر من البنية التحتية لكي تساعد في النهوض الاقتصادي وابرام الإتفاقات الاقتصادية مع العمق العربي وتعزيز العلاقات الاقتصادية مع الجوار العربي، كما أوصت ايضا بالعمل على جذب الاستثمارات الخارجية إلى الداخل من خلال برامج تشجيع على الاستثمار.

8. دراسة (ملك، 2005م) بعنوان "الواقع التجاري للضفة الغربية وامكانية التطوير"

هدفت الدراسة الى التعرف على معوقات التجارة الخارجية الفلسطينية ومقارنة توزيع الصادرات والواردات ومدى علاقة الضفة الغربية بالدول المحيطة كما هدفت الى التعرف على واقع الاقتصاد في الضفة الغربية من خلال علاقة التجارة الخارجية ببقية القطاعات الاقتصادية الأخرى وأثر الإجراءات الأمنية والسياسات الاقتصادية الإسرائيلية التعسفية على قطاع التجارة الخارجية في الضفة وأثر الإتفاقيات الاقتصادية ومدى الاستفادة من هذه الإتفاقيات ووضع رؤية تطويرية استراتيجية تهتم بتطوير القطاع التجاري في الضفة الغربية واستخدمت اسلوب التحليلي في مقارنة البيانات التجارية للضفة الغربية من سنة(1999-2004) لاشتقاق بعض المؤشرات التي تفيد في معرفة واقع الصادرات و الواردات والميزان التجاري والتركيب الهيكلي للتجارة الخارجية الفلسطينية والتوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية الفلسطينية ودرجة الانكشاف والميل الحدي للاستيراد الفلسطيني، وأوصت الدراسة الى ضرورة معالجة قضايا التأخير في الاستيراد والتصدير الى الخارج وضرورة معالجة التدخل التعسفي لحركة التجارة الفلسطينية من خلال الحجج الأمنية الإسرائيلية وانشاء وحدة معالجة فلسطينية إسرائيلية مشتركة برعاية أوروبية لمعالجة كل القضايا التي تمس بالتجارة الخارجية الفلسطينية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

9. دراسة (الجعفري، واخرون 2002م) "السياسات التجارية والمالية الفلسطينية وتأثيرها على العجز في الميزان التجاري والعجز في الموازنة"

هدفت الدراسة إلى تحليل السياسات التجارية والمالية وعلاقتهما بالسياسات المالية والتجارية الإسرائيلية بالإضافة إلى بناء نموذج اقتصادي يوضح العلاقة بين السياسات المالية والسياسات التجارية وذلك من أجل المساعدة في فهم الواقع المالي والتجاري وصياغة سياسات اقتصادية تساعد في إزالة التشوهات والاختلالات في الاقتصاد الفلسطيني، استخدمت الدراسة منهج التحليل الكمي لتحديد العلاقة بين أدوات السياسة المالية والتجارية، توصلت الدراسة إلى أن الناتج المحلي الإجمالي والاداء الضريبي من اهم محددات الايرادات العامة وأن الزيادة في الانفاق العام بنسبة 0.79 % يعتمد على الزيادة في الايرادات العامة بنسبة 1% وأن التضخم كان له تأثير سلبي على الانفاق بشكل عام وأوصت الدراسة بضرورة تقليل الاعتماد على الرسوم الجمركية والضرائب لتمويل الخزينة وضرورة احداث تغيير جوهري لصالح القطاعات السلعية بحيث تصبح هي من يولد الدخل والطلب المحلي وليس العكس.

10.دراسة (الجعفري، 2000م) بعنوان "التجارة الخارجية الفلسطينية الإسرائيلية: واقعها وآفاقها المستقبلية"

هدفت الدراسة إلى القاء الضوء على سياسة التجارة الخارجية الفلسطينية تجاه إسرائيل بعد انتهاء الفترة الانتقالية تقود إلى رفع درجة كفاءة الاقتصاد الفلسطيني بأقل قدر من التكلفة من جهة، وتؤدي إلى اندماج الاقتصاد الفلسطيني في المحيطين الإقليمي والعالمي من جهة أخرى. ويترتب على ذلك تحويل الاقتصاد الفلسطيني من الاعتماد على تصدير العمالة الرخيصة إلى اقتصاد ذي ميزة تنافسية في انتاج وتصدير السلع المصنعة، التي يمكنها المساهمة في تخفيف العجز المزمن والمستمر في الميزان السلعي الفلسطيني مع إسرائيل واستخدمت الدراسة اسلوب التحليل الكمي، وابرز ما توصلت له الدراسة ان خيارات الانفصال الاقتصادي، والاتحاد الجمركي، ومنطقة التجارة الحرة، لا تخدم الاقتصاد الفلسطيني في المدي القصير والمتوسط وان خيار ايجاد مناخ يتيح الفرصة لاصلاح التشوهات الهيكلية التي احدثها الاحتلال في بنية الاقتصاد الفلسطيني والعمل علي تفاهمات جديدة للتبادل الحر مع الاحتلال والعالم الخارجي هي افضل الخيارات المرحلية للوضع القائم، وأوصت الدراسة بضرورة صياغة العلاقات الاقتصادية والتجارية الفلسطينية المستهدفة، واعادة الهيكلة، والاستجابة لمتطلبات الاندماج في الاقتصاد الإقليمي والعالمي، وتتطلب هذه العملية بلورة استراتيجيات فلسطينية واضحة الأهداف، لتطوير القطاع التجاري، عبر تنويع العلاقات التجارية الفلسطينية وكسر احتكار إسرائيل للتجارة الخارجية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2.10.1 الدراسات المحلية:

1. (Samhouri, 2016). "Revisiting the Paris Protocol: Israeli-Palestinian Economic Relations، 1994–2014"

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم و القاء الضوء على بروتوكول باريس الاقتصادي الذي ينظم العلاقة الاقتصادية بين السلطة الفلسطينية و الاحتلال الاسرائيلي وذلك للمساهمة في تحقيق هدفين تعزيز سبل السلم بين الطرفين وتعزيز الاقتصاد الفلسطيني واستخدمت الدراسة منهج التحليل الوصفي للواقع السياسي والاقتصادي وأبرز ما توصلت اليه الدراسة أن بعد عشرين عاما واكثر على توقيع البروتوكول لم يتحقق أي من الأهداف بل تفاقمت احتمالات تحقيق آيا من الأهداف على مر الزمن وتري هذه الدراسة أن فشل بروتوكول باريس ناتج عن سياق سياسي واقليمي بشكل كبير وأن أي اتفاق اخر بين الجانبين إذا ما خضع للتفاوض لم يحقق نتيجة ايضا وذلك بسبب الواقع السياسي الذي تعيشه المنطقة.

2. (Samour, Sobhi, 2016) "Review and Assessment of Palestinian Trade Policy Options"

هدفت الدراسة إلى إجراء مراجعة وتقييم شامل لأبحاث كثيرة ومتعددة في مجال السياسات التجارية الفلسطينية، وذلك من خلال تحليل أربعة بدائل ممكنة للسياسة التجارية وهي:

- تحليل اتفاق باريس الذي يطرح خيار واحد لاتحاد جمركي احادي الجانب.
- صيغة عملية ومحسنة من الاتحاد الجمركي مع إسرائيل.
- منطقة تجارة حرة مع إسرائيل بشكل مختلف.
- سياسة تجارية غير تمييزية على أساس التعامل مع كل شريك "كالدولة الأولى بالرعاية".

وقد استخدمت الدراسة منهج التحليل الوصفي للوصول إلى نتائج وتوصيات ملائمة، وأن أبرز ما توصلت اليه الدراسة أن هناك مشكلة هيكلية في شكل ومضمون السياسات التجارية الفلسطينية وأنه لا بد من اصلاح شكل الاتحاد الجمركي مع إسرائيل أو اضافة شروط تحسينية عليه، وأن خيار اقامة منطقة حرة للتجارة الحرة مع إسرائيل يمكن أن يلبي بعض المطالب الفلسطينية التي تفيد في اعادة هيكلة الاقتصاد الفلسطيني ولو بشكل محدود أما خيار السياسة التجارية غير التمييزية، نسبيا، فيمكن أن يشكل تحولا جذريا في العلاقات التجارية الحالية مع إسرائيل.

3. (Astrup, C., & Dessus, S., 2001). "Trade options for the Palestinian economy: some orders of magnitude".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هدفت الدراسة إلى التعرف على الخيارات المختلفة للنظام التجاري الفلسطيني في المستقبل في ضل القيود والعراقيل الإسرائيلية على حركة البضائع والناس والتي كان لها تأثير سيئ وسلبي على الاداء التجاري الفلسطيني مع الجوار، واستخدمت الدراسة منهج التحليل الكمي، وأن من أبرز ما توصلت اليه الدراسة أن الاتحاد الجمركي الحالي كان مكلفا للغاية وأن الحد من الضرائب على الواردات يؤدي إلى خفض الاسعار المحلية للواردات أدى غياب الأمن السياسي إلى منع اقتصاد الضفة الغربية وغزة من الاتصال بموارد اقتصادية واستثمارات من الدول المجاورة ومن الفلسطينيين في الخارج لتحفيز الاستثمار في الأعمال التجارية في الضفة الغربية وغزة.

5.10.2 الدراسات الاجنبية.

4. (Kanafani, Numan. & other 2012). "The Palestinian economy: Macroeconomic and trade policymaking under occupation". In United Nations Conference on Trade And Development.

هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي والتجارة والعمالة والفقر في الاقتصاد الفلسطيني (الضفة الغربية وقطاع غزة)، كما هدفت ايضا إلى القاء الضوء على المكاسب المحتملة من التكامل الإقليمي العربي مع الاقتصاد الفلسطيني وما هو دور السلطة الفلسطينية تجاه تحديد السياسة التجارية مع الاطراف الإقليمية، واستخدمت الدراسة منهج التحليل الوصفي للوصول إلى النتائج المرجوة من الدراسة، وأن أبرز ما توصلت اليه الدراسة أن الاقتصاد الفلسطيني لا يمكن له أن ينفذ استراتيجيات النمو والتطور في الوضع الذي تسيطر فيه إسرائيل على مجمل الشؤون الفلسطينية الإقليمية والتنظيمية والتجارية والسياسية والعسكرية وعليه فإن أي استراتيجية جديدة لابد لها أن تحدد هدفها من استقلال وسيادة القطاع التجاري الفلسطيني وتنوع الشركاء التجاريين بعيدا عن إسرائيل كخطوة في سبيل تحقيق الاستقلال الاقتصادي الفلسطيني ككل.

5. (Utku Utkulu and Dilek Seymen, 2004) "Trade and Competitiveness between Turkey and the EU"

هدفت هذه الدراسة أساسا إلى توضيح مستوى المنافسة السعرية للشركات التركية نحو السوق الموحدة للاتحاد الأوروبي و تحليل السلوكيات والتركية والعلاقة التجارية مع الاتحاد الأوروبي من خلال الصادرات والواردات وذلك لفهم طبيعة القوة الدافعة للمنافسة والميزة النسبية لكلا الاطراف.واستخدمت الدراسة منهج التحليل الكمي والوصفي للخروج بنتائج معيارية تدعم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدراسة، وأن أبرز ما توصلت اليه هذه الدراسة أن فعالية سياسة التجارة الخارجية التركية والتي تعتمد على أهمية وحجم الدخل ومرونة أسعار الصادرات والواردات وتكامل الاسواق والمنتجات بين الاطراف هي المحدد الاساسي والرئيسي لعمليات التبادل التجاري بين تركيا والاتحاد الأوروبي.

3.10.1 تحليل الدراسات السابقة

بعد إطلاع الباحث على الدراسات السابقة يتضح بأن جميع الدراسات السابقة لها قيمة عالية جدا، حيث أنها ناقشت جوانب متعددة حول السياسة التجارية والإتفاقات الاقتصادية الموقعة مع إسرائيل وتطرقت بعض الدراسات إلى البحث في سبل زيادة التنوع في مصادر الواردات والتركيز السلعي مرورا بإمكانيه تقليص الواردات من الجانب الإسرائيلي وما له دور فعال في التخلص من التبعية التجارية والاقتصادية لصالح الاقتصاد الإسرائيلي، كما أن بعض الدراسات تطرقت وناقشت عن كثب واقع السياسات الجارية والاتحاد الجمركي مع إسرائيل وامكانية اضافة تعديلات أو ابرام اتفاق جديد يحسن من واقع السياسة التجارية الفلسطينية التي تستحوذ عليها إسرائيل، وتقدم الدراسة بعض الحلول العملية التي من الممكن بمكان أن تساعد في بناء اقتصاد الدولة المستقبلية، وقد إستفاد الباحث من الاطلاع على كل هذه الدراسات والتقارير الدولية الخاصة بموضوع البحث واستطاع أن يشكل فكرة شاملة عن موضوع البحث لديه، وكذلك استفاد الباحث من تحديد المنهجية المناسبة لطبيعة البحث، وكيفية اختيار وتحديد متغيرات النموذج والاساليب المناسبة للقياس.

وللتعقيب على أهم ما جاء في الدراسات السابقة بأنها تتفق فيما بينها على أن الموقف السائد من الاتحاد الجمركي بين السلطة الفلسطينية و الاحتلال الاسرائيلي وواقع وطبيعة العلاقات التجارية بينهما لا تصب في مصلحة الاقتصاد الفلسطيني بل على العكس تماما، بأن المستفيد الاول من الوضع الراهن هي إسرائيل، بالإضافة إلى أن معظم الدراسات فشلت في ربط السياسة التجارية الفلسطينية بشكل منهجي بالأهداف التنموية الفلسطينية أو بالسيادة والاستقلال الفلسطيني بشكل أدق.

4.10.1 ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة

هذه الدراسة ما هي إلا استكمالا لسلسلة الدراسات السابقة، التي اعتنت بموضوع التبادل التجاري البيني بين السلطة الفلسطينية و الاحتلال الاسرائيلي وأثر هذا التبادل على النمو الاقتصادي الفلسطيني وذلك لتعزيز النمو الاقتصادي من خلال معرفة الجوانب الايجابية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والسلبية لطبيعة التبادل التجاري بين الطرفين، وعليه فهي من الدراسات القياسية القليلة التي تناولت أثر التبادل التجاري البيني على النمو الاقتصادي الفلسطيني من فترة 1996 – 2016 كما اهتمت الدراسة بالربط بين الصادرات والواردات والميزان التجاري وحجم التداول التجاري بين السلطة الفلسطينية و الاحتلال الاسرائيلي وأثر هذه المتغيرات على النمو الاقتصادي وذلك للوصول إلى نتائج تفيد في بناء رؤية علمية واضحة ومدعمة بالأرقام والنسب التي توضح أثر التبادل التجاري على النمو الاقتصادي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

الإطار التنظيمي للتبادل التجاري والإتفاقيات التجارية الفلسطينية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

الإطار التنظيمي للتبادل التجاري والإتفاقيات التجارية الفلسطينية

1.2 - مقدمة

يمثل التبادل التجاري عصب الحياة بين الشعوب المختلفة لأنه يقوم في الاساس على فكرة التبادل الطوعي بين الاقطار المختلفة للسلع والخدمات بين الدول التي تتوفر فيها الميزة المطلقة أو الميزة النسبية لإنتاج السلع والخدمات وبين الدول التي تفتقر إلى ذلك، والعكس صحيح وبتالي فإن هناك اختلاف بين التبادل التجاري الدولي والتبادل التجاري المحلي وذلك لان التبادل التجاري الدولي يقوم بين اطراف دولية بينها حدود سياسية واعراف تجارية وأنظمة ولوائح وقوانين مختلفة، على عكس التجارة الداخلية (التبادل التجاري المحلي) وعليه فإن التبادل التجاري بين الدول هو عبارة عن تدفقات من الصادرات والواردات بين الاطراف المتعاملة ويمثل التبادل التجاري مجموع السلع والخدمات المنظورة (الانتاج السلعي المادي) وغير المنظورة (التامين والسفر والسياحة والخدمات البنكية والمصرفية والتقنيات التكنولوجية) واذا ما تم هذا التبادل بين طرفين، يسمي تبادل ثنائي أو تجارة ثنائية، وقد يتم بين اطراف متعددة وهنا يسمي تبادل متعدد أو تجارة متعددة الاطراف سواء كانت إقليمية أو دولية ومن هنا برزت اهمية تنظيم هذه العلاقات الجارية بين البلدان المختلفة من خلال اتفاقية الجات وصولا إلى انشاء منظمة التجارة الدولية (WTO) كمؤسسة دولية مهتمة بواقع التجارة الدولية بين الدول والاقاليم المختلفة.

وبالنظر في واقع التجارة الدولية بين الاقطار المختلفة يلاحظ بأن هناك مشاكل وعيوب تمس واقع التجارة الدولية والتي دائما ما تلحق الضرر المستمر باقتصاديات الدول النامية من خلال التبادل التجاري غير المتكافئ بين الدول المتقدمة والدول النامية بسبب طبيعة واسعار المواد المصدرة من الدول النامية إلى الدول المتقدمة، وطبيعة واسعار الصادرات الصناعية من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، حيث تمتاز صادرات الدول المتقدمة بالكثافة العلمية والتقنية المتقدمة على عكس صادرات الدول النامية التي تمتاز بتصدير السلع الزراعية والاستخراجية والمواد نصف المصنعة وبعض السلع الأخرى شائعة الاستخدام (القديمة).

هدا بالنسبة لواقع التجارة الدولية، أما بالنسبة لواقع التجارة في فلسطين فإن هناك ظروف سياسية واتفاقات اقتصادية تحكم العلاقات التجارية الخارجية للفلسطينيين مع دول الجوار ومن أبرز هذه الإتفاقيات هي اتفاق باريس الاقتصادي الذي ينظم العلاقة التجارية بشكل مفصل مع إسرائيل واتفاقات أخرى مع الجوار العربي والإقليمي والأوروبي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **2.2 مفهوم التجارة**

تعرف التجارة بأنها عبارة عن وسيلة تصريف الفائض من الانتاج المحلي في بلد لديه فائض إلى بلد اخر لديه العجز في سلعة معينة أو مجموعة من السلع والخدمات، ويتم التبادل التجاري بين طرفين ويسمي تجارة ثنائية وبين اطراف كثر ويسمي تجارة متعددة، وتقسم التجارة إلى العديد من الاقسام منها.

- التجارة الداخلية أو المحلية وهي عبارة عن عمليات التبادل التي تتم داخل الاسواق المحلية للبلد الواحد (مقران، 2011م).
- التجارة الخارجية أو الدولية وهي عباره عن عمليات تبادل السلع والخدمات بين الدول وتختلف طبيعة التجارة الدولية عن التجارة المحلية من ناحية الميزة التنافسية للسلع المراد تصديرها وعليه تهتم الدول بالتجارة الخارجية لان الانتاج المراد تصريفه إلى الخارج يقوم على اساس مفاده أن الانتاج يعتمد على اقل التكاليف الممكنة وبالموارد الموجودة في الدولة بشكل وفير حتى تتحقق الميزة النسبية على الاقل لتتمكن الدولة من تصريف الفائض من انتاجها إلى الدول الأخرى بشكل ناجح ومستمر (الموسوعة العربية العالمية، 1999م).

- **3.2 أهمية التجارة الخارجية**

تتمثل اهمية التجارة الخارجية فيما يلي:

1. ربط الدول مع بعضها البعض وتصريف فائض الإنتاج عن حاجة السوق المحلية.
2. تعتبر التجارة الخارجية مؤشرا اساسي على قدرة الدول التنافسية والانتاجية في السوق الدولي لارتباط هذا المؤشر بإمكانيات الانتاج وقدرة الدولة على التصدير، و مستويات الدخول فيها و قدرتها كذلك على الاستيراد و انعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات الأجنبية و ما له من آثار على الميزان التجاري.
3. تحقيق المكاسب على أساس الحصول على سلع تكلفتها أقل مما لو تم إنتاجها محليا.
4. التجارة الدولية تؤدي إلى زيادة الدخل القومي اعتمادا على التخصص و التقسيم الدولي للعمل.
5. نقل التكنولوجيات و المعلومات الأساسية التي تفيد في بناء الاقتصاديات المتينة و تعزيز عملية التنمية الشاملة.
6. تحقيق التوازن في السوق الداخلية نتيجة تحقيق التوازن بين كميات العرض و الطلب.
7. الارتقاء بالأذواق و تحقيق كافة المتطلبات و الرغبات و إشباع الحاجات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

8. إقامة العلاقات الودية و علاقات الصداقة مع الدول الأخرى المتعامل معها.
9. العولمة السياسية التي تسعى لإزالة الحدود و تقصير المسافات و التي تحاول أن تجعل العالم بمثابة قرية واحدة.

- **4.2 أسباب قيام التجارة الخارجية**

يرجع سبب قيام التجارة بين البلدان المختلفة إلى مشكلة الندرة النسبية وتتمثل هذه الاسباب في:

1. اختلاف تكاليف الانتاج من دولة إلى أخرى بسبب الاختلافات البيئية.
2. اختلاف امكانات الانتاج من دولة لأخرى في انتاج السلع والخدمات المتعددة.
3. صعوبة تحقيق الاكتفاء الذاتي.
4. المستوى التكنولوجي المختلف بين الدول.
5. تصريف فوائض الانتاج.
6. تحقيق موارد مالية من جراء التبادل التجاري لتحقيق أهداف النمو الاقتصادي المختلفة والوصول إلى التشغيل الكامل ورفع مستوى المعيشة ودعم النقد المحلي من خلال عمليات التصدير (عبد العظيم، حمدي 1996م).

- **5.2 أهداف السياسة التجارية**

يمكن الحديث عن أهداف السياسة التجارية من خلال عدة نقاط من أبرزها:

1. تحقيق مصادر شبه دائمة لموارد الخزينة في الدولة.
2. تمويل الانفاق العام.
3. حماية المنتج المحلي من المنافسة الخارجية عبر سياسات الحماية الكمية والسعرية.
4. حماية الصناعات الناشئة.
5. حماية الاسواق المحلية من خطر الاغراق (وهو بيع المنتج بسعر أقل من تكلفة الانتاج في السوق الخارجي على أن يباع المنتج بسعر اعلى في السوق المحلية تعويضا للخسارة الناتجة عن التصدير).
6. تحقيق توازن في ميزان المدفوعات للدولة.
7. حماية مصالح بعض الفئات الاجتماعية كالمزارعين والصناع والعمال.
8. تشجيع الصادرات.
9. تشجيع الاستثمارات.
10. تعزيز دور القطاع الخاص في العملية التنموية باعتباره رافعة لا يمكن الاستغناء عنها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **6.2 القطاع التجاري:**

يعتبر القطاع التجاري واحدا من القطاعات المطورة لاقتصاد أي دولة، ويتمثل دوره بعملية التبادل التي تحدث لكل من البضائع والخدمات أو أحدهما على الأقل، وادخالها في الأسواق المستهلكة لها، وتعتبر عملية التبادل أساس أي تجارة، ومع تقدم الزمن ظهرت تعابير تجارية ارتبطت اقتصاديا ببعضها كالصادرات والواردات (الحياري، 2016م).

- **7.2 الصادرات**

يعرف مصطلح الصادرات بانه جميع السلع والبضائع والخدمات التي ترسلها الدولة وتوجهها إلى الأسواق الدولية، ويكون ذلك بعد بلوغ الدولة حالة من الفائض في الإنتاج في الغالب أن لم تكون الصناعة موجهة للتصدير الخارجي فقط. يشار إلى أن الدولة تبدأ بتصدير بضائعها تحت مجموعة من الشروط، ومن أبرزها أن تكون هذه الدولة تتمتع بميزة تنافسية (ميزة مطلقة، ميزة نسبية) في انتاج سلعة أو مجموعة من السلع والخدمات، أو انفراد الدولة المصدرة بإنتاج بضائع ذات تكلفة نهائية أقل من مثيلاتها في الدول الأخرى، بالإضافة إلى ذلك يلعب التصدير دورا مهما في تحسين ميزان المدفوعات ومن ثم الدخل القومي لأي دولة، ويتمثل ذلك بفتح الأسواق العالمية والإقليمية أمام الترويج للمنتجات وبيعها، ويدل ذلك على مدى الجودة التي يتمتع بها كل من قطاعي الصناعة والزراعة في هذه الدول المصدرة، وتحتاج عملية التصدير إلى خضوع المنتجات المصدرة للمعايير والشروط الدولية التي تخضعها لمعايير الجودة، ويعتبر الشحن هو الأساس في التصدير غالبا.

- **8.2 الواردات**

مصطلح تجاري يطلق على تزويد السوق المحلي من السلع والخدمات المستوردة أو القادمة من الخارج أو الداخل لسد حاجة السوق من النقص في السلعة والخدمات التي تحتاجها البلد المستورد، ومن الطبيعي أن تكون الواردات لأي بلد تكون مما لا ينتج محليا أو يكون انتاجها بكميات لا تستطيع سد الفجوة الزائدة في السوق المحلي .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **9.2 الميزان التجاري**

الميزان التجاري هو الفرق بين قيمة الواردات والصادرات لبلد معين، خلال فترة محددة، فإذا زادت قيمة الصادرات عن قيمة الواردات يكون هناك فائض في الميزان التجاري، واذا زادت قيمة الواردات عن قيمة الصادرات يكون هناك عجز في الميزان التجاري.

- **10.2 أثر العجز أو الفائض في الميزان التجاري على النمو الاقتصادي**

لا يعتبر العجر في الميزان التجاري سيئ في كل الاحوال فمثلا إذا كان البلد في فترة ازدهار اقتصاديا فإن العجز يكون ذو فائدة على الاقتصاد لعدة اسباب منها:

1. تساعد زيادة الواردات على تلبية الطلب المتزايد على السلع والخدمات المختلفة وصولا إلى حالة الاشباع الكامل للمجتمع.
2. اذا كانت طبيعة الواردات الداخلة للبلد هي مواد خام أو سلع نصف مصنعة يمكن استثمارها في العمليات الانتاجية وتظهر نتائجها في الدورات الاقتصادية اللاحقة.
3. ان ادخال المستوردات من سلعة معينة يمكن أن تضغط على الاسعار المحلية من خلال ادخال المزيد من الاسعار المنافسة وبتالي يتحقق فائض للمستهلك.

اما إذا كان هناك ركود اقتصادي فإن الدولة تسعي إلى زيادة الصادرات بهدف خلق فرص عمل اضافية وزيادة الطلب على السلع والخدمات المحلية، حتى تتحقق هذه الأهداف يبقي العجز ذو تأثير سلبي على الاقتصاد بشكل عام.

وفي حال الفائض في الميزان التجاري الذي يؤثر بشكل سلبي على الاقتصاد، يشير إلى أن بعض الدول قليلة الاستفادة من تصريف الاموال أو بعبارة أخرى تكتنز الاموال بدل من الاستفادة منها في اعادة استثمارها أو استخدامها في زيادة إجمالي الثروة للبلد مثال دول الخليج العربي.

- **11.2 الناتج المحلي الإجمالي (GDP)**

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي مؤشر اقتصادي مهم واساسي في قياس الاداء الاقتصادي لاي بلد في العالم كما ويعتبر هذا المؤشر هو المؤشر الام لكل المؤشرات الاقتصادية والذي ظهر عام 1937 على يد العالم سميث كوزنتس.

الناتج المحلي GDP هو مؤشر اقتصادي يظهر القيمة الإجمالية للسلع والخدمات التي تم انتاجها داخل الحدود الجغرافية لدولة أو كيان اقتصادي معين خلال فترة زمنية محددة عادة تكون سنة، والناتج المحلي لا يدل على مستوى غنى أو رفاهية الدولة أو افرادها إذا ما قسم على عدد السكان فقد يكون الناتج المحلي ضخما ولاكن وجود عدد سكان كبير سيكون متوسط

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دخل الفرد متدن ونصيب الفرد من الناتج المحلي ايضا، ويقسم الناتج المحلي على اساس نقدي إلى قسمين الناتج المحلي الاسمي ويتم احتسابه حسب الاسعار الجارية الحالية، والناتج المحلي الحقيقي والذي يتم احتسابه من خلال تعديل الناتج المحلي الاسمي وأخذ التضخم بعين الاعتبار (سليمان، وبكر احمد، 2016م).

- **12.2 النمو الاقتصادي (GDP)**

تكمن اهمية النمو الاقتصادي لأي بلد ما في العالم نتيجة لدعم وتبصير ومساعدة تلك الدول ومساندتها في دعم الاقتصاد من خلال دعم وزيادة مستوى الدخل الحقيقي بنسب تفوق الزيادة في معدل نمو السكان، وللتعرف اكثر على مفهوم النمو الاقتصادي يجب ذكر أبرز التعريفات ومنها:

تعريف النمو الاقتصادي:

- النمو الاقتصادي هو عبارة عن الزيادة المستمرة والايجابية في كمية السلع والخدمات التي ينتجها بلد معين، أو بمعنى اخر هو عبارة عن الزيادة المستمرة في قدرة الدولة الانتاجية وعادة يقاس النمو من خلال مقارنة الناتج المحلي للسنة الحالية ومقارنته بالناتج المحلي للسنة السابقة GDP2 – GDP1 / GDP1 = النمو في الناتج المحلي، ومن اهم العوامل الاساسية التي تسهم بشكل كبير في زيادة الانتاجية وتحسين معدل النمو الاقتصادي لأي بلد في العالم هي الموارد البشرية والموارد الطبيعية التقدم التكنولوجي والزيادة في تكوين راس المال بالإضافة إلى العوامل السياسية والاجتماعية.
- النمو الاقتصادي هو عبارة عن مجموع العمليات والنشاطات الاقتصادية التي تؤدي إلى تحقيق زيادة في معدل متوسط دخل الفرد الحقيقي خلال فترة ثلاث سنوات متواصلة وأن لا يتدهور مستوى توزيع الدخل بالإضافة إلى عدم زيادة مستوى الفقر، وذلك يتحقق من خلال الوصول بالمجتمع إلى مستويات متقدمة من التشغيل الكامل للطاقات والموارد المادية والبشرية للتخلص من شبح البطالة بين الشباب والقوى العاطلة.

(خشيب، جلال، 2015م).

خصائص النمو الاقتصادي

- لا تكون الزيادة في الناتج المحلي مجرد زيادة شكلية بل لا بد من أن تكون الزيادة في دخل الفرد الحقيقي بمعنى أن تكون اكبر من معدل نمو السكان.
- يجب أن تكون الزيادة المتحققة في دخل الفرد الحقيقي زيادة حقيقية لا نقدية فقط أي يجب أخذ معدل التضخم في الاعتبار.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- يجب أن تكون الزيادة في الدخل غير انية أي يجب أن تكون مستمرة على المدى الطويل.

أهمية وفوائد النمو الاقتصادي

هناك الكثير من الفوائد التي يسهم فيها النمو الاقتصادي وهي:

- تحقيق الرفاهية الاجتماعية من خلال زيادة معدلات الانتاج والرواتب والارباح.
- القضاء على مشكلة الفقر أو العمل على الحد منها بشكل كبير.
- تحسين مستويات التعليم والرعاية الصحية للمجتمع والأمن.
- المساهمة الفاعلة في تقليل نسبة البطالة.
- الزيادة في كمية السلع والخدمات المتاحة للأفراد في الدولة (بنابي، فتيحة، 2009م).

متطلبات النمو الاقتصادي

- التخطيط السليم وتوفير البيانات والمعلومات اللازمة.
- توفير التكنولوجيا المناسبة وتوفير الافراد القادرين على استخدام التقنيات المتخصصة في استخدام التكنولوجيا.
- السياسات الاقتصادية السليمة والتي تشجع على بيئة استثمار ملائمة.
- توفير الأمن والاستقرار السياسي اللازمين.
- نشر الوعي التنموي بين المواطنين وحثهم على الانتاج من خلال تعبئة شاملة تسهم في بث روح الامل والتفاؤل بين الناس في مستقبل افضل.
- ويعتبر من أهم متطلبات التنمية الاقتصادية العدالة الاجتماعية حيث أن عدم توافرها يؤدي إلى عدم توازن واخلال بالعملية التنموية بشكل كبير.

- 11.2 حجم التبادل التجاري

هو التبادل الطوعي للسلع والخدمات بين بلدين أو اكثر، ويعرف حجم التبادل التجاري بين أي بلدين بانه حاصل مجموع الصادرات والواردات بالدولار أو باي عملة أخرى، وعادة يكون هذا التبادل نتاج اتفاقيات بين البلدان التي تتبادل تجاريا فيما بينها وأن التبادل التجاري هدفه تقوية ودعم العلاقات الاقتصادية بين البلدان، كما ينم حجم التبادل التجاري الكبير على العلاقات الاقتصادية المتميزة بين البلدان، ويعتبر حجم التبادل التجاري مهم للغاية في دعم وتعزيز مؤشرات الاقتصاد بشكل عام لما له من دور فعال في تقليل البطالة بين البلدان المنتفعة وزيادة معدلات الدخل للمواطنين في تلك البلاد وتحسين نسبة الاسعار للسلع والخدمات، وافضل مثال على ذلك واقع التبادل التجاري في الاتحاد الأوروبي الذي استطاع أن يدعم اقتصاديات الدول المتحدة اقتصاديا من خلال تشجيع التبادل البيني فيما بينهم والذي كان له أثر في تقليل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حجم البطالة وزيادة الدخل الفردي للمواطنين وتقليل ارتفاع الاسعار للسلع والخدمات المتبادلة فيما بينهم.

2.12 أدوات السياسة التجارية:

تعرف السياسة التجارية بأنها عبارة عن مجموعة من الادوات التي تقوم بها الحكومة للتأثير على واقع التجارة الخارجية ومساراتها من حيث الكم والنوع وتعرف ايضا بأنها مجموعة من القوانين والتشريعات واللوائح الضابطة التي تنظم العلاقات التجارية بين الدولة والدول الأخرى.

وتنقسم ادوات السياسة التجارية الى نوعين رئيسين هما:

1. أدوات سعرية (غير مباشرة)

أ. التعرفة الجمركية: هناك ثلاث طرق لفرض التعرفة الجمركية:

- التعرفة النوعية: وهي عبارة عن رسوم أو قيمة نقدية ثابتة على الوحدات التي يتم استيرادها من السلع مثال ($15)على كل طن مستورد من القمح.
- التعرفة القيمية: وهي عبارة عن نسبة مئوية من قيمة الوحدات المستوردة من السلع، مثال (20%) على السيارات و(25%) على الادوات الكهربائية.
- التعرفة المركبة: وهي عبارة عن خليط بين التعرفة النوعية والتعرفة القيمية مثال ($2000)على كل سيارة مستوردة بالإضافة إلى (10%) على قيمة كل سيارة مستوردة.

ب. إعانات التصدير: ولها نوعان:

- اعانات مباشرة: وهي عبارة عن قيام الدولة بأداء مبالغ مالية للمصدرين لتشجيعهم على التصدير ويكون على اساس قيمة ونوعية السلعة المصدرة.
- اعانات غير مباشرة: تتمثل الاعانات غير المباشرة التي تقدمها الدولة للمصدرين في التسهيلات الائتمانية من البنوك العاملة والاعفاءات الضريبية على الارباح المتحققة من التصدير وتخفيض نسبة الضريبة على المواد نصف المصنعة أو المواد الخام المستعمل في الصناعات المقصودة لتشجيع المصدرين على التصدير (المرزوك، خالد، 2013م).

2. الأدوات الكمية (المباشرة)

أ. الحصة الكمية (من الاستيراد أو التصدير): تقوم الدولة بتحديد الكمية المصدرة أو المستوردة من السلعة معينة، والشائع هو في مجال الاستيراد، حيث يتم ذلك من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خلال بيع الدولة تراخيص الاستيراد عن طريق المزاد العلني للمستوردين وتكون هذه التراخيص مقسمة على اساس الكوتة.

- **13.2 القيود غير الجمركية**

وهي عبارة عن قيود ادارية تفرضها الدولة لتوجيه وتنظيم وتحديد مسارات التجارة الخارجية في الدولة، وتنقسم هذه القيود الي:

1. ترتيبات الحكومة: مثل التنظيمات الصحية والبيئية والتنظيمات التي تتعلق بالأمن والحماية من التلوث ومن الأمراض الاجتماعية، كما وتتضمن ترتيبات العلامة التجارية وتحديد المواصفات.
2. المشتريات الحكومية: أن تقوم الحكومة بتوجيه نسبة معينة من مشترياتها من السوق المحلي، وهذا يعني اضافة سمة مميزة للمنتج المحلي لزيادة حدة المنافسة.
3. احتكار الحكومة: مثال على ذلك احتكار الدولة لاستيراد (السيارات) بهدف السيطرة عليها.
4. الحصة التصديرية التطوعية: مثال على ذلك الإتفاق بين اليابان وأمريكا على أن تخفض اليابان صادراتها من السيارات الى امريكا مقابل تخفيض صادرات أمريكا من الأجهزة الحاسوبية الى اليابان للحفاظ على مصالح المنتجين المحليين في كليهما (William A. Kerr & James D. Gaisford، 2007).
5. المواصفات الهندسية والصحية: مثال على ذلك المواصفات التي تضعها إسرائيل على المستوردات التي تدخل الاراضي الفلسطينية وتطلق عليها مواصفات التيكن الإسرائيلي.

- **14.2 الإتفاقيات الاقتصادية والتجارية الفلسطينية مع الدول.**

1.14.2 اتفاق باريس الاقتصادي (بروتوكول)

وقع اتفاق باريس الاقتصادي بين منظمة التحرير الفلسطينية و الاحتلال الاسرائيلي في 1994/4/29 م كملحق خامس لاتفاق المرحلة الانتقالية (اتفاق اوسلو) الذي وقع في واشنطن بتاريخ 1995/9/28م، والذي ينص في بنوده المختلفة على تنظيم العلاقات الاقتصادية بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني في أربعة جوانب محددة وهي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العلاقات التجارية بين الطرفين

ينص بروتوكول باريس الاقتصادي فيما يخص التبادل التجاري البيني بين الطرف الفلسطيني والإسرائيلي أن يكون بلا أي جمارك أو رسوم، وعليه فإن العلاقة التجارية قائمة على اساس اتحاد شبه جمركي بين الطرفين، ومن جهة أخرى فإن النظام الذي يحكم الاستيراد من الدول الخارجية حسب نصوص البروتوكول هو النظام المتبع في إسرائيل بخصوص التجارة الخارجية والاستيراد في فلسطين وعليه فإن السلطة الفلسطينية لا تستطيع احداث أي تعديلات أو اضافات على نظام الرسوم والجبايات المتبع في إسرائيل إلا في هامش لا يتجاوز 3% صعودا وهبوطا عن السائد في إسرائيل.

تنظيم العمل والعمال والقوانين التي تحكم طبيعة العمل بين الطرفين

حسب ما ورد في البروتوكول بأن تكون حركة العاملين بين مناطق السلطة الفلسطينية و الاحتلال الاسرائيلي حركة طبيعية في الاوضاع المستقرة وأن كلا الجانبين يجب أن يسعوا إلى الحفاظ على الحركة الطبيعية للعمال في كلا الاتجاهين مع الأخذ بعين الاعتبار الحق لكلا الجانبين في تقرير حجم وظروف ومواصفات حركة العمالة الخارجة والداخلة إلى مناطقه، مع التنسيق الكامل بين الجانبين بشأن الإجراءات التي تخص تعليق الحركة الطبيعية للعمال.

السياسات والمسائل المالية والنقدية

التحويلات المالية من إسرائيل إلى السلطة الفلسطينية تنقسم إلى عدة انواع:

- ضريبة الدخل يتم استيفائها من العمال الفلسطينيين الذين يعملون في إسرائيل.
- ضريبة القيمة المضافة (VTA).
- ضريبة المشتريات على البضائع الإسرائيلية والبضائع الأخرى التي تدخل مناطق السلطة الفلسطينية (هدفها حماية المنتج المحلي).
- الجمارك التي تحصلها إسرائيل نيابة عن السلطة الفلسطينية على المنافذ البرية والموانئ البحرية عند ادخال بضائع تكون وجهتها النهائية مناطق السلطة الفلسطينية مع خصم ما نسبته 3% كرسوم تحصيل لصالح إسرائيل.

اتفاق باريس الاقتصادي والتنظيم القانوني للتجارة بين الطرفين

يلخص اتفاق باريس الإطار القانوني للتجارة الفلسطينية حيث نص هذا الإتفاق في إحدى المواد على أن كل طرف له الحق في جمع الضرائب المباشرة والغير مباشرة ضمن نطاق اختصاصه الجغرافية، وبما أن السطلة الفلسطينية لا تسيطر على الحدود وبالتالي تدفق السلع يتم عبر الموانئ والمعابر الإسرائيلية فقد أشار اتفاق باريس إلى أن ايرادات المقاصة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفلسطينية يتم جمعها من قبل إسرائيل وتحويلها الى السلطة الفلسطينية على أساس شهري (المراقب الاقتصادي والاجتماعي، 2012م).

ويشكل بروتوكول باريس الاقتصادي الموقع في 29 نيسان 1994، الملحق لاتفاقية إعلان المبادئ – اتفاقية أوسلو، الإتفاق التعاقدي الذي يحكم العلاقات الاقتصادية بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني. ومن أبرز ما تضمنه بروتوكول باريس، أنه أبقى على نظام الاتحاد الجمركي ما بين الاقتصاديين الفلسطيني والإسرائيلي وغياب الحدود الاقتصادية بين الطرفين، ونقل العلاقات الاقتصادية التي كانت قائمة ما قبل توقيع اتفاق اوسلو وحولها من حالة أمر واقع إلى حالة تعاقدية متفق عليها بين الطرفين.ويقوم الاتحاد الجمركي على اساس حرية حركة التجارة ما بين الأراضي الفلسطينية والإسرائيليين، والتزام الطرفين بسياسة تجارية واحدة تجاه الاطراف الأخرى مع بعض الاستثناءات يقوم بروتوكول باريس بتنظيم العلاقات التجارية والنقدية والمالية بين الطرفين (الشعيبي، 2013م).

إيرادات المقاصة: هي عبارة عن الإيرادات التي يتم تحصيلها نتيجة المعاملات التجارية بين السلطة الوطنية الفلسطينية والجانب الإسرائيلي، ويتم تحويلها إلى وزارة المالية وفقا لجلسات المقاصة الشهرية (هي الجمارك على المستوردات للسلطة الوطنية الفلسطينية أو نتيجة للاستيراد المباشر عبر الموانئ وتحصلها إسرائيل نيابة عن السلطة الوطنية الفلسطينية، ضريبة القيمة المضافة، ضريبة المحروقات، ضريبة الشراء).

(موقع وزارة المالية الفلسطينية 2017).

وعموما تتكون ايرادات المقاصة التي تجمعها إسرائيل بالنيابة عن السلطة الفلسطينية من ثلاثة أنوع من المدفوعات:

- **الضرائب المباشرة:** بما في ذلك ضريبة الدخل على أجور الفلسطينيين الذين يعملون في إسرائيل والمستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية وفقا لاتفاق باريس. تقوم إسرائيل بتحويل 75% من ضرائب الدخل المحصلة من عمال الضفة الغربية وقطاع غزة في إسرائيل (وكامل ضريب الدخل المحصلة من العمال الذين يعملون في المستوطنات) إلى السلطة الفلسطينية.
- **الضرائب غير المباشرة:** على المشتريات من إسرائيل والتي تنص وفقا للمادة 6 من اتفاق باريس على أن تقوم الدوائر الضريبية الإسرائيلية بجباية ضريبة القمية المضافة و غيرها وتحويلها للسلطة الفلسطينية بعد اقتطاع 3% منها بدل خدمات وتستند شروط التعامل مع إجراءات التخليص بين الدوائر الضريبية الإسرائيلية والفلسطينية على فواتير المقاصة هذا ويلتقي ممثلو الجانبين في العشرين من كل شهر لتقديم قوائم الفواتير

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المقدمة لهم بغرض الإرجاعات الضريبية. ويتعين تسوية مطالبات التخليص في غضون ستة أيام من الاجتماع.

- **الجمارك والضرائب غير المباشرة على المستوردات من الخارج:** حيث تنص الفقرة (15) من المادة3 من برتوكول باريس على أن كافة الإيرادات المتحصلة من الجمارك وضرائب الاستيراد على السلع المستوردة من الخارج عن طريق المعابر الإسرائيلية يجب أن تحول إلى السلطة الفلسطينية طالما كانت مناطق السلطة الفلسطينية هي المقصد النهائي لهذه المستوردات، كما تنص هذه المادة على وجوب تحويل عائدات الضرائب للسلطة الفلسطينية حتى لوكان المستورد إسرائيليا طالما كانت الوجهة النهائي هي مناطق السلطة الفلسطينية

(المراقب الاقتصادي والاجتماعي 2012 العدد 29).

وتعد ضريبة القيمة المضافة استحداث جديد في القرن العشرين وذلك بانتقال الدول من رسوم تستوفي على مجموع المبيعات إلى ضريبة ذات قواعد راسخة ويطلق عليها ضريبة القيمة المضافة value added tax (V.A.T) وهي ضريبة تفرض على بيع السلع والخدمات في كافة مراحل التصنيع، أو الإنتاج (علاونة ، 1992م).

وقد استحدثتها إسرائيل في المناطق المحتلة في تموز عام 1976م، وذلك استنادا إلى الأمر العسكري 658، والمتعلق بالرسوم على المكوس والمنتجات المحلية، وقد تم ادخال هذه الضريبة من خلال إجراء تعديل على القانون الأردني الخاص آنذاك بالرسوم على المنتجات المحلية رقم 16 لسنه 1963م (نضال ، 1998م).

وبقى الوضع على ما هو عليه حتى جاء الإتفاق الفلسطيني الإسرائيلي بن منظمة التحرير الفلسطيني و الاحتلال الاسرائيلي وذلك بتاريخ 1994/4/29، في مجال التعاون التجاري، في مجال الإتفاقيات المختلفة وقد اعتبر هذا الإتفاق ملحقا هاما من الملاحق التابعة للاتفاق السياسي بين الطرفين وقد اختصت المادة السادسة من هذا الإتفاق بالضرائب غير المباشرة وسياسات الاستيراد واشتملت النقاط التالية:

1. تتمتع السلطة الوطنية الفلسطينية بحرية تحديد الجمارك والمكوس والضرائب على السلعة المستوردة فيما يخص قائمة محددة بالسلع الاستراتيجية,(A1+A2+B) .
2. تلتزم السلطة بمعدلات الضرائب والرسوم الأخرى التي تفرضها إسرائيل.
3. تلتزم السلطة بمعدل ضريبة القيمة المضافة والمعتمد في إسرائيل مع قدرتها على تخفيضه بما لا يزيد على نقطتين مئويتين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4. تفصيل أليه المقاصة للضرائب التي يحصل عليها الطرف الفلسطيني والمستحقة للطرف الإسرائيلي والعكس بالعكس.(عبد الرزاق، واخرون 1994م).

وحتى تاريخ 2005/9/7 كانت نسبة الضريبة على القيمة المضافة تشكل ما نسبته 17% من القيمة المضافة، وبعد ذلك تم تعديل نسبتها إلى 16% وذلك بعد قيام إسرائيل بتخفيض نسبتها إلى16.5% أما الان في سنة 2017 فهي مستقرة عند17% .

علما أن ضريبة القيمة المضافة أول ما فرضت كانت نسبتها تشكل8% بحيث تم رفع النسبة إلى 12% في عام 1977م، ثم 15% في عام 1983م، ثم 18% في عام 1991 ومن بعدها استقرت إلى 17% حتى تم تعديلها مؤخرا.

ويجب التأكيد على انه ومنذ تاريخ الإتفاقية الفلسطينية الإسرائيلية الاقتصادية تم تحويل كافة الصلاحيات في مجال الضرائب كاملة بما فيها ضريبة القيمة المضافة إلى السلطة الفلسطينية – ولكن مع بقاء التجارة الخارجية بالنسبة لضريبة القيمة المضافة بيد الجانب الإسرائيلي، وذلك استنادا إلى الإتفاق الفلسطيني والذي ينص على أن يتم تحويل الأموال التي تحصل عليها إسرائيل من المواطنين الفلسطينيين عن طريق المعابر كضريبة مضافة إلى خزينة السلطة الفلسطينية، وكذلك التقاص الحاصل بين ما يتم شراؤه أو بيعه بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي وذلك من خلال فاتورة المقاصة.(الشعيبي، 2013).

اتفاق الشراكة الأورومتوسطية مع منظمة التحرير الفلسطينية1997م.

أبرمت اتفاقية الشراكة الاورومتوسطة مع المنظمة بتاريخ 1997/2/17، بين منظمة التحرير الفلسطينية و الاتحاد الأوروبي.

و تم توقيع الاتفاقية كنيتجة لاتفاقية برشلونة (عملية برشلونة) التي عقدها وزراء خارجية دول الشراكة الأورومتوسطية في شهر 11 من عام 1995 من أجل تعزيز العلاقات بين أوروبا و الدول المطلة على البحر المتوسط في شمال إفريقيا و غرب أسيا. و شكلت هذه الاتفاقية تحالفا مبتكرا يقوم على أسس الملكية المشتركة و الحوار و التعاون.

وبدأت اتفاقية الشراكة مباشرة أعمالها بالتأسيس لمبدأ التعامل علي اساس اعفاء الرسوم الجمركية على منتجات التجارة الصناعية بين الجانبين، و إنشاء سوق حرة للمنتجات الزراعية ومنتجات الثروة السمكية. ودخل الاتفاق بين الجانبين (الإتحاد الأوروبي والسلطة الفلسطينية) حيز التنفيذ في بداية عام2012 ، و التي سمحت بتصدير المنتجات الزراعية والصناعية و

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأغذية المصنعة و منتجات الأسماك لأسواق الاتحاد الأوروبي بدون رسوم جمركية. وذلك من اجل اثبات سياسة حسن الجوار واعطاء الفرصة للسلطة الفلسطينية لتباشر عملية إقامة الدولة و ما يلزم ذلك من مؤسسات البنية التحتية اللازمة و تطوير الموارد البشرية من خلال هذه الاتفاقية مستفيدة من الدعم المالي و االفني الذي سيوفره الاتحاد الاوروبي.

و خلال الاجتماع التاسع للمؤتمر الوزاري للتجارة المتوسطية الذي عقد في بروكسل في 11 تشرين الثاني 2010 ، تم اتخاذ مجموعة من الاجراءات لتسهيل تجارة المنتجات الفلسطينية مع غيرها من الشركاء في الدول الاوربية.

حيث اقر الوزراء مجموعة او حزمة من الاجراءات من شأنها تسهيل التجارة الفلسطينية بشكل كبير في المنطقة الاوربية.

وذلك من خلال تذليل كافة العقبات امام سهولة دخول المنتجات الفلسطينية الي الأسواق الاوربية وهذا من خلال تقديم الدعم الفني والاجرائي اللازم لعمليات التبادل التجاري البيني من اجل توطيد اواصر التعاون الاقليمي والثنائي المشترك مع منظمة التحرير الفلسطينية .

و تتكون هذه الحزمة من ثلاثة إجراءات اساسية:

تسهيل دخول المنتجات الفلسطينية إلى الأسواق الأورومتوسطية.

مساعدة الاقتصاد الفلسطيني علي التكامل مع النظام التجاري الدولي (متعدد الاطراف).

تعزيز القدرة الإدارية لدعم المنتجات الفلسطينية في الأسواق الأورومتوسطية.

ويمكن تلخيص الإطار العام لاتفاقية التجارة بالتعاون مع الاتحاد الاوروبي IAA كالأتي:

التحرير التدريجي للتجارة.

تحقيق تنمية مستدامة شاملة علي المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في مناطق السلطة الفلسطينية .

تحقيق درجة عالية من التوازن على صعيد العلاقات الاقتصادية و الإجتماعية بين الجانبين.

إحراز التعاون الإقليمي.

تعميق الحوار الشامل بين الطرفين.

تشكيل إتحاد دول المتوسط كما تقرر في العام 2008 بما أنه تم استئناف الشراكة الأورومتوسطية (عملية برشلونة). (www.paltrade.org مركز التجارة الفلسطيني)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الصادرات والواردات السلعية بين فلسطين والاتحاد الاوروبي من (1996-2014)

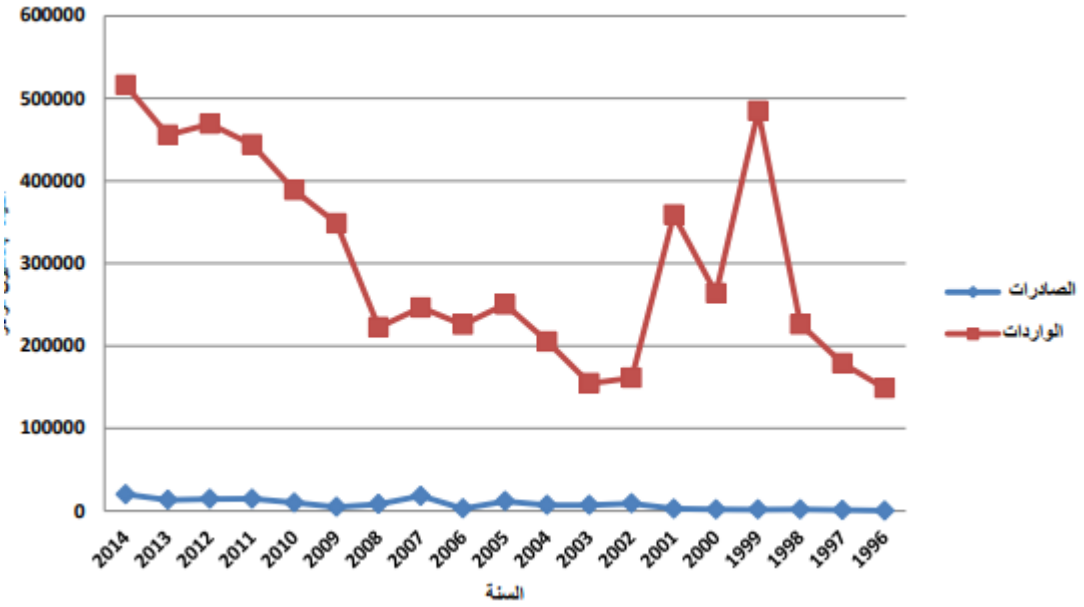

(الجهاز المركزي للحصاء الفلسطيني 2016)

القيمة بالاف دولار

2.14.2 اتفاقية التجارة الحرة مع مصر

وقعت السلطة الفلسطينية مع الجانب المصري اتفاقية التجارة الحرة بين الجانبين في ابريل 1998م، وهدف هذا الإتفاق إلى تعزيز العلاقات التجارية بين الجانبين وكذلك تحرير التجارة البينية بين البلدين من خلال اعفاء السلع والخدمات الفلسطينية والمصرية من رسوم الجمارك المفروضة بين الجانبين.

وتنص الإتفاقية على أن المنتجات المصرية ذات المنشأ المصري معفاة من الرسوم الجمركية وتخضع بالكامل إلى قوائم A1، A2 أو B المحددة في اتفاق باريس الاقتصادي الموقع مع الجانب الإسرائيلي، كما يتم التعامل مع المنتجات الفلسطينية ذات المنشأ الفلسطيني واعفائها من الرسوم الجمركية حسب متطلبات شهادة المنشأ المصرية.

(هيئة تشجيع الاستثمار الفلسطينية www.pipa.ps/ar)

3.14.2 واقع التجارة الخارجية مع مصر

يتميز واقع التجارة الخارجية مع مصر بالواقع غير المستقر بسبب العراقيل الإسرائيلية وسياسة الهيمنة الاقتصادية والتجارية التي تمارسها إسرائيل على المعابر حيث لا يحق للجانب الفلسطيني الاستيراد أو التصدير من والى الجانب المصري إلا عبر المعابر التي تسيطر عليها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إسرائيل وبتالي تستطيع إسرائيل في هذه الحالة اخضاع كل البضائع المصدرة والمستوردة للمواصفات الإسرائيلية (التيكن) ومن هنا تقوم إسرائيل برفض أو قبول البضائع المصرية، كما تركز إسرائيل على شهادات المنشأ المصرية وضرورة أن تكون البضاعة تخضع للقوائم المحدد في اتفاق باريس الاقتصادي وهي A1، A2 أو B، أي باختصار شديد يجب أن تكون مكونات البضاعة المصرية تفوق نسبة 40% من الاضافات على المنتج المصري حتى يعتمد من الجانب الإسرائيلي بأن شهادة المنشأ مصرية وبتالي يعفي من الجمارك حسب اتفاق التجارة الحرة بين السلطة الفلسطينية ومصر. وجدول (1.2) يوضح حجم التجارة الفلسطينية المصرية:

جدول (1.2): يوضح حجم التجارة الفلسطينية المصرية (المبلغ بالألف دولار)

الأعوام	إجمالي الواردات	إجمالي الصادرات	حجم التبادل التجاري	صافي الميزان التجاري
1995	10،009	3	10،012	-10،006
1996	19،075	10	19،085	−19،065
1997	30،204	15	30،219	−30،189
1998	27،838	31	27،869	−27،807
1999	19،846	354	20،200	−19،492
2000	13،398	154	13،552	−13،244
2001	12،813	45	12،858	−12،768
2002	9،229	98	9،327	−9،131
2003	26،357	135	26،492	−26،222
2004	34،006	5	34،011	−34،001
2005	32،178	161	32،339	−32،017
2006	31،406	642	32،048	−30،764
2007	35،384	737	36،121	−34،647
2008	22،261	984	23،245	−21،277
2009	35،323	2891	38،214	−32،432
2010	38،179	4344	42،523	−33،835

المصدر: (الجهاز المركز للإحصاء الفلسطيني 2010م)

لوحظ من البيانات التفصيلية للتجارة مع الجانب المصري ان قيم الصادرات هي قيم قليلة بالمقارنة مع قيم الواردات من الجانب المصر والبتالي كان العجز واضح علي طول السلسلة الزمنية من 1995 الي 2010 ولهذا يري الباحث ان السياسات الاسرائيلية والعراقيل الاجرائية هي احد الاسباب لمنع الفلسطينيين من الانخراط في العمق الاقليمي والعربي ودول الجوار حتي تستحوذ اسرائيل علي حصة الاسد من السوق الفلسطينية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4.14.2 تقييم الإتفاق التجاري بين فلسطين ومصر

تهدف الدول عند عقد معاهدات تجارية إلى الارتقاء بقطاع التجارة الدولية وتنمية الاقتصاد المحلي، ويوجد هناك عدة معايير يتم من خلالها تقييم صلاحية هذه المعاهدة ولصالح أي من الطرفين. أقرت منظمات التجارة العالمية المعايير الدولية المتعارف عليها، وسنقوم بعرض هذه المعايير والمبادئ على الإتفاق بين فلسطين ومصر:

1. مبدأ الدولة الأولي بالرعاية أو مبدأ المعاملة الوطنية: والذي ينص على إلزام جميع الأطراف على التعامل مع المنتجات من السلع والخدمات بين الأطراف التي توقع على الإتفاق بمعاملة تشبه معاملة السلع الوطنية للدول.

وعندما عرض هذا المبدأ على الإتفاق بين فلسطين ومصر لم نجد له أي تأثير حيث أن مصر لم تتعامل مع فلسطين معاملة الدولة الأولي بالرعاية أو مبدأ المعاملة الوطنية للمنتجات الفلسطينية، وعلى كل دولة أن تتعهد ألا تعامل الدولة الأخرى سواء من جهة التبادل للسلع أو حرية الأفراد معاملة أقل مما يتمتع به مواطني الدولة نفسهم.

2. مبدأ التعاون وتبادل المعلومات: بتحليل مواد الإتفاق والمعاملات التفضيلية في العلاقات الجمركية ومبدأ الاستثناءات لوحظ بأن الإتفاق لم يوجه إلى هذه المبادئ إنما جاء توقيع الإتفاق انطلاقا من العلاقات الأخوية بين الطرفين، ولم يظهر الإتفاق أي امتيازات خاصة لطرف دون الأخر.
3. مبدأ الشفافية: ويعني أن تنص جميع الإتفاقيات التجارية بين الدول على مبدأ الصراحة والوضوح في تبادل المعلومات والتي تتعلق بحركة المنتجات من سلع وخدمات وحركة الأفراد بين الأطراف الموقعة على هذه الإتفاقية، وينص هذا الإتفاق على تبادل المنتجات خارج نطاق القائمتين A+B على عدم زيادة الرسوم الجمركية والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل المفروضة عليها (اللحام،2004).

5.14.2 تقييم الإتفاق التجاري بين فلسطين و الاحتلال الاسرائيلي

وقعت السلطة الفلسطينية و الاحتلال الاسرائيلي على اتفاق باريس الاقتصادي عام 1994م، ويعتبر هذا الإتفاق المرجع للسلطة الوطنية الفلسطينية في إطار التعاون التجاري والعلاقات الفلسطينية، ومنذ توقيع هذا الإتفاق قام الكثير من الباحثين في مراجعة بنود الإتفاق ودراستها بشكل موسع وكبير، والتعرف على صلاحيتها للفلسطينيين، وما استفادته إسرائيل من هذا الإتفاق، ولذلك لا بد من بيان هذا الإتفاق والتعرف على أهم المعايير الدولية في تقييم الإتفاقيات التجارية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هناك العديد من المبادئ والمعايير يمكن من خلالها تقييم الإتفاقيات التجارية الموقعة بين الدول، والتي نصت عليها العديد من الإتفاقيات التجارية المعروفة مثل: اتفاقية الجات وكذلك منظمة التجارة العالمية.

1. مبدأ الدولة الأولي بالرعاية: ويعتبر أكثر مبدأ مشهور في تقييم الإتفاقيات التجارية، ويعني في تعهد الدولة أن تمنح الدولة الأخرى مزايا يتمتع بها مواطنو أو منتجات أية دولة ثالثة، بمعنى منح كل طرف متعاقد وبدون أي شروط أو قيود على الأطراف المتعاقدة الأخرى المزايا والحقوق والإعفاءات التي تمنحها لأي دولة أخرى، بمعنى اخر انه يجب أن يكون مساواه في المعاملة بين كل الدول الموقعة على الإتفاق ولا يحق لاي دولة من دول الإتفاق منح رعاية خاصة لدولة بعينها دون الدول الأخرى وهذا ما حدث بين إسرائيل وامريكا حيث اولت الولايات المتحدة رعاية خاصة لإسرائيل دون فلسطين مما أدى إلى عدم تساوي ظروف المنافسة في معظم السلع الأمريكية بين الفلسطينيين والإسرائيليين.
2. مبدأ الشفافية في تبادل المعلومات: جميع الإتفاقات التجارية بين الدول تنص على الصراحة والوضوح في تبادل المعلومات المرتبطة بحركة المنتجات والأفراد بين الدول الطرفين، حيث تم تشكيل لجنة مشتركة في فلسطين من الطرفين، وذلك بهدف متابعة الإتفاق الذ تم توقيعه بين السلطة و الاحتلال الاسرائيلي، ولكن الإتفاق لم يعمل ولم يلتزم بهذا المبدأ حيث وشكل عائق أمام تطبيق مبدأ الشفافية في تبادل المعلومات بين السلطة و الاحتلال الاسرائيلي، كما شكل أيضا عائق في تنمية وتطوير كمية ونوعية التبادل التجاري بين الطرفين بالتالي ادى الى اضعاف القوة التنافسية للمنتجات الفلسطينية أمام المنتجات الإسرائيلية.
3. مبدأ حرية الدخول إلى السوق: أن الهدف من توقيع اتفاقيات تجارية بين الدول: هو الرغبة في توسيع وزيادة حجم السوق وايصال السلع المنتجات (سلع، خدمات) إلى كل الأسواق، وجاء الإتفاق بين الطرفين على تدفق المنتجات تحت عدة شروط منها صحية وبيئية وأمنية وهذا ليس من صالح الجانب الفلسطيني، وكذلك حدد الإتفاق العديد من السلع التي يسمح للجانب الفلسطيني باستيرادها من العالم الخارجي وبكيمة محدودة وفق سياسة اقتصادية وجمركية فلسطينية مستقلة عن السياسة الإسرائيلية، وهذا لم يحدث في الواقع بسبب ممارسات إسرائيل وفرض الحصار والاغلاق في وجه الجانب الفلسطيني، وبالتالي قلل ذلك من امكانية وصول السلع الفلسطينية للأسواق الخارجية العالمية.
4. مبدأ المعاملة التفضيلية في العلاقات التجارية: بمعنى أن الدول الغنية والصناعية تتكفل بتقديم معاملة تفضيلية للدول التي تسعى للنمو وتساعدها بفتح الأسواق أم منتجاتها حتى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تتمكن من الوصول للأسواق الخارجية، وعند عرض هذا المبدأ على الإتفاق بين فلسطين و الاحتلال الاسرائيلي ليس له وجود، ولم ينص على وجود معاملة تفضيلية للجانب الفلسطيني، حيث كان هذا المبدأ ضروري من أجل حماية المنتج الوطني والصناعات الأخرى الناشئة، وبالتالي شكل هذا عائق أمام تحقيق التنمية الاقتصادية الفلسطينية.

5. مبدأ التخفيضات الجمركية المتبادلة: ويعني أن تتمتع الدول الأعضاء في الإتفاق بتخفيض الجمارك المتبادلة والمعاملة بالمثل بين الدول الأعضاء، ونص الإتفاق الفلسطيني الإسرائيلي على حرية الانتاج الصناعي والزراعي بدون جمارك وضرائب بين الطرفين، وهذا الإتفاق لم يطبق على أرض الواقع بسبب الممارسات الإسرائيلية وفرضها ضرائب ورسوم جمركية على الصادرات والواردات الفلسطينية مثل تلك المفروضة على المنتجات الإسرائيلية، وبالتالي أعاق ذلك القدرة التنافسية للسلع الفلسطينية بسبب تجاهل الفجوة الاقتصادية بين الاقتصاد الإسرائيلي والفلسطيني.
6. مبدأ حسن النية في تفسير نص الإتفاق: ويعني منع استخدام الثغرات التي تظهر في نص الإتفاق التجاري على إعاقة حركة السلع والخدمات بين الأطراف الموقعة للاتفاق، وعندما نقيص هذا المبدأ على الإتفاق الفلسطيني الإسرائيلي نجده غير منصوص عليه في داخل الإتفاق، إضافة لعدم وجود مبدأ المعاملة بالمثل والمساواة، وهذا سمح للجانب الإسرائيلي بتحليل وتفسير نص الإتفاق بما يخدم مصلحة الاقتصاد الإسرائيلي تحت حجج أمنية وصحية وبيئية واهمال المصالح الفلسطينية.
7. مبدأ المعاملة الوطنية والمساواة: وينص الإتفاق بين فلسطين و الاحتلال الاسرائيلي على أن تقوم إسرائيل بمعاملة حركة المنتجات الفلسطينية من صادرات وواردات نفس تعاملها لحركة المنتجات الإسرائيلية، ولكن هذا الإتفاق لم يتوجه بصراحة لمبدأ تعامل السلع الفلسطينية في الأسواق الإسرائيلية، وتم إغراق الأسواق الفلسطينية بالمنتجات الإسرائيلية.
8. مبدأ الاستثناءات: تنص الإتفاقيات التجارية على وجود عدة استثناءات لنصوص الإتفاق، حيث أن هذه الاستثناءات تهدف لمساعدة الدول الضعيفة الوصول لتنمية اقتصادية وتقليل الفجوة الاقتصادية بين الدول الأعضاء في الإتفاق، عندما نقوم بعرض هذا المبدأ على نص الإتفاق بين الطرفين نجد أنه لا يتوفر معاملة تفضيلية للجانب الفلسطيني رغم وجود فجوة اقتصادية بين الطرفين مما أدى ذلك لإعاقة النمو الاقتصادي الفلسطيني.

إن عرض هذه المعايير على الإتفاق بين فلسطين والاحتلال الاسرائيلي نجد أن الإتفاق يحتاج إلى مراجعة صادقة، وذلك بسبب وجود الكثير من البنود التي ليس لها أي جدوى والتي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تتعارض في مصالح الاقتصاد الفلسطيني، اضافة الى ذلك أنه أسس هيمنة اقتصاد إسرائيل على اقتصاد فلسطين المنتج وغير المنتج. (عبد الرزاق، 2002)

6.14.2 طبيعة العلاقة الاقتصادية بين فلسطين والأردن

تعتبر الأردن هي الشريك التجاري الإقليمي للسلطة الوطنية الفلسطينية بداعي أنها المنفذ الوحيد للضفة الغربية بعد إسرائيل، وهي البوابة الرئيسية لبقية العالم العربي، وزيادة على ذلك طبيعة الاستثمارات المتبادلة بين الاقتصاديين خاصة الاستثمارات المصرفية، حيث أن الدينار الأردني يستخدم بين السكان الفلسطينيين ويتم تداوله في قطاعات كبيرة خاصة في المبادلات الرأسمالية والاجتماعية، إضافة لذلك هناك أكثر من 50% في الاستثمارات المصرفية في فلسطين أردنية، ويعتبر ذلك حافزا لزيادة درجة التعاون، وركزت الإتفاقية على الالتزام بمبدأ التجارة الحرة وذلك لتعزيز العلاقة الاقتصادية والتجارية بين البلدين، ونصت على ضرورة تسهيل إجراءات التصدير والاستيراد والتنقل ودخول رجال أعمال فلسطينيين وأردنيين وتشجيع اقامة معارض وندوات في كلا البلدين.

7.14.2 اتفاقية التبادل التجاري الفلسطيني الأردني

وقعت السلطة الفلسطينية مع الشقيقة الأردن اتفاق تجاري في يناير 1995م بحيث يعفي هذا الإتفاق عدة سلع من ست فئات اساسية من الرسوم الجمركية وهي:

1. الاغذية الجاهزة.
2. المنتجات الزراعية.
3. المنتجات الكيميائية والادوية.
4. المعدات الميكانيكية والكهربائية.
5. الادوات المنزلية.
6. المعدات الزراعية.

إلا أن الإتفاقية لم تؤتي ثمارها بعد قيام إسرائيل بعقد اتفاقيات تجارية مع الأردن تعزز فيها التبادل التجاري بين الطرفين وعليه انخفضت الصادرات الفلسطينية إلى الأردن من 25% من إجمالي الصادرات قبل قدوم السلطة إلى 3%-2% في الفترة ما بعد سنة 2000م، وعليه يمكن القول أن الإتفاقية فشلت في تعزيز وتنشيط التبادل التجاري بين فلسطين والأردن لأنها استثنت الكثير من السلع الفلسطينية التي تتمتع بميزة نسبية في انتاجها وتصديرها، بالإضافة إلى قيام إسرائيل بتعزيز التبادل مع الأردن وتقديم بدائل وتسهيلات افضل للأردن.
(عبد الرزاق، 2002)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

الصادرات والواردات والمقاصة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

الصادرات والواردات والمقاصة

- 1.3 مقدمة

السلطة الوطنية الفلسطينية تتبنى نظام اقتصاد السوق الحر والذي يلعب فيه القطاع الخاص الدور الرئيسي، إلا أن القطاع الخاص لم يكن له دور في وضع الخطط الاقتصادية والسياسات التجارية المناسبة أو المشاركة في صنعها، بالإضافة إلى مجال تطوير العلاقات الاقتصادية وتسويق فلسطين دوليا، مما أدى الي ظهور أخطاء وتشوهات في النظام الاقتصادي الفلسطيني، حيث شاركت السلطة الوطنية الفلسطينية القطاع الخاص في أنشطة اقتصادية تعد أساس العمل في القطاع الخاص (المزاحمة)، مما ادي إلى إثارة خلافات وانتقادات حادة في بعض الأحيان، وأثر بشكل سلبي على الاستثمار ومصداقية العمل الفلسطيني.
(دقة، قاسم 2003م).

وفي الفترة ما بين عام 1967 إلى عام 1994م، سنت إسرائيل قوانين في غاية الصرامة على الضفة الغربية وقطاع غزة تتعلق بتنظيم الأعمال والعلاقات التجارية، حيث أن التبادل التجاري بين الجانب الفلسطيني(غزة والضفة) والعالم الخارجي كان يتسم بالمحدودية ،حيث نجد أن ما يناهز 90% من المستوردات الفلسطينية كانت من إسرائيل و9% دخلت من خلال إسرائيل و1% فقط من الأردن (دائرة الإحصاءات المركزية الإسرائيلية 1988-1994).

- 2.3 الصادرات والواردات السلعية الفلسطينية.

1.2.3 الصادرات المرصودة حسب التوزيع الجغرافي للمناطق الفلسطينية (غزة والضفة)

بلغت قيمة الصادرات السلعية لسنة 2015م حسب التوزيع الجغرافي للمناطق فكانت في غزة 4 مليون دولار ما يعادل 0.04%، وفي الضفة 953.8 مليون دولار ما يعادل 99.6%، ونلاحظ انعدام الصادرات من قطاع غزة تقريبا نتيجة الحصار المفروض من الجانب الإسرائيلي على المعابر والتصدير من قطاع غزة مقارنة بالضفة الغربية.

2.2.3 توزيع الواردات والصادرات السلعية المرصودة في فلسطين حسب المنطقة لعام 2016م

بلغت قيمة الواردات السلعية في الضفة الغربية 4691.8 مليون دولار سنة 2016 حيث ارتفعت النسبة إلى 2.4% مقارنة بعام 2015م، وبلغت قيمة الواردات السلعية لغزة 672

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مليون دولار حيث سجلت ارتفاعا بنسبة 4.4% مقارنة مع عام 2015 وذلك بسبب واردات اعادة الاعمار بعد حرب 2014.

فيما بلغت قيمة الصادرات السلعية المرصودة من الضفة الغربية 922.3 مليون دولار أمريكي في عام 2016م. حيث انخفضت بنسبة 3.3% مقارنة مع عام 2015م. في حين بلغت قيمة الصادرات السلعية المرصودة من قطاع غزة 4.2 مليون دولار أمريكي بارتفاع 6.2% مقارنة مع عام 2015م وذلك بسبب سماح الجانب الاسرائيلي للشركات الزراعية في غزة بتصدير المنتجات الزراعية .

وشكل (1.3) يوضح توزيع الواردات والصادرات السلعية المرصودة في فلسطين حسب المنطقة لعام 2016م:

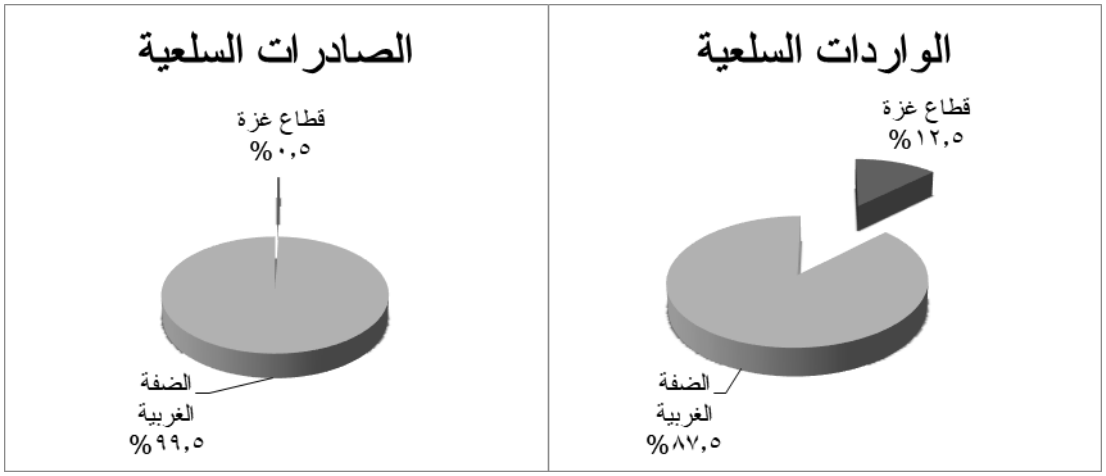

شكل (1.3): توزيع الواردات والصادرات السلعية المرصودة في فلسطين حسب المنطقة لعام 2016م (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016)

4.2.3 أبرز السلع التي تم استيرادها إلى فلسطين

جدول (1.3): يوضح أبرز السلع التي تم استيرادها إلى فلسطين عام 2016م (القيمة بالألف دولار أمريكي)

إجمالي قيمة أعلى عشر سلع تم استيرادها إلى فلسطين*، 2016 Total Value of Top Ten commodities Imported to Palestine*، 2016			
HS Code	Description	القيمة Value	الوصف
27160000	Electrical energy	578،830	الطاقة الكهربائية
27101960	Diesel	238،936	سولار
25232900	Portland cement	214،746	إسمنت بورتلاند
24022000	Cigarettes	141،738	سجائر
23099000	Preparation of kinds used in animals feeding	139،338	اعلاف

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إجمالي قيمة أعلى عشر سلع تم استيرادها إلى فلسطين*، 2016 Total Value of Top Ten commodities Imported to Palestine*، 2016			
27101210	Gasoline	126،970	بنزين
87033210	Vehicles	116،752	مركبات
27111100	Natural Gas	92،989	غاز طبيعي
72283019	Bars and rods of alloy steel other than stainless	90،930	قضبان من سبائك الصلب غير الفولاذ
01022900	Bovines	90،202	عجول
Total		**1،831،431**	**المجموع**

المصدر: (مركز الإحصاء الفلسطيني، 2016م)

نلاحظ من الجدول ان الواردات هي سلع تعتمد علي حجم المعدات الضخمة والتكنولوجيا المتطورة .

5.2.3 أبرز السلع التي تم تصديرها من فلسطين

جدول (2.3): يوضح أبرز السلع التي تم تصديرها من فلسطين عام 2016م (القيمة بالألف دولار أمريكي)

إجمالي قيمة أعلى عشر سلع تم تصديرها من فلسطين*، 2016 Total Value of Top Ten commodities exported from Palestine*، 2016			
HS Code	**Description**	**القيمة** **Value**	**الوصف**
68022900	Building Stone	141،249	حجر بناء
39232100	Sacks and bags	46،231	أكياس بلاستيك
15091000	Virgin olive oil	43،070	زيت زيتون بكر
24022000	Cigarettes	34،477	سجائر
07070000	Fresh cucumber	29،899	خيار طازج
68022100	Marble and travertine	29،371	رخام ومرمر
94035000	Wooden furniture for bedrooms	23،860	أثاث منزلي خشبي (غرف نوم)
64042000	Footwar	23،002	أحذية
94016100	Upholstered seats	22،554	صالونات
08041000	Dates	14،680	تمر
Total		**408،393**	**المجموع**

المصدر: (مركز الإحصاء الفلسطيني، 2016م)

نلاحظ من الجدول ان الصادرات الفلسطينية هي منتجات تعتمد علي الكثافة العمالية بالدرجة الاولي بالاضافة الي المنتجات الزراعية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

6.2.3 بيانات التجارة الخارجية الفلسطينية خلال فترة (1995 -2016م)

جدول (3.3): بيانات التجارة الخارجية الفلسطينية خلال فترة 1995- 2016م (بالألف دولار أمريكي)

السنة	إجمالي قيمة الواردات	إجمالي قيمة الصادرات	صافي الميزان التجاري	حجم التبادل التجاري
1995	1,658,191	394,177	-1,264,014	2,052,368
1996	2,016,056	339,467	-1,676,589	2,355,523
1997	2,238,561	382,423	-1,856,138	2,620,984
1998	2,375,102	394,846	-1,980,256	2,769,948
1999	3,007,227	372,148	-2,635,079	3,379,375
2000	2,382,807	400,857	-1,981,950	2,783,664
2001	2,033,647	290,349	-1,743,298	2,323,996
2002	1,515,608	240,867	-1,274,741	1,756,475
2003	1,800,268	279,680	-1,520,588	2,079,948
2004	2,373,248	312,688	-2,060,560	2,685,936
2005	2,667,592	335,443	-2,332,149	3,003,035
2006	2,758,726	366,709	-2,392,017	3,125,435
**2007	3,284,035	512,979	-2,771,056	3,797,014
2008	3,466,168	558,446	-2,907,722	4,024,614
2009	3,600,785	518,355	-3,082,430	4,119,140
2010	3,958,512	575,513	-3,382,999	4,534,025
**2011	4,373,647	745,661	-3,627,986	5,119,308
2012	4,697,356	782,369	-3,914,987	5,479,725
2013	5,163,897	900,618	-4،263،280	6,064,515
2014	5,683,199	943,717	-4،739،482	6,626,917
2015	5,225,467	957,811	-4،267،656	6,183,278
2016	5,363,768	926,499	-4،437،269	6,290,267

* البيانات باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية في عام 1967م.

** بيانات منقحة

المصدر: (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016م)

لوحظ من البيانات التفصيلية في جدول (3.3) ان قيمة الواردات اكبر من قيمة الصادرات علي طول السلسلة الزمنية وان العجز في الميزان التجاري يزداد مع مرور الزمن حيث كان العجز سنة 1995 1.264 مليار دولار مقارنة بسنة 2016 حيث وصل العجز الي ما يقارب 4.437 مليار دولار هذا يدل علي ان هناك قصور هيكلي في النظام الاقتصادي المتبع في فلسطين .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

7.2.3 وصف الاستخدام الاقتصادي للصادرات والواردات الفلسطينية.

BEC Code	Exports الصادرات		Imports الواردات		وصف الاستخدام الاقتصادي
	2016	2015	2016	2015	
111	10,201	8,047	265,386	239,317	الاغذية والمشروبات في أشكالها الاولية للصناعة.
112	94,744	98,664	234,482	187,760	الاغذية والمشروبات في اشكالها الاولية للاستخدام النهائي.
121	1,586	698	123,344	144,169	الاغذية والمشروبات المعالجة أساسا للصناعة.
122	110,172	110,066	533,678	533,329	الأغذية والمشروبات المعالجة أساسا للاستهلاك النهائي.
21	48,313	66,863	93,717	75,270	منتجات صناعية في أشكالها الأولية غ.م.أ.
22	388,200	382,382	1,450,463	1,348,264	منتجات صناعية معالجة غ.م.أ.
31	0	1,226	832	4,681	وقود ومزلقات معدنية أولية.
32	1,513	1,572	392,864	514,835	وقود ومزلقات معدنية معالجة لمحركات النفاثات.
322	1,951	1,587	678,835	612,937	وقود ومزلقات معدنية معالجة للاستخدامات الأخرى.
41	29,703	32,374	390,305	426,557	السلع الرأسمالية عدا معدات النقل.
42	5,674	6,453	89,063	81,429	قطع غيار ولوازم السلع الرأسمالية عدا قطع غيار معدات النقل.
51	2	223	136,766	136,931	وسائط النقل، قطع ومحركات وسائط النقل.
521	6,142	3,472	84,650	63,801	وسائط نقل للاستخدام الصناعي
522	11	81	2,606	2,973	وسائط نقل لغير الاستخدامات الصناعية.
53	15,721	15,960	77,654	68,456	أجزاء وملحقات وسائط النقل.
61	66,030	62,136	176,243	176,325	سلع استهلاكية معمرة.
62	77,411	91,042	210,598	184,173	سلع استهلاكية شبه معمرة.
63	69,125	74,964	422,160	424,260	سلع استهلاكية غير معمرة.
7	-	-	122	0	سلع أخرى في التصنيف حسب الفئات الاقتصادية الواسعة
Total	926,499	957,811	5,363,768	5,225,467	المجموع

جدول (4.3): وصف الاستخدام الاقتصادي للصادرات والواردات (بالألف دولار أمريكي)

المصدر: (مركز الإحصاء الفلسطيني، 2016م)

التصنيف حسب الفئات الاقتصادية الواسعة BEC CODE .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- 3.3 هيكل الصادرات الفلسطينية إلى إسرائيل

هيكل الصادرات يحتوي على شقين اساسيين لأي اقتصاد في العالم، التوزيع الجغرافي والتركيز السلعي للصادرات (التركيب السلعي)، ويعبر التركيز السلعي للصادرات عن واقع وهيكل الاقتصاد القومي، بمعنى أنه كلما كان هناك تنوع في واقع السلع المصدرة ومكوناتها بحيث يكون هناك أهمية نسبية لعدد كبير من السلع المصدرة و هذا يدل على تطور هيكل الانتاج من حيث النمو والتنوع مما يؤدي بدوره إلى تقليل المخاطر التي تواجه الصادرات في الحصول على عوائد وارباح مقبولة وعليه يرى الباحث انه كلما انخفضت المكونات السلعية للصادرات الفلسطينية وارتفعت نسبة التركيز في الصادرات على سلع أو منتجات أو مواد محددة فإن ذلك يعتبر مؤشر قوي ودليل دامغ على تخلف الهيكل الانتاجي في الدولة.

حيث أن: درجة التركيز السلعي للصادرات = اهم السلع المصدرة / مجمل الصادرات * 100%.

والتوزيع الجغرافي للصادرات يعكس وجهة الصادرات وانتشارها في الاسواق الخارجية فكلما كانت الصادرات ذات انتشار ضيق في الاسواق الخارجية وترتكز على اسواق معينة ومحددة دلت هذه الحالة على التبعية بالإضافة إلى حالة القصور الهيكلي في الاقتصاد القومي.

ويوضح جدول (5.3) أبرز الصادرات السلعية الفلسطينية المرصودة من والى إسرائيل حسب التصنيف الموحد لسنة 2016، حيث أن التصنيف الموحد يلخص بيانات التجارة إلى فئات اقتصادية حسب طبيعة السلع والمواد الداخلة في انتاجها، مراحل تجهيز السلعة، وممارسات السوق، اهمية السلعة في التبادل التجاري الدولي والمتغيرات التكنولوجية الداخلة في السلعة حيث يحتوي التصنيف على 2079 بند مجتمعة في 261 مجموعة و27 شعبة و10 ابواب.

جدول (5.3): أبرز الصادرات والواردات الفلسطينية مع الاحتلال الاسرائيلي لسنة 2016م

(بالألف دولار أمريكي)

رقم	بيان	الواردات	الصادرات
1	خضار وفواكه وحبوب بأنواعها المختلفة، طازجة أو مبردة.	193643.1	23627.97
2	أحجار نصب و بناء مشغولة و أصناف مصنوعة منها، الطبيعي والمصنع.	243،5	909،131
3	أثاث و أجزاؤه	844،2	500،51
4	أصناف لنقل أو تعبئة البضائع، من لدائن؛ سدادات	694،16	470،46
5	لفائف غليظة (سيجار) بأنواعها (including CHEROOTS)، ولفائف صغيرة (سيجاريللوس) ولفائف عادية (سجائر)، من تبغ أو	157،48	477،34

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رقم	بيان	الواردات	الصادرات
	من أبداله		
6	أحذية بنعال خارجية من مطاط أو لدائن أو جلد طبيعي أو جلد مجدد و وجوه من مواد نسجية.	340،5	073،30
7	مقاعد و أرائك	459	799،24
8	حوامل حشايا "فرش"؛ أصناف للأسرة و أصناف مماثلة (مثل الحشايا "الفرش" و اللحف و الوسائد و المساند و "البوف")	451	097،23
9	صناديق و علب وأقفاص وأوعية أسطوانية وأوعية مماثلة، من خشب؛ بكرات كبيرة للكابلات من خشب؛ طبليات و طبليات صناديق وقواعد تحميل أخر، من خشب؛ أطواق مثبتة للطبليات من خشب.	343	747،14
10	خضر أخر، طازجة أو مبردة	274،12	743،12
11	فضلات و خردة نحاس	489	454،11
12	بلاط و ترابيع خزفية للتبليط أو التغطية، (للجدران أو المداخن)، ملمعة (مورنشة) أو مطلية بالميناء؛ مكعبات فسيفساء من خزف و ما يماثلها، ملمعة أو مطلية بالميناء، و أن كانت على حامل	894،1	474،10
13	محضرات غذائية غير مذكورة ولا داخلة في مكان آخر	045،3	175،10
14	ورق صحي بما فيه ورق التجميل (تواليت) للأغراض المنزلية أو الصحية، بشكل لفات ومناديل ومناشف.	441،17	311،9
15	حصى(GRAVEL ،PEBBLES)، وحصباء، وأحجار مجروشه أو مكسرة، من الأنواع المستعملة عادة للخرسانة أو لرصف الطرق	743،20	842،8
16	خردة و فضلات، من حديد صب أو حديد أو صلب؛ سبائك (اينجوت) ناتجة عن إعادة صهر خردة الحديد أو الصلب	531	658،8
17	اشياء اخرى	701،136	623،458
	المجموع الكلي	**3123190**	**770812**

المصدر: (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2018م)، (إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة بيانات غير منشورة)

لوحظ من البيانات التفصيلية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن الصادرات الفلسطينية إلى إسرائيل تمثل ما نسبته 87% من إجمالي حجم الصادرات الفلسطينية للعالم الخارجي كنسبة متوسطة للفترة (1996-2016) ومن جهة أخرى تفيد البيانات الخاصة بطبيعة الصادرات الفلسطينية إلى إسرائيل بأن الصادرات الفلسطينية تقتصر على السلع ذات الكثافة العمالية والسلع الزراعية.

ويري الباحث ان كون الاقتصاد الإسرائيلي يعتبر متقدم فانه يركز على استيراد السلع الزراعية والسلع كثيفة العمالة من الجانب الفلسطيني وهنا تتضح درجة التركيز السلعي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للصادرات الفلسطينية وعليه يري الباحث أن اقتصار فلسطين على تصدير عدد محدود من السلع ذات الطابع الخاص للسواق الإسرائيلية والاسواق العالمية، يزيد من تفاقم حدة التبعية الاقتصادية للجانب الإسرائيلي ومن أبرز المؤشرات التي تقيس التبعية الاقتصادية هي مؤشرات التصدير ومن اهمها درجة التركز الجغرافي للصادرات وهي موضحة في جدول (6.3):

- 4.3 مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات الفلسطينية

جدول (6.3): مؤشر التركز الجغرافي للصادرات الفلسطينية (بالألف دولار أمريكي)

السنوات	حجم الصادرات للعالم	حجم الصادرات إلى إسرائيل	نسبة تركيز الصادرات إلى إسرائيل
1996	339,467	319،247	94.04%
1997	382,423	360،250	94.20%
1998	394,846	381،442	96.61%
1999	372,148	360،426	96.85%
2000	400,857	369،680	92.22%
2001	290,349	272،983	94.02%
2002	240,867	216،325	89.81%
2003	279,680	255،980	91.53%
2004	312,688	281،148	89.91%
2005	335,443	290،558	86.62%
2006	366,709	326،567	89.05%
2007	512,979	455،227	88.74%
2008	558,446	499،422	89.43%
2009	518,355	453،494	87.49%
2010	575,513	488،395	84.86%
2011	745,661	643،853	86.35%
2012	782,369	639،180	81.70%
2013	900,618	786،356	87.31%
2014	943,717	791،540	83.87%
2015	957,811	803،626	83.90%
2016	926,499	770،811	83.20%

يحسب مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات (حجم الصادرات إلى إسرائيل من إجمالي الصادرات للعالم الخارجي).

المصدر: (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2018م)، (إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة بيانات غير منشورة)

من خلال الجدول السابق (6.3) نلاحظ ان البيانات المتاحة اظهرت ارتفاع مؤشر التركيز الجغرافي للتجارة الخارجية السلعية الفلسطينية، حيث شكلت الصادرات السلعية إلى إسرائيل أو من خاللها عبر قنوات التسويق الاسرائيلي أكثر من 87% بالمتوسط من إجمالي الصادرات السلعية للعام 1996-2016، في حين لم تتجاوز نسبة الصادرات السلعية إلى الدول الاخري مانسبته 13% للفترة نفسها.

وبنائا علي البيانات والنسب المرتفعة للتركز الجغرافي للصادرات الفلسطينية، يري الباحث ان الاقتصاد الفلسطيني اكثر عرضة للتأثر بالعلاقة الثنائية مع الشريك الاقتصادي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(الاحتلال الاسرائيلي) وبالتالي سيبقي الاقتصاد الفلسطيني يعاني من التبعية المزمنة للشريك صاحب النصيب الاكبر من الصادرات الفلسطينية .

- **5.3 مؤشر التركيز الجغرافي للواردات الفلسطينية**

جدول (7.3): مؤشر التركز الجغرافي للواردات الفلسطينية (بالألف دولار أمريكي)

السنوات	حجم الواردات من العالم	حجم الواردات من إسرائيل	نسبة تركيز الواردات من إسرائيل
1996	2,016,056	1742997	86.46%
1997	2,238,561	1852380	82.75%
1998	2,375,102	1833665	77.20%
1999	3,007,227	1853648	61.64%
2000	2,382,807	1739541	73.00%
2001	2,033,647	1351581	66.46%
2002	1,515,608	1117129	73.71%
2003	1,800,268	1309642	72.75%
2004	2,373,248	1747850	73.65%
2005	2,667,592	1873700	70.24%
2006	2,758,726	2002150	72.58%
2007	3,284,035	2442851	74.39%
2008	3,466,168	2796250	80.67%
2009	3,600,785	2651129	73.63%
2010	3,958,512	2873343	72.59%
2011	4,373,647	3091022	70.67%
2012	4,697,356	3350799	71.33%
2013	5,163,897	3694821	71.55%
2014	5,683,199	3958259	69.65%
2015	5,225,467	3044627	58.27%
2016	5,363,768	3123190	58.2%

يحسب مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات (حجم الصادرات إلى إسرائيل من إجمالي الصادرات للعالم الخارجي).

المصدر: (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2018م)، (إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة بيانات غير منشورة)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من خلال الجدول السابق (7.3) يلاحظ ان الواردات السلعية الفلسطينية من الاحتلال الاسرائيلي شكلت حوالي 72% بالمتوسط من إجمالي الواردات السلعية خلال الفترة (1996-2016) .

- 6.3 هيكل الواردات الفلسطينية من الاحتلال الاسرائيلي .

جدول (8.3): أبرز الواردات السلعية الفلسطينية المرصودة من إسرائيل حسب النظام المنسق لسنة 2016م (بالألف دولار أمريكي)

ر.م	الوصف	قيمة الواردات
.1	الطاقة الكهربائية	305،563
.2	زيوت نفط وزيوت متحصل عليها من مواد معدنية	786،376
.3	إسمنت	050،173
.4	محضرات من الأنواع المستعملة لتغذية الحيوانات (اعلاف)	091،150
.5	حيوانات حية من فصيلة الأبقار	389،102
.6	غازات نفط و هيدروكربونات غازية أخر	012،93
.7	مياه، بما فيها المياه المعدنية الطبيعية أو الاصطناعية والمياه الغازية، غير مضاف إليها سكر أو مواد تحلية أخر وغير منكهة	466،59
.8	لفائف (سيجار) بأنواعها(including CHEROOTS)، ولفائف صغيرة (سيجاريللوس) ولفائف عادية (سجائر)، من تبغ أو من أبداله	157،48
.9	أدوية	345،47
.10	مياه، بما فيها المياه المعدنية والمياه الغازية، المحتوية على سكر مضاف أو مواد تحلية أخر أو منكهة	282،42
.11	تمر وتين وأناناس وأفوكادو (كمثري أمريكي) وجوافه ومانجو مانجوستين، طازجة أو مجففة	104،38
.12	حنطة (قمح)	904،36
.13	حنطة سوداء و دخن و حبوب العصافير؛ حبوب أخرى	869،34
.14	أرز	794،34
.15	مخيض، لبن و قشدة متخثران، لبن رائب (زبادي)، كفير و غيره من أنواع الألبان و القشدة المخمرة أو المحمضة	053،32
.16	تفاح و كمثري "أجاص" و سفرجل، طازجة (فواكه)	947،30
.17	خشب متعاكس "ابلكاج" و خشب مصفح "ملبس" (مكسو بقشرة خشبية) و خشب منضد مماثل	853،30
.18	أجزاء و لوازم السيارات	957،25
.19	دقيق حنطة(قمح) أو دقيق خليط حنطة	072،24
.20	ألواح من ألياف الخشب أو مواد نباتية خشبية أخر	039،23

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ر.م	الوصف	قيمة الواردات
.21	حصى(GRAVEL ،PEBBLES)، وحصباء، وأحجار مجروشه أو مكسرة	743،20
.22	عوامل عضوية ذات نشاط سطحي محضرات غواسل و محضرات غسيل (بما فيها محضرات الغسيل المساعدة) و محضرات تنظيف	623،19
المجموع		**2007.84**

المصدر: (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2018م)، (إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة بيانات غير منشورة)

من خلال الجدول السابق (8.3) يلاحظ ان هيكل الواردات الفلسطينية من الاحتلال الاسرائيلي إلى حوالي 900 صنف من المستوردات ذات الطبيعة الاستهلاكية في الغالب، حيث يقوم الجانب الفلسطيني باستيراد سلع مصنعة أو نصف مصنعة غالبا أو سلع استهلاكية جاهزة الاستخدام، وهنا بعض السلع الاكثر استيرادا من الجانب الإسرائيلي على سبيل المثال لا الحصر في سنة 2016م، ويوضح جدول (8.3) أبرز الواردات السلعية الفلسطينية المرصودة من إسرائيل حسب النظام المنسق لسنة 2016م، حيث أن النظام المنسق يرتب السلع حسب درجة التصنيع من المواد الخام إلى منتجات تامة الصنع.

- **7.3 مؤشر الانكشاف التجاري لفلسطين.**

قبل الحديث عن مؤشر الانكشاف التجاري يجب القاء الضوء علي مؤشر الانكشاف الاقتصادي للتفريق بينهم.

مؤشر الانكشاف التجاري يعطي صورة كاملة وواضحه عن الوضع الاقتصاد في الدولة حيث اصبح من المعتاد التعبير عن درجة الانفتاح الاقتصاد المحلي على الاقتصاد العالمي بنسبة (مجموع الصادرات والواردات) من الناتج المحلي وشائع تسميتها بدرجة الانكشاف الاقتصادي للدولة، وهنا يمكن القول بأن مفهوم مؤشر الانكشاف الاقتصادي اوسع واشمل من مفهوم الانكشاف التجاري لان الانكشاف الاقتصادي يدخل في مضمونه امور تتعلق بالتمويل الأجنبي والمعونات والمديونية الخارجية.

درجة الانكشاف التجاري: نسبة التجارة الخارجية للدولة (الصادرات + الواردات) من الناتج المحلي الإجمالي.

$$T=(X+M/Y)\times 100$$

- T نسبة الانكشاف التجاري.
- X قيمة الصادرات.
- M قيمة الواردات.
- Y الناتج المحلي الإجمالي.(مجلة جامعة تشرين، 2011)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (9.3): الانكشاف التجاري للاقتصاد الفلسطيني من 1996 – 2016م (بالألف دولار أمريكي)

رقم	السنوات	نسبة الانكشاف التجاري	M + X	GDP
1	1996	0.4296	2،355،523	5،483،540
2	1997	0.4168	2،620،984	6،287،823
3	1998	0.3853	2،769،948	7،189،132
4	1999	0.4341	3،379،375	7،784،423
5	2000	0.3911	2،783،664	7،118،374
6	2001	0.3600	2،323،996	6،455،607
7	2002	0.3109	1،756،475	5،649،354
9	2003	0.3229	2،079،948	6،441،160
10	2004	0.3779	2،685،936	7،107،374
11	2005	0.3813	3،003،035	7،874،882
12	2006	0.4130	3،125،435	7،567،715
13	2007	0.4707	3،797،014	8،066،472
14	2008	0.4703	4،024،614	8،556،857
15	2009	0.4430	4،119،140	9،298،097
16	2010	0.4511	4،534،025	10،051،159
17	2011	0.4531	5،119،308	11،298،873
18	2012	0.4563	5،479،725	12،008،921
19	2013	0.4940	6،064،515	12،275،209
20	2014	0.5408	6،626،917	12،252،882
21	2015	0.4879	6،183،278	12،673،000
22	2016	0.4740	6،290،267	13،269،700

سنة الأساس للناتج المحلي الإجمالي 2015م.

المصدر: (جهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2018م)، (إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة بيانات غير منشورة)

بتطبيق القاعدة الرياضية على بيانات التجارة الخارجية نجد أن هناك تذبذب في مؤشر الانكشاف التجاري حيث بلغ ذروته في سنة 2014م ليصل إلى 54% وعاد ينخفض من جديد سنة 2016 ليصل إلى مستوياته المعهودة ليدور حول معدل 47%.

فيما يبين جدول (9.3) اهمية التجارة الخارجية الفلسطينية في مساهمتها بالنشاط الاقتصادي الكلي هذا من جهة ومن جهة أخرى يبين الجدول السابق أن الاقتصاد الفلسطيني اقتصاد منكشف على الخارج حيث يعتمد على الاسواق الخارجية وخاصة إسرائيل في نموه

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بنسبة تقترب كثيرا من نصف الناتج المحلي الفلسطيني واحيانا تتجاوز 50% وهي نسبة مرتفعة مقارنة بالدول الاوربية أو إسرائيل على وجه التحديد حيث تتراوح النسبة فيها ما بين (10%-20%). (مجلة جامعة تشرين، 2011)

- **8.3 المقاصة الفلسطينية الإسرائيلية والناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني (GDP)**

1.8.3 فاتورة المقاصة

هي عبارة عن فاتورة موحدة للجانبين الإسرائيلي والفلسطيني، يتعين فيها اسم التاجر ورقم المشتغل والرقم الضريبي وبيان السلعة أو الخدمة المتبادلة، والتاريخ ورقم الفاتورة وقيمة الضريبة المضافة value added tax (VAT) وهي تعكس حجم التبادل التجاري بين الطرف الإسرائيلي والطرف الفلسطيني فقط.

تعتبر فاتورة المقاصة المصدر الوحيد لوزارة المالية في فلسطين والتي تغطي حجم الصادرات من فلسطين إلى إسرائيل، حيث تصدر وزارة المالية في فلسطين فاتورة المقاصة للتاجر الفلسطيني (المصدر أو البائع) ليتم تسليم نسخة عنها للمستورد الإسرائيلي، يجب على التاجر القيام بتسليم نسخة عن فاتورة المقاصة لوزارة المالية الموجودة في إسرائيل وذلك لاسترداد ضريبة القيمة المضافة من السلطة الوطنية الفلسطينية، حيث تحتوي فاتورة المقاصة على قيمة السلع الكلية التي تصدر إلى إسرائيل دون توفر تفاصيل كافية ويرجع السبب في ذلك إهمال التاجر الفلسطيني، وفي الغالب يتم ذكر أنواع السلع التي يتم تبادلها فقط، دون الإشارة إلى حجم وقيمة كل سلعة على حدة.

ان فاتورة المقاصة لا تتضمن إلا السلع التي تخضع لضريبة القيمة المضافة، أي لا تشتمل على السلع الزراعية، وبالنسبة لبيانات الفاتورة فهي تعاني من عدم الاهتمام والنقص الكبير من حيث الشمولية ومستوى التفاصيل عن السلع الواردة، بالرغم من توفرها باللغتين العربية والعربية ، كذلك الفاتورة الصادرة للتجارة الفلسطينية. (حميض،2006)

هدف فواتير المقاصة

تكمن أهداف فاتورة المقاصة بكونها وثيقة اعتراف بالبضائع المنقولة بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، وبذلك فهي تهدف لتنظيم العلاقات الاقتصادية وحركة البضائع والسلع والخدمات اكانت قادمة من الجانب الإسرائيلي أو خارجة اليه، وذلك لمعرفة حجم التبادل التجاري والخدماتي بين الطرفين للوصول إلى القيم المالية وهي المبالغ المستحقة والتي تنتج عن عملية التقاص لهذه الفواتير من المبالغ الواردة والمبالغ الصادرة، ويمكننا تلخيص الأهداف التي يتم تحقيقها من فاتورة المقاصة من خلال عدة نقاط اهمها:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الهدف الاقتصادي: أن فاتورة المقاصة تهدف إلى تنظيم العلاقات الاقتصادية والتحكم في حركة البضائع والخدمات التي يتم تبادلها بين الطرفين ولأنه لا يتم الاعتراف بالسلع المنقولة بين الطرفين إلا بوجود فاتورة المقاصة مصاحبة لهذه السلعة أو الخدمة ويساعد ذلك في تحديد حجم التبادل التجاري بين الجانب الإسرائيلي والجانب الفلسطيني.
- الهدف المالي: ويتمثل ذلك في دفع جميع المبالغ المستحقة الناتجة عن العمل بهذه الفواتير، فعلى سبيل المثال عندما يبيع فلسطيني البضاعة لمشغل إسرائيلي فأنه يتوجب على الفلسطيني تقديم فاتورة مقاصة للإسرائيلي مع إضافة قيمة 17% على الفاتورة، ولقد بدا العمل من تاريخ 2005 9 –1 بنسبة 16.5 على الفاتورة، وبتوضيح ما سبق يكون الإسرائيلي قد دفع للمشغل الفلسطيني قيمة الضريبة (أن قيام الفلسطيني بدفع هذه القيمة للضرائب الفلسطينية يكون من خلال اظهار مبيعاته ويكون التصريح عن مبيعاته من خلال الكشوفات الدورية وتقوم السلطة بدورها بدفع هذه القيمة للإسرائيليين أما في حالات الشراء لا يتم تقديم أي مبلغ للتاجر الفلسطيني إلا في وجود فاتورة المقاصة)، وبهذا تكون قد تمت عملية التبادل التجاري فيصبح لكل طرف مبلغ من المال لدى الطرف الأخر وتكون قد تمت عملية المقاصة بين الطرفين، وقد بلغت نسبة المبيعات للطرف الإسرائيلي ما يقدر ب 25% – 30% من المشتريات فعلى سبيل المثال:

فأنه في عام 1997 بلغت المقاصة الإسرائيلية 270مليون شيكل، بينما بلغت المقاصة الفلسطينية 950 مليون شيكل، وبهذا فإن الفارق كبير بالنسبة للسلطة الفلسطينية، حيث تعتمد هذه الفاتورة على تحقيق عائد ضريبي لصالح خزينة السلطة الفلسطينية وخزينة الجانب الإسرائيلي وهو ما تم الحديث عنه وشرحه بالإتفاق الخاص بفاتورة المقاصة، وكان من المتوقع أن يظهر الطرفين سلامة النية اتجاه بعضهم البعض بهدف التطوير لكلا الاقتصادين الفلسطيني والإسرائيلي، ولكن عند تطبيق الإتفاق الخاص بفاتورة المقاصة ظهرت سوء النية من الجانب الإسرائيلي واستغلال المقاصة سياسيا لترسيخ التبعية له وكذلك للضغط على الجانب الفلسطيني لفرض سيطرته كما وتعد هذه الضريبة من أهم إيرادات الضرائب الفلسطينية ولكن الجانب الإسرائيلي قام بحجز المستحقات الفلسطينية كوسيلة للتأثير سلبا على إيرادات الخزينة الفلسطينية وهما ما يترجم واقعيا عدم رغبة الجانب الإسرائيلي بالاعتراف بحدود دولة فلسطين، ونرى ترجمة لذلك ما يحدث منذ استلام حماس من احتجاز لمستحقات ضريبة المقاصة الفلسطينية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أهمية فاتورة المقاصة

تعتبر فاتورة المقاصة الخاصة بأصلها فاتورة ضريبية ترجع نشأتها لحجم التداخل والتشابك الكبير بين الجانب الفلسطيني والجانب الإسرائيلي ولجعلها وسيلة لتسهيل التنقل للسلع والحركة دون الحاجة الى عبور حدود أوجدت صعوبة في حصر حجم المشتريات والمبيعات.

1. كانت فواتير المقاصة الخاصة بالتبادل التجاري مع الاحتلال تشكل أكبر إيراد للسلطة (للخزينة) في السابق قبل عام 2000، وهذا يرجع إلى أن المشتريات الفلسطينية من الطرف الإسرائيلي كانت كبيرة جدا بحدود 80% من حجم الاستيراد الكلي، اما بعد عام 2008م فقد تبين من البيانات الجمركية أن الاستيراد المباشر يعد أكبر إيراد لخزينة السلطة، أي أن فواتير المقاصة الناتجة عن التبادل التجاري مع الاحتلال تأتي في المرتبة الثانية بالأهمية في إيرادات الجانب الفلسطيني، حيث يري الباحث ان ايرادات المقاصة تشتمل علي ضريبة القيمة المضافة علي المشتريات الفلسطينية من الاحتلال الاسرائيلي وضريبة القيمة المضافة علي الاستيراد المباشر من الخارج بالاضافة الي الرسوم الجمركية المقررة علي السلع والخدمات المستوردة الي اراضي السلطة الفلسطينية كوجهة نهائية ويطلق عليها (البيان الجمركي) .

جدول (10.3): تفصيل ايرادات المقاصة من 2008 – 2016م (بالمليون دولار أمريكي)

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الجمارك	427.6	478.3	593.1	604.6	596.8	662.6	671.2	780.4	862.0
ايرادات المقاصة الكلية	1,137.0	1,090.0	1,234.2	1,487.4	1,574.4	1,690.5	2,054.3	2,046.9	2,332.4
ضريبة القيمة المضافة علي الواردات من اسرائيل	572.27	450.39	465.37	623.87	697.32	735.46	963.33	737.99	855.77
البيان الجمركي للاستيراد من الخارج	564.73	639.61	768.83	863.53	877.08	955.04	1090.97	1308.91	1476.63

تم التوصل للارقام المذكورة بواسطة الباحث بالاستعانة بالتقارير المنشورة في سلطة النقد الفلسطينية (ايرادات ونفقات ومصادر تمويل السلطة الفلسطينية 2016).

من خلال الجدول السابق (10.3) يلاحظ ان البيان الجمركي يتربع علي المركز الاول في تمويل خزينة السلطة الفلسطينية وذلك لان البيان الجمركي يحتوي علي ضريبة القيمة المضافة والرسوم الجمركية في ان واحد علي الاستيراد المباشر من العالم الخارجي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2. تعد إجراء أو وسيلة لمعرفة استحقاقات الجانب الفلسطيني لدى الجانب الإسرائيلي، أن مطالبة الجانب الإسرائيلي من الناحية التطبيقية يعمل على معرفة انحرافات المشغل حتى قبل اكتشافه في دائرة المشغل نفسه في بعض الأحيان، كما له دور في تقديم المعلومات بشكل مفصل عن المشغل حول مبيعاته ومشترياته وتظهر أحيانا بفاتورة المقاصة في فترة معينة تزيد عن إجمالي المشتريات التي صرح بها في الكشوفات الإدارية بنفس الفترة وكما تكشف صفقات المشغل عن (المشتريات أو المبيعات) بفواتير مقاصة غير حقيقية (وهمية) أو مزورة.
3. تقديم معلومات المتوفرة عن دائرة المقاصة المركزية للجهات المعنية بهذا الوزارات ودوائر أخرى في السلطة الفلسطينية وذلك من أجل:
   أ. يساعد في معرفة حجم التبادل بين الطرفين وذلك من خلال الإحصاءات المقدمة.
   ب. تساعد في رسم استراتيجية والخطط المستقبلية من خلال المعلومات المقدمة التي تساعد في رسم سياسة الدولة الاقتصادية.

وقد تبين من النقاط التي سبق ذكرها على ضرورة وأهمية هذه الفاتورة ويمكن الاعتماد على خزينة الجانب الإسرائيلي لسيطرته على الحكومة، وقدرته على التحكم في الاقتصاد وقوة تطبيق قانون العقوبات والقضاء ومحاكمة كل متهرب ومخالف فإسرائيل جهة منظمة تخطط على المدى القريب والبعيد، فهي تعمل على الارتقاء باقتصادها إلا أن ضريبة المقاصة اربكت الإيرادات الفلسطينية بسبب عدم تحكم الحكومة الفلسطينية بقراراتها وعدم القدرة على التحكم في اقتصادها، وعدم الوعي الضريبي الكافي لدى الممول الفلسطيني الذي عمل على تشوية البيانات الإحصائية وعدم المقدرة على وضع الخطط التي تتناسب مع الحالة الفلسطينية بالإضافة الى هشاشة النظام القضائي فمعظم القضايا مؤجلة وعدم استطاعة السلطة التخطيط حتى لو على المستوى القريب وصعوبة تطبيق الخطة أن وجدت أصلا.(حميض، 2006)

شرعية المقاصة

الحقيقة أن الضريبة لا تفرض إلا بقانون، وهو ما يعرف بمبدأ شرعية الضريبة فمعظم قوانين وتشريعات الدول ومنها الأردني والفلسطيني تقر على أن يكون فرض الضريبة بقانون، وهذا لا يعارض من استعمال السلطة التنفيذية حقها الدستوري في اصدار اللوائح التنفيذية للقوانين الضريبية واصدار لوائح في حدود ما يقره المشروع.

بموجب الإتفاق بين الجانب الإسرائيلي ومنظمة التحرير الفلسطينية، تقوم إسرائيل بجمع الضرائب والرسوم والجمارك المفروضة على الواردات الفلسطينية من إسرائيل وعبرها لحساب

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السلطة الفلسطينية، بالإضافة الى ضرائب الدخل المتقطعة من أجور العاملين في إسرائيل، وتقوم بتحويلها اليها وفق الية عرفت بالمقاصة نص عليها الإتفاق . (القاضي 1996م)

تقوم فكرة المقاصة من خلال بروتوكول العلاقات الاقتصادية (حيث تم توقيع إعلان المبادئ حول ترتيبات الحكم الذاتي في المرحلة الانتقالية في واشنطن بتاريخ1993/9/13 بين منظمة التحرير و الاحتلال الاسرائيلي)

وتشتمل هذه الإتفاقية اتفاقية إعلان المبادئ على إحدى وثلاثين مادة، وتهتم المادة الرابعة والعشرون من الفصل الرابع بالقضايا الاقتصادية ضمن البروتوكول الاقتصادي الموقع في باريس بتاريخ4/29/ 1994وملاحقه، حيث يحتوي البروتوكول على إحدى عشرة مادة في الشؤون الاقتصادية، وتهتم المادة الخامسة (بالضرائب) والمادة السادسة(بالضرائب غير المباشرة)، منها ضريبة القيمة المضافة، في حين يتم جمع الضرائب الإسرائيلية والفلسطينية من ضريبة القيمة المضافة وضريبة الشراء بالإضافة الى الضرائب الأخرى الواقعة في مناطق السلطة حيث سيبقى العمل بمبادئ القيمة المضافة من قبل الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي بشكل متساو في حين يجب أن لا تقل ضريبة القيمة المضافة الفلسطينية عن 2%عن نسبة قيمة الضريبة المضافة الإسرائيلية، حيث تم الإتفاق على الية العمل في تبادل البضائع عن طريق فاتورة المقاصة وتسمى "الفاتورة الموحدة" وتشتمل هذه الفاتورة على ما يلي: اسم المشغل وعنوانه ورقم متسلسل ورقم مشتغل مرخص، فهي لا تصدر إلا من مشتغل مرخص الى مشتغل (إما مرخص أو معفي).

وتكون فاتورة المقاصة نوعين:

1. نوع إسرائيلي ويرمز له بحرف I، من مشتغل إسرائيلي الى مشتغل فلسطيني.
2. نوع فلسطيني ويرمز له بحرفp، من مشتغل فلسطيني الى مشتغل إسرائيلي.

ما زالت كلا من السلطتين الفلسطينية والإسرائيلية تقوم بعمل مقاصة لضريبة القيمة المضافة حيث يتم تحويل مبالغ الضريبة التي يدفعها التاجر الفلسطيني للتاجر الإسرائيلي للسلطة الفلسطينية ونفس الطريقة كذلك للمستورد الإسرائيلي لكن تكمن المشكلة في الجانب الإسرائيلي بعدم التزامه بعقد جلسات المقاصة مع الجانب الفلسطيني بشكل شهري في حين يتعمد الجانب الإسرائيلي تأخير هذه العملية مرات عدة للتهرب من دفع المستحقات للسلطة الفلسطينية الناتجة عن الصفقات التجارية بين التجار الفلسطينيين والإسرائيليين، إضافة الى امتناع العديد من التجار الفلسطينيين تسليم الفواتير الضريبية للسلطة الفلسطينية حتى تتمكن من عمل المقاصة، في الواقع يلتزم المصدر من تسليم النموذج لأنه أن لم يفعل يعرض نفسة لغرامة كبيرة،أما بالنسبة للمستورد فالأمر مختلف تماما ليس هناك حافز لتسليم النماذج، ويبدو

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أن المستورد الإسرائيلي اكثر التزاما من الفلسطيني في تسليم هذه النماذج لسلطاتهم نتيجة لوعيهم الضريبي، وتعتبر بيانات التجارة مع إسرائيل (خاصة الواردات) المستخرجة من فواتير ضريبة القيمة المضافة أقل من القيم الحقيقية، نتيجة النقص في فواتير القيم المضافة التي تتسلمها السلطة الفلسطينية من التجار الفلسطينيين، إضافة الى وجود التجارة غير الرسمية مع إسرائيل.

ومن الجدير بالذكر تعد الفاتورة هي الوثيقة أو المستند الذي يدل على حدوث الصفقة، ولذا فهي تعتبر حجر الأساس في نظام المقاصة، ولما كانت الواقعة المنشئة للضريبة في أي ضرائب بيع السلعة أو أداء الخدمة فإن هذه الواقعة لابد من إثباتها أو توثيقها، ولا يتم ذلك إلا بإصدار فاتورة ضريبية، فبدون وجود تلك المستندات (أي الفواتير) لا دفاتر ولا سجلات ولا محاسبة ولا ضريبة بالتالي ينهار هذا النظام الضريبي بالكامل،وهذا يدل على أن فواتير المقاصة هي فواتير ضريبية ولكن بخاصية ودرجة خطورة كبيرة وعالية جدا، أن حجم التبادل بين الجانب الفلسطيني والإسرائيلي كبير جدا، والتهرب من قوانين المقاصة كبير أيضا من قبل الممول الفلسطيني الذي يعمل على إخفاء الفواتير عن الإدارة.

(معهد ابحاث السياسات الاقتصادية ماس، 2012)

أنواع فواتير المقاصة

فواتير المقاصة ثلاثة انواع، وهي:

1. فاتورة المقاصة/المبيعات.
2. فاتورة المقاصة/المشتريات.
3. فاتورة المقاصة الصفرية.

1. فاتورة المقاصة /المبيعات

إذا أراد التاجر الفلسطيني بيع بضاعة للتاجر الإسرائيلي يجب علية إعطاء نسختين من فاتورة المبيعات الاصل ونسخة عنها، ويجب أن تكون هذه الفاتورة في مدة أقصاها 15 يوما لدى الدائرة الإسرائيلية حتى تتمكن المقاصة المركزية الإسرائيلية من مطالبة الفاتورة من الجانب الفلسطيني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

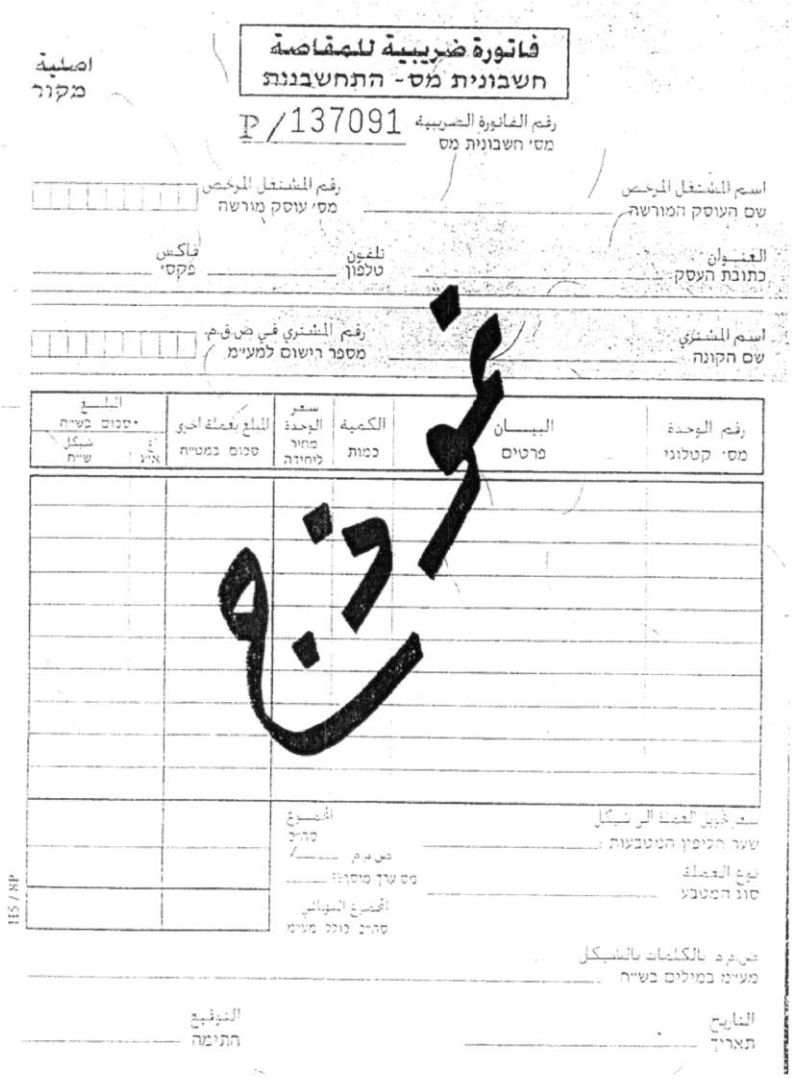

شكل (2.3): نموذج فاتورة مقاصة

2. فاتورة مقاصة / مشتريات

هي عبارة عن فاتورة تمثل صفقة بين تاجر فلسطيني (مشتري) وتاجر إسرائيلي (بائع) يقوم فيها التاجر الفلسطيني بالحصول على نسخة وأصل من فاتورة المشتريات على أن يتم تسليم هذه النسخة خلال 45 يوم لوزارة المالية للجانب الفلسطيني لتسجيل ضريبة هذه الفاتورة وبعد ذلك يقوم الجانب الفلسطيني بتجميع هذه الفواتير في كل الدوائر الضريبية لدى السلطة الفلسطينية في كشوفات معدة لهذا الغرض للقيام بعد ذلك بمطالبة الجانب الإسرائيلي بقيمة الأستردادات الضريبية من جراء هذه الصفقات البينية، وعليه تعتبر فاتورة المقاصة للمشتريات حق للجانب الفلسطيني حيث تمثل نسبة لا يستهان بها في دعم خزينة السلطة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3. فاتورة المقاصة الصفرية

هي عبارة عن مبيعات قيمة الضريبة عليها (صفر) أو هي عبارة عن ضريبة القيمة المضافة التي تقوم بعض القطاعات بتحملها أو بدفعها وبعد ذلك تقوم باستردادها من الحكومة في وقت لاحق دون أن تمرر هذه الضريبة إلى المستهلك النهائي، وهي ضريبة تم فرضها بموجب قانون تم الإتفاق عليه بين الجانب الفلسطيني والجانب الإسرائيلي حيث تساوي قيمتها صفر وقد تم فرضها على عدد محدود من مدخلات السلع والخدمات حيث يمكن استرداد الضريبة على مدخلاتها وهنا يتضح الفرق بين الضريبة الصفرية والضريبة المعفاة حيث لا يمكن استرداد الضريبة على مدخلاتها إذا كانت السلع معفاة من الضريبة بموجب نص القانون (سامي، 2017م).

طباعة فواتير المقاصة:

أصبحت طباعة فاتورة المقاصة تطبع في مطابع إسرائيلية بعدما كانت تطبع في مطابع عربية مثل مطبعة الحجاوي في نابلس وتتكون الفاتورة الواحدة من أصل وثلاثة نسخ.

- محتويات فاتورة المقاصة: تحتوي الفاتورة على رقم متسلسل لرقم الفاتورة وهذا الرقم يدل على عدد المقاصات التي طبعت بالفعل، فالفاتورة رقم (1) هي اول فاتورة طبعت بالفعل والفاتورة رقم 56544 وهذا يدل على أنه تم طباعة هذا العدد من الفواتير ولا يجوز طباعة فاتورة مرتين فلكل فاتورة رقم خاص، وتحتوي على رقم البائع واسمة، واسم المشتري ورقمه ونوع وعدد وسعر البضاعة وتاريخها والتوقيعات.
- عهدة المقاصة على سبيل المثال عندما يحتاج قسم المقاصة المركزية عدد من الفواتير مثلا 20 فاتورة يقوم بتقديم كتاب طلب طباعة فواتير رسمي كل أسبوع أو شهر أو حسب حاجة للمقاصة المركزية وعلية تقوم المطبعة بطباعة الفواتير المطلوبة وتسليمها لقسم المقاصة المركزي وتبقى في عهدته ومسئوليته، ويكون قسم المقاصة المركزي مسئولا عن تسليم الفواتير للدوائر الضريبية مثل مكتب (دائرة)(غزة – الخليل – نابلس .....الخ).
- طلب الفواتير من قبل الدوائر يجب على دوائر المقاصة مثل (دائرة نابلس أو غزة ...الخ) بتقديم طلب رسمي الى قسم المقاصة المركزي عن الحاجة لفواتير وعند الحصول على الموافقة على عدد الفواتير تسلم الفواتير الى الدائرة المحتاجة للفاتورة وتبقى بعهدة الدائرة ليتم تسليمها للمشتغلين لتصبح في عهدة المشتغل ليتم إرجاعها معبأة أو فارغة في حالة لم تتم صفقات للمشتغل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- طلب الفواتير من قبل الممول:اذا أراد الممول الحصول على فواتير يجب علية تقديم طلبا رسميا للدائرة التي ينتمي اليها مثل (دائرة غزة) وعند الموافقة على الطلب يحصل الممول على الفاتورة من الدائرة التابع لها حيث يمنح الممول الفاتورة وتصبح بعهدته ومسئوليته ولا يعطى الممول أي فاتورة مقاصة من قبل الدائرة إلا إذا قام بتسليم الفواتير القديمة التي حصل عليها، وتتكون الفاتورة من ثلاث نسخ، إضافة للأصلية حيث النسخة الاصلية ونسخة أخرى للمشتري، أما البائع يبقى معه نسختين نسخة له ونسخة للدائرة.(حميض، 2006).

2.8.3 البيان الجمركي

هو عبارة عن مستند جمركي مكتوب باللغة العبرية يحتوي على كافة البيانات والتفاصيل الخاصة بالواردات الفلسطينية المباشرة من الدول الخارجية عبر الموانئ والمطارات والمعابر البرية الإسرائيلية، حيث يشمل البيان الجمركي ضريبة القيمة المضافة ونسبة الجمرك على البضاعة والتاريخ وتفصيل موسع عن البضائع المذكورة من حيث الكم والكيف وتفاصيل شهادة المنشأ واسم المعبر اسم المخلص الجمركي، اسم المستورد وبياناته، ورقم ملف الشحنة وطريقة واسلوب الشحن بحيث تحسب قيمة البضاعة المستوردة على أساس (CIF) اي مضاف اليها رسوم التامين وأجور الشحن (الجوهري، 1995 م).

ويغطي البيان الجمركي عمليات الاستيراد الفلسطيني المباشر لسلع أجنبية (غير إسرائيلية)عبر موانئ إسرائيل، حيث تحدد وجهتها النهائية في البيان الجمركي على أنها مستوردة للضفة الغربية وقطاع غزة (مناطق السلطة)، أما في حالة الاستيراد غير المباشر من خلال وسيط إسرائيلي، فانة يتم إعادة تصدير السلع للضفة والقطاع باعتبارها سلعا إسرائيلية، ولا يصدر بها بيان جمركي،إنما فاتورة مقاصة فقط،الأمر الذي يفقد السلطة الوطنية الفلسطينية جميع أنواع الضرائب والرسوم والجمارك الأخرى المفروضة على الاستيراد والتي تذهب لصالح خزينة الجانب الإسرائيلي بحيث تشكل الإيرادات الجمركية جزءا كبيرا من إيراد السلطة الفلسطينية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكل (3.3): نموذج بيان جمركي

وفيما يلي جدول (11.3) يوضح الرسوم الجمركية ونسبتها من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لسنة الأساس 2015م:

جدول (11.3): الرسوم الجمركية ونسبتها من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لسنة الأساس 2015م (بالمليون دولار)

السنة	GDP فلسطين	الرسوم الجمركية	نسبة واردات المقاصة من الناتج المحلي	النسبة الرسوم الجمركية من الناتج
1996	5,483.50	185.7	6.41%	3.39%
1997	6,287.80	322.3	7.57%	5.13%
1998	7,189.10	471.9	7.57%	6.56%
1999	7,784.40	569.5	7.45%	7.32%
2000	7,118.40	519.7	8.25%	7.30%
2001	6,455.60	321.6	0.00%	4.98%
2002	5,649.40	165.4	1.27%	2.93%
2003	6,441.20	314.9	7.33%	4.89%
2004	7,107.40	327.9	10.03%	4.61%
2005	7,874.90	427.4	11.35%	5.43%
2006	7,567.70	459.7	4.55%	6.07%

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السنة	GDP فلسطين	الرسوم الجمركية	نسبة واردات المقاصة من الناتج المحلي	النسبة الرسوم الجمركية من الناتج
2007	8,066.50	456.2	16.34%	5.66%
2008	8,556.90	536.2	13.29%	6.27%
2009	9,298.10	568.4	11.72%	6.11%
2010	10,051.20	624.6	12.28%	6.21%
2011	11,298.90	582.8	13.16%	5.16%
2012	12,008.90	600.0	13.11%	5.00%
2013	12,275.20	626.4	13.77%	5.10%
2014	12,252.90	694.2	16.77%	5.67%
2015	12,673.00	780.4	16.15%	6.16%
2016	13,269.70	854.2	17.58%	6.44%

المصدر: (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017م)

من خلال الجدول يلاحظ أن نسبة الرسوم الجمركية إلى الناتج تمثل نسبة ضئيلة نوعا ما حيث تتراوح النسبة في الغالب حول 6% ويرجع هذا بشكل اساسي إلى أن التجارة الفلسطينية الخارجية تتم مع دول ترتبط معها فلسطين باتفاقيات تجارة حرة أو شراكات تجارية أو اتحادات شبه جمركية وخاصة إسرائيل التي ترتبط فلسطين معها باتفاقيات اقتصادية جعلت من العلاقة الاقتصادية الثنائية تتمحور حول اتحاد شبه جمركي بحيث سمحت الوقائع السياسية والجغرافية على الارض دخول المنتجات الإسرائيلية إلى الاراضي الفلسطينية، بشكل كبير ومعفية من الرسوم الجمركية، أما بالنسبة لواردات المقاصة فقد شهدت السنوات الثلاث الاخيرة ازدياد قيمة واردات المقاصة مقارنة بالناتج المحلي الفلسطيني وهذا دليل واضح على زيادة حجم الواردات الفلسطينية وبالأخص من الجانب الإسرائيلي حيث تعتبر واردات المقاصة جزء مهم في تمويل خزينة السلطة الفلسطينية.

- **9.3 الجوانب الفنية والمعيقات السياسية التي تواجه التاجر الفلسطيني.**

تواجه التجارة الخارجية الفلسطينية معيقات كبيرة وتحديات صعبة وعراقيل كبيرة من الجانب الإسرائيلي لثنيها عن التقدم ولتبقي الأسواق الفلسطينية تحت السيطرة التجارية للجانب الإسرائيلي من حيث التبعية الاقتصادية التي تصب في مصلحة الاقتصاد الإسرائيلي بشكل كلي من خلال جعل التاجر الفلسطيني يفضل الاستيراد من الجانب الإسرائيلي تجنبا لكل المعيقات والعراقيل الكبيرة المفروضة على التجارة الفلسطينية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1.9.3 العوائق السياسية

1. نظام جمركي إسرائيلي يتصف بالتشدد من النواحي الأمنية المشددة والتي في الغالب تضر التاجر الفلسطيني من حيث توقيت وصول البضائع، المترتب عليها زيادة التكاليف المالية (ضريبة الارضية).
2. عدم وجود معابر وموانئ فلسطينية مستقلة أدى إلى استخدام الموانئ والمعابر الإسرائيلية وهذا ما أدى إلى تحكم الجانب الإسرائيلي بالتجارة الخارجية الفلسطينية بشكل ممنهج ومدروس.
3. إسرائيل تفرض معادلة عدم الاعتراف بالمخلصيين الجمركيين الفلسطينيين وبالتالي تفرض على التجار الفلسطينيين التعاقد مع مخلصيين إسرائيليين.
4. لايسمح للمصدرين والمستوردين الفلسطينيين الدخول إلى الموانئ والمناطق الجمركية الإسرائيلية للحصول على المعلومات والإجراءات واللوائح المتعلقة بعمليات الشحن والتفريغ إلا من خلال مخلصيين إسرائيليين.

2.9.3 عوائق إجرائية تمارسها إسرائيل

1. يفضل التاجر الفلسطيني الشراء من الجانب الإسرائيلي عن الاستيراد من الخارج هروبا من الإجراءات الفنية والأمنية المعقدة التي تمارسها إسرائيل على التجار الفلسطينيون علما بأن هذا التفضيل يؤدي إلى تسرب مالي كبير من خلال حرمان خزينة السلطة من عائدات الجمارك.
2. قانون مواصفات التيكن الإسرائيلي الذي تسخدمه إسرائيل إذا ما ارادت تعطيل أو اتلاف أو مصادرة المستوردات الفلسطينية وقتما تشاء.
3. الإجراءات الطويلة والمعقدة التي تمارس على التاجر الفلسطيني إذا ما اراد الاستيراد من الخارج.
4. فرض العلاوات الضريبية بشكل ممنهج لزيادة التكاليف على البضائع المستوردة ولثني التاجر الفلسطيني عن التوجه للأسواق الخارجية وتفضيل التجارة مع تجار إسرائيليين.
5. اذا ما ارادت هيئة المعابر الإسرائيلية الاضرار بالتاجر الفلسطيني ووضع امامه معيقات حقيقية تطلب منه فحوصات مخبرية خارج الموانئ الإسرائيلية للمواد المستوردة أما لأهداف امنية أو لأهداف بيئية.
6. التفتيش غير المبرر للبضائع وبشكل تعسفي في غالب الاحيان مما يؤدي إلى اتلاف كثير من البضائع (اتحاد الغرف التجارية،2010).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- 10.3 الخاتمة

ان فلسطين في واقعها الحالي تمثل نموذجا لشعب يحب الحياه والعيش بكرامة بعيدا عن تسلط الاحتلال، وبالتالي فمن اجل الانعتاق من التبعية المزمنة للجانب الإسرائيلي كان لزاما على السلطة الفلسطينية الاندماج في الاقتصاد العالمي لتقوية موقعها في التجارة الدولية من خلال ابرام الكثير من الإتفاقيات والتفاهمات التجارية مع العالم الخارجي والضغط على الجانب الإسرائيلي على أن يحترم الإتفاقات والتفاهمات المبرمة واجباره على تقديم ما يتناسب من تسهيلات مع هذه الإتفاقيات على المعابر والموانئ، وعليه كان لزاما على السلطة الفلسطينية تجنيد كل قواها الاقتصادية من اجل حماية المنتج الفلسطيني وتشجيع الصادرات وتأهيل المنتج الفلسطيني لمنافسة المنتج الإسرائيلي في الاسواق الإقليمية والعالمية.

ومن خلال استعراض الأدبيات السابقة الخاصة بعلاقة النمو الاقتصادي بالصادرات والواردات نجد أن الصادرات تعتبر من أبرز المكونات المؤدية للنمو الاقتصادي في كثير من بلدان العالم حيث أثبتت الكثير من الدراسات أن هناك علاقة ارتباط طردي قوي بين الصادرات والنمو الاقتصادي أما بالنسبة للواردات وأثرها على النمو الاقتصادي فهذا يتوقف على طبيعة الواردات إذا كانت الواردات تتمثل في سلع ومواد خام وسلع نصف مصنعة تدخل في مجال التصنيع والتحويل فهذا يصب في تعزيز النمو الاقتصادي بدون شك أما إذا كانت الواردات في غالبها سلع كاملة التصنيع وسلع كمالية فهذا بكل تأكيد لا ولن يصب في زيادة النمو الاقتصادي ودفع عجلة التنمية للبلد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع

الطريقة والإجراءات و تحليل النتائج القياسية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع

الطريقة والإجراءات

- 1.4 منهج التحليل القياسي

سيتم استخدام منهج البحث القياسي في تحليل البيانات السنوية لموضوع البحث.

1.1.4 تحديد النموذج

سيتم تحديد النموذج من خلال توضيح حدود الدراسة وهي كالاتي:

- الحدود المكانية: فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة).
- الحدود الزمانية: الفترة الزمنية موضوع الدراسة تمتد من سنة 1996-2016م حيث البيانات المتوفرة هي بيانات سنوية تم الحصول عليها من مركز الإحصاء الفلسطيني.

2.1.4 تحديد المتغيرات

1. المتغير التابع: معدل النمو الاقتصادي الحقيقي في فلسطين (الناتج المحلي الإجمالي R-GDP real).
2. المتغيرات المستقلة:

- قيمة الواردات الفلسطينية من إسرائيل	Total Value of Imports (m)
- قيمة الصادرات الفلسطينية إلى إسرائيل	Total Value of Exports (x)
- حجم التبادل التجاري البيني (بين فلسطين و الاحتلال الاسرائيلي)	ttv
- صافي الميزان التجاري للتجارة البيني (بين فلسطين و الاحتلال الاسرائيلي)	Net Trade Balance (ntb)

- 2.4 النموذج القياسي

تم بناء نموذج قياسي بسيط من خلال بناء معادلة انحدار خطي بسيط يجمع بين الصادرات، الواردات، حجم التبادل التجاري، صافي الميزان التجاري كمتغيرات مستقلة والناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع، بشكل منفرد وذلك تفاديا للوقوع في مشكلة الارتباط بين المتغيرات المستقلة ولوجود متغيرات تعبر عن متغيرات أخرى مثل حجم التجارة فهو متغير يعبر عن متغيرين مجتمعين (الصادرات + الواردات) فمن الخطأ استخدام نموذج انحدار خطي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

متعدد يجمع بين المتغيرات ككل حيث النتائج ستكون مضللة بالتأكيد لوجود تكرار في المتغيرات قيد الدراسة.

* تم استخدام دالة الوغاريتم الطبيعي للمتغيرات المستقلة والمتغير التابع وذلك لتصغير قيم البيانات، وبالتالي تصغير التباين اوالتشتت وهذا بدوره يؤدي الي ثبات تباين حد الخطأ العشوائي للسلسلة الزمنية حيث ان تقليل الانحرافات لأصغر قيمة ممكنة يؤدي لاقتراب قيمة الانحراف من الصفر عندها نحصل على أفضل خط للانحدار، كما انه من خلال استخدام اللوغارتم الطبيعي للبيانات يمكن التعبير عن التغير الحاصل للبيانات الاصلية باستخدام النسب المئوية .(صافي واخرون، 2014)

النموذج الاول $\mathbf{Ln\ (RGDP)_t = \alpha + Ln\ (X)_t + \varepsilon_t \quad t=1،2.....21}$

حيث:

Ln (RGDP) يمثل اللوغاريتم الطبيعي لسلسلة الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني.

Ln (X) يمثل اللوغاريتم الطبيعي لسلسلة الصادرات إلى إسرائيل.

النموذج الثاني $\mathbf{Ln\ (RGDP)_t = \alpha + Ln\ (M)_t + \varepsilon_t \quad t=1،2.....21.}$

حيث:

Ln (RGDP) يمثل اللوغاريتم الطبيعي لسلسلة الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني.

Ln (M) يمثل اللوغاريتم الطبيعي لسلسلة الواردات من إسرائيل.

النموذج الثالث $\mathbf{Ln\ (RGDP)_t = \alpha + Ln\ (TTV)_t + \varepsilon_t \quad t=1،2.....21.}$

حيث:

Ln (RGDP) يمثل اللوغاريتم الطبيعي لسلسلة الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني.

Ln (TTV) يمثل اللوغاريتم الطبيعي لسلسلة حجم التبادل التجاري البيني (بين فلسطين و الاحتلال الاسرائيلي).

النموذج الرابع $\mathbf{Ln\ (RGDP)_t = \alpha + Ln\ (NTB)_t + \varepsilon_t \quad t=1،2.....21.}$

حيث:

Ln (RGDP) يمثل اللوغاريتم الطبيعي لسلسلة الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني.

Ln (NTB) يمثل اللوغاريتم الطبيعي لسلسلة صافي الميزان التجاري للتجارة البيني (بين فلسطين و إسرائيل).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1.2.4 معالجة بيانات النموذج القياسي

تم الحصول على البيانات السنوية للنموذج القياسي والتي تمتد من سنة 1996م إلى 2016م لتكون بذلك مشاهدات على مدار 21 عام، حيث تم استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية للوصول إلى النتائج المرجوة، حيث تم استخدام هذه الطريقة في التحليل لعدة اسباب منها .

- الخطية : تعطينا درجة من البساطة في اجراء الحسابات .
- عدم التحيز : بمعني متوسط قيم β المقدرة تساوي القيمة الحقيقية للمعلمة β .
- اقل تباين : هناك علاقة عكسية بين دقة البيانات والتباين بمعني اخر يعتبر تعتبر خاصية اقل تباين ذات اهمية قصوي في الاقتصاد القياسي لانها تعتبر مؤشر مهم علي دقة القياس .(عطية، 2004)

تشترط طريقة المربعات الصغرى العادية ols التالي:

- الأخطاء العشوائية تتبع التوزيع الطبيعي residual.
- متوسط حساب البواقي يساوي صفر.
- استقلال حد الخطأ (عدم وجود ارتباط ذاتي).
- عدم وجود تداخل خطي متعدد.
- اختبار السكون: شرط السكون من الشروط الاساسية لتحليل السلاسل الزمنية حتى لا ينخدع الباحث من وجود ارتباط زائف ويتحقق فرض السكون في السلسلة إذا ما تحققت الشروط التالية:

1. ثبات المتوسط الحسابي للقيم عبر الزمن1 = t for 2،2،3 ... =var(xt).
2. ثبات التباين .
3. الارتباط بين المشاهدات لا يعتمد على الزمن.

- **اختبار التكامل المشترك**

التكامل المشترك هو عبارة عن تصاحب بين سلسلتين زمنيتين بحيث أن أي تقلب في احد السلسلتين يؤدي إلى تقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتها ثابتة عبر الزمن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **3.4 الوصف الاحصائي والتقدير القياسي للنموذج**

- **الوصف الاحصائي للمتغيرات**

وباستخدام برنامج Eviews فإن الوصف الاحصائي للبيانات كما في جدول (1.4):

جدول (1.4): الوصف الإحصائي للبيانات

NET BALANCE	Ttv	M	X	GDP	
-1889717.	2819861.	2354789.	465071.9	8795741.	Mean
-1675583.	2328717.	2002150.	381442.0	7874882.	Median
-900804.0	4749799.	3958259.	803626.0	13269700	Maximum
-3166719.	1333454.	1117129.	216325.0	5483540.	Minimum
638568.7	1004934.	818817.3	195881.0	2529031.	Std. Dev.
1.085499	1.477300	1.301048	2.296524	2.087359	Jarque-Bera
0.581148	**0.477759**	**0.521772**	**0.317187**	**0.352156**	**Probability**
N	N	N	N	N	
-39684064	59217084	49450574	9766510.	1.85E+08	Sum
8.16E+12	2.02E+13	1.34E+13	7.67E+11	1.28E+14	Sum Sq. Dev.
21	21	21	21	21	Observations

يلاحظ من خلال الجدول (1.4) أن أقل قيمة للصادرات الفلسطينية إلى الاحتلال الإسرائيلي كانت 216.325 مليون دولار وهذا كان عام 2002م وان اعلى قيمة للصادرات كانت 803.26 مليون دولار عام 2015م كما يلاحظ من الجدول ايضا ان اعلى قيمة للواردات كانت 3.95 مليار دولار سنة 2014 واقل قيمة كانت 1.11 مليار دولار سنة 2002م حيث سجلت الاحصاءات ان اكبر عجز للميزان التجاري مع الاحتلال الاسرائيلي بلغ 3.16 مليار دولار.

يوضح جدول (1.4) بعض المقاييس الاحصائية الوصفية لمتغيرات النموذج مثل قيم الوسط الحسابي وقيم الوسيط والانحراف المعياري لكل متغير وبالتحديد اختبار التوزيع الطبيعي للمتغيرات Jarque–Bera حيث نقبل الفرض العدمي الذي يقول أن التوزيع طبيعي ونرفض الفرضية البديلة التي تقول أن التوزيع غير طبيعي عند مستوى معنوية 5%، حيث أن درجة الاحتمالية اكبر من 5% لكل المتغيرات لذلك نقبل الفرض العدمي الذي يؤكد طبيعة توزيع البيانات (التوزيع طبيعي= H0)، (التوزيع غير طبيعي= H1).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

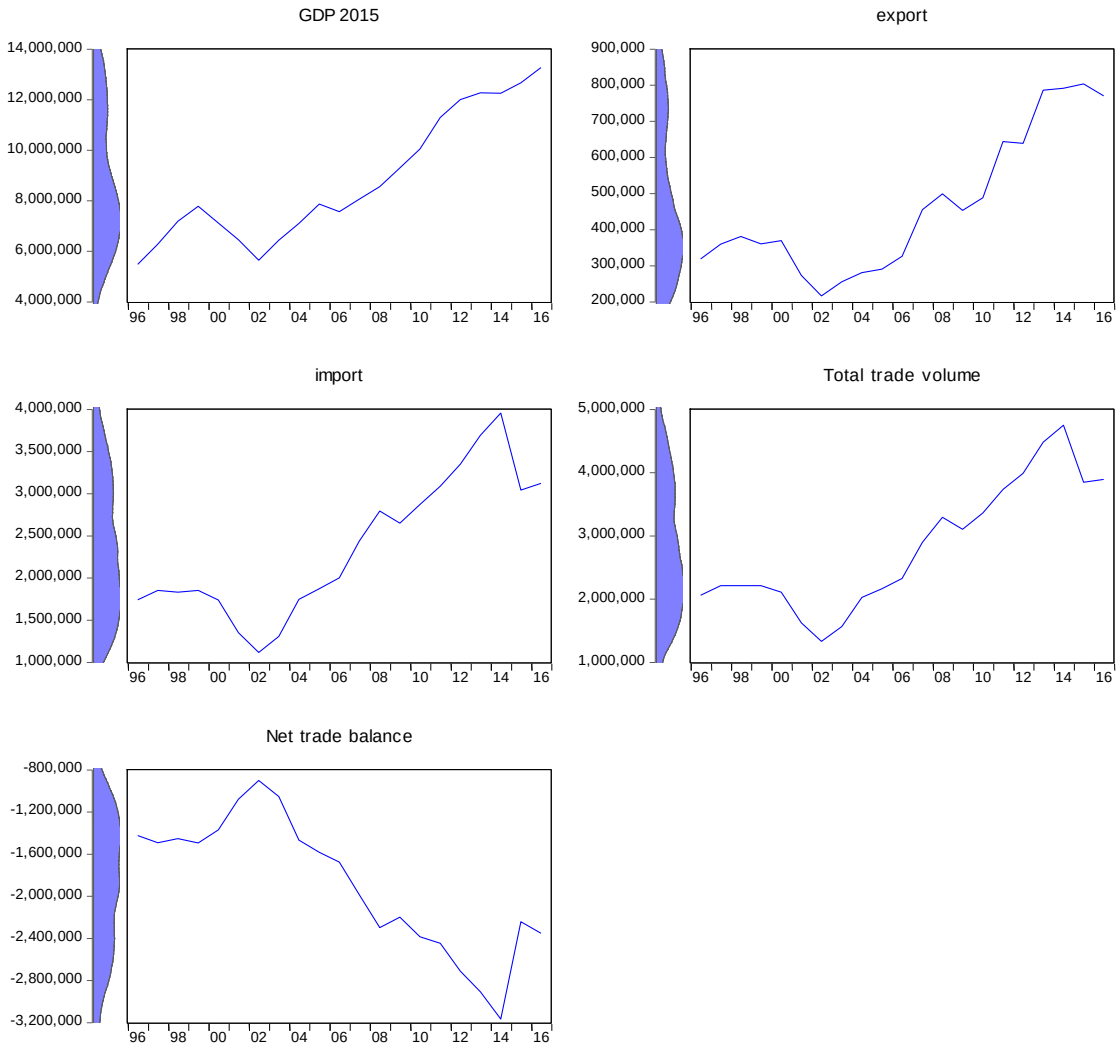

شكل (1.4): لوحة الانتشار لمتغيرات الدراسة في وضعها اللوغارتمي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

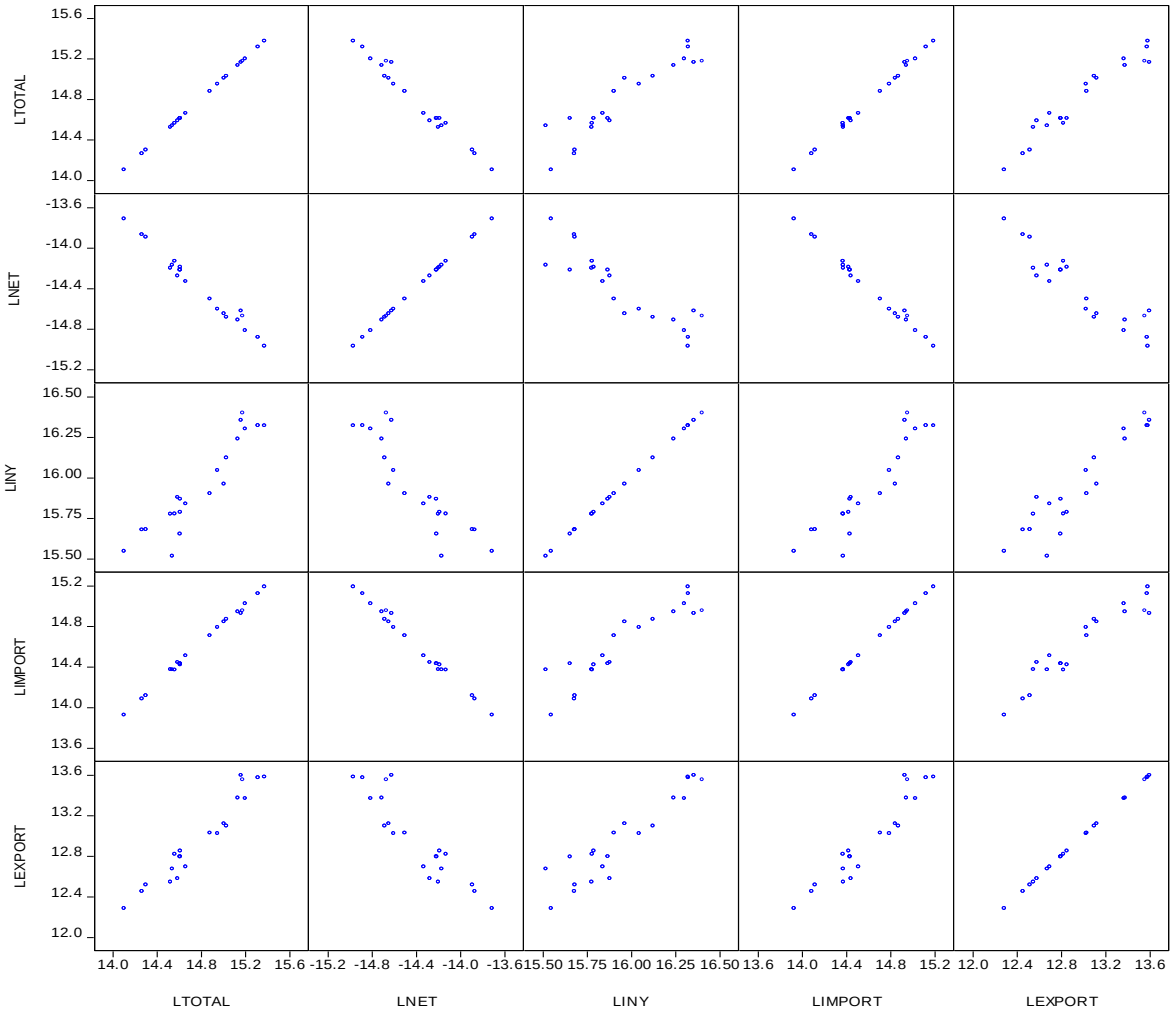

شكل (2.4): لوحة الانتشار لمتغيرات الدراسة في وضعها اللوغارتمي

نلاحظ من الشكل أن النقاط متقاربة تحت وفوق خط الانحدار فهذا يدل على أن الارتباط موجب بين الناتج المحلي و (الصادرات، الواردات، حجم التجارة الكلية) وارتباط سالب بين الناتج المحلي و (صافي الميزان التجاري) بالإضافة إلى ذلك فإن الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع ارتباط خطي واضح.

ويوضح ويقيس جدول (2.4) قوة الارتباط بين المتغيرات المختلفة ومن الواضح من خلال الأرقام الواردة أن هناك علاقة ارتباط قوية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

جدول (2.4): قوة الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع

	LINY	LEXPORT	LIMPORT	LNET	LTOTAL
LINY	1.000000	0.934672	0.918394	-0.894951	0.928969
LEXPORT	0.934672	1.000000	0.951365	-0.919346	0.967580
LIMPORT	0.918394	0.951365	1.000000	-0.995797	0.998316
LNET	-0.894951	-0.919346	-0.995797	1.000000	-0.988812
LTOTAL	0.928969	0.967580	0.998316	-0.988812	1.000000

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **تقييم مقدرات النموذج**

بداية تم استخدام اللوغاريتم الطبيعي للمتغيرات ليصبح نموذج لوغاريتمي لتلافي وجود مشاكل قياسية محتملة إضافة إلى أن مقدرات النموذج اللوغاريتمي تعبر عن المرونات بشكل يعكس العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل بشكل سليم.

- **اختبار جذر الوحدة:**

يستخدم هذا الاختبار بهدف التحقق من درجة استقرار السلسلة الزمنية وهذا شرط مهم واساسي في تحليل السلاسل الزمنية للتوصل إلى نتائج سليمة وغير متحيزة احصائيا ومن اهم واشهر اختبارات استقرار السلاسل الزمنية هو اختبار ديكي- فولار (ADF) الموسع فهو الاشهر في الدراسات الاقتصادية والاقتصاد القياسي للكشف عن سكون السلاسل الزمنية.

ويوضح جدول رقم (3.4) نتيجة اختبار جذر الوحدة (ADF) لجميع متغيرات الدراسة أن المتغيرات مستقرة في المستوى اللوغاريتمي الاول عند درجة معنوية 5% وعليه فإن المتغيرات في هذا المستوى متكاملة.

جدول (3.4): اختبار جذر الوحدة (ADF) لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	المستوى (1) st- difference	
	T-Statistic	P-value
الناتج المحلي الإجمالي (GDP)	-4.718756	0.0019
الصادرات إلى إسرائيل EXPRT (X)	-3.381948	0.0251
الواردات من إسرائيل IMPORT (M)	-3.234154	0.0346
حجم التجارة الكلي (البيني) (ttv)	-3.373619	0.0263
صافي الميزان التجاري بين الطرفين (ntb)	-3.279816	0.0307

المتغير مستقر في المستوى الاول عند دلالة معنوية 5% وذلك بعد تحديد فترات الابطاء المناسبة للمتغيرات من خلال اختبارات Schwarz و Akaike.

- **اختبار التكامل المشترك**

غالبا ما تتصف المتغيرات الاقتصادية بعدم الاستقرار، وعند تحليل السلاسل الزمنية فانه يجب استخدام الفروق لجعل السلاسل الزمنية للمتغيرات مستقرة وهذا وحده لا يكفي لان استخدام الفروق يبرز مشكلتان الأولى عند اخذ فروق لحد الخطأ سوف ينتج سلسلة غير معكوسة من المتوسطات المتحركة لحد الخطأ وهذا حتما سيؤدي إلى نتائج غير صحيحة في تقدير النموذج أما المشكلة الثانية تتلخص بأن أخذ الفروق للمتغيرات ينتج نموذج قاصر عن تحديد العلاقة طويلة الاجل لذلك اصبح التكامل المشترك متطلب اساسي لنماذج الاقتصاد المبنية على السلاسل الزمنية الغير مستقرة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتستخدم هذه المنهجية للتعرف على العلاقة بين متغيرات الدراسة في الاجل الطويل ويعرف التكامل المشترك بانه عبارة عن تلازم سلسلتين أو اكثر من حيث التقلبات بحيث أن التقلبات في واحدة يؤدي إلى الغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتها ثابتة عبر الزمن، ومن متطلبات التكامل المشترك أن تكون السلاسل متكاملة من نفس الدرجة أي تكون ساكنة في نفس الدرجة ومن اهم طرق اختبار التكامل المشترك اختبار (Engle et granger) في حالة الانحدار البسيط واختبار (johnson) فهذا الاختبار يمكن الاعتماد على نتائجه في حالة الانحدار البسيط والمتعدد، ويتمحور هذا الاختبار على معرفة عدد متجهات التكامل المشترك بين المتغيرات وذلك من خلال معرفة القيمة العظمي (max Eigen Statistic) واحصاء الأثر (Trace Statistic) (صافي واخرون، 2014).

على ضوء إختبار جذر الوحدة السابق، إتضح أن كل المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى، وباستعمال منهجية Engle and Granger سيتم تقدير إنحدار العلاقة طويلة الأجل ثم قصيرة الأجل كما يلي:

1.3.4 تقدير النموذج القياسي الأول لتوضيح علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي في الأجل الطويل

النموذج الاول (الصادرات) $\mathbf{Ln\ (RGDP)_t = \alpha + Ln\ (X)_t}$

جدول (4.4): تقدير النموذج القياسي الأول لتوضيح علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي في الأجل الطويل

Dependent Variable: LINY
Method: Least Squares
Date: 05/09/18 Time: 13:44
Sample: 1996 2016
Included observations: 21

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	11.45992	0.055895	0.640547	LINX
0.0000	10.54118	0.725213	7.644604	C

15.95152	Mean dependent var	0.873611	R-squared
0.281679	S.D. dependent var	0.866959	Adjusted R-squared
-1.622801	Akaike info criterion	0.102742	S.E. of regression
-1.523323	Schwarz criterion	0.200562	Sum squared resid
-1.601212	Hannan-Quinn criter.	19.03941	Log likelihood
0.693676	**Durbin-Watson stat**	131.3299	F-statistic
		0.000000	Prob(F-statistic)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لتصبح المعادلة الانحدار في الاجل الطويل على الشكل التالي:

$$Ln\ (RGDP)_t = 7.644 + 0.640\ (X)_t$$

.Prob (0.000) (0.000)

$R_2 = 0.873$

Adjusted-$R_2 = 0.866$

نلاحظ من خلال التحليل السابق أن مرونة الصادرات في الأجل الطويل مساوية لـ 0.640 حيث إشارتها الموجبة تعني أنها مقبولة من الناحية الاقتصادية، وكذلك هي معنوية إحصائيا عند مستوى دلالة 5%.

كما نلاحظ أن معامل التحديد المعدل يساوي 0.866% وهذا يعني أن تغيرات النمو الاقتصادي سببها الصادرات، أما باقي التغير 0.14 % يعود إلى متغيرات أخرى غير مدرجة في النموذج.

ثمة هناك علاقة غير سليمة من الناحية الاقتصادية والواقعية من خلال معامل الصادرات الذي يوحي بأن الزيادة في الصادرات بوحدة واحدة سيقابلها زيادة في الناتج المحلي بقيمة 64% وهدا ظاهر في مشكلة الارتباط الذاتي للسلسلة الزمنية dw = 0.69 بالاضافة إلى بعض المشاكل القياسية الأخرى مثل اختلاف التباين.

- **اختبار سكون البواقي**

جدول (5.4): اختبار سكون البواقي

Null Hypothesis: U has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 7 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

Prob.*	Adj. t-Stat		
0.0080	-3.912569	Phillips-Perron test statistic	
	-3.808546	1% level	Test critical values:
	-3.020686	5% level	
	-2.650413	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

تبين أن البواقي ساكنة في المستوى الاصلي لها وهذا يتضح من اختبار جذر الوحدة (unit root) للبواقي لذلك لم يتطلب الأمر إجراء فروق من الدرجة الأولى للبواقي كما هو الحال مع المتغيرات الأخرى وعليه فإن هناك استنتاج بوجود تكامل مشترك بين المتغيرات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **اختبار التكامل المشترك**

بعد أن تحقق الشرط الاول حسب طريقة Engle et granger وهو سكون السلسلة الزمنية وأن جميع السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة فإن التكامل المشترك يعتمد على اختبار الفرضيتين.

- الفرضية الصفرية H0: Residual has unit root
- الفرضية البديلة H1: Residual do not have a unit root

من نتائج اختبار السكون للبواقي يمكن لنا قبول الفرضية البديلة لان Prob value = 0.008 أقل من 5% وبتالي نستنتج بان هناك تكامل مشترك من الدرجة صفر بين المتغيرات.

2.3.4 النموذج الثاني: تقدير العلاقة في الأجل القصير نموذج تصحيح الخطأ (ECM) .

نموذج تصحيح الخطأ مهم وواسع الانتشار للأسباب التالية:

1- هو نموذج مناسب لقياس تصحيح اختلال التوازن في الفترة السابقة.

2- اذا كان هناك تكامل مشترك، يصاغ باستخدام الفروق الأولى والتي تزيل المتجه من المتغيرات الداخلة في النموذج، ويحل مشكلة الانحدار الزائف.

3- ميزة مهمة هي امكانية بناء النموذج باستخدام من عام الى محدد في نمذجه القياسي.

4- الميزة الاخيرة والاكثر اهمية تأتي من الحقيقة ان حد خطأ اختلال التوازن هي متغير مستقر اي ان حالة التكيف في الاجل الطويل تمنع حد الخطأ من ان يكون كبيرا.

يتم تقدير العلاقة في الاجل القصير بإدخال البواقي على النموذج كمتغير مستقل مبطأ لفترة واحدة بعد سكون البواقي.

المرحلة الثانية من منهج Engel and Granger للتكامل المشترك هي الية تصحيح الخطأ وذلك بإضافة حد الخطأ المبطأ سنة لقياس الاختلالات وسرعة التكيف في تصحيح العلاقة في الاجل القصير للوصول إلى التوازن في الاجل الطويل حيث يتوقع أن يكون معامل تصحيح الخطأ سالب لأنه يشير إلى معدل اتجاه العلاقة في الاجل القصير نحو العلاقة في الاجل الطويل .

$$Ln\,(RGDP)_t = \alpha + Ln\,(X)_t + \varepsilon_t \quad \mathbf{2.....21،t=1}$$

- **نموذج تصحيح الخطأ (ECM)**

$$\Delta\,(RGDP)_t = \alpha + \beta\Delta\,(X)_t + U_t \quad \mathbf{(-1)}$$

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (6.4): نموذج تصحيح الخطأ (ECM)

Dependent Variable: DLY
Method: Least Squares
Date: 05/13/18 Time: 10:13
Sample (adjusted): 1997 2016
Included observations: 20 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0010	3.971104	0.093614	0.371752	DLX
0.0183	-2.610305	0.140011	**-0.365470**	U(-1)
0.0724	1.915217	0.013814	0.026456	C

0.044187	Mean dependent var	0.511973	R-squared
0.079460	S.D. dependent var	0.454558	Adjusted R-squared
-2.695805	Akaike info criterion	0.058684	S.E. of regression
-2.546445	Schwarz criterion	0.058546	Sum squared resid
-2.666648	Hannan-Quinn criter.	29.95805	Log likelihood
1.605013	Durbin-Watson stat	8.917067	F-statistic
		0.002248	Prob(F-statistic)

DLY = 0.026 + 0.371*DLX - 0.365*U (-1)

تفسير المعادلة: الزيادة في الصادرات بقيمة 100 دولار يقابلها زيادة في الناتج المحلي بنسبة 37 دولار وبما أن معلمة تصحيح الخطا سالبة ومعنوية فإن هدا يدل على وجود علاقة طويلة الاجل وعليه فإن الصادرات تتسبب في الناتج المحلي في الاجل الطويل.

جدول (7.4): تفسير معادلة نموذج تصحيح الخطأ

Dependent Variable: Δ(LRGDP)		
	Coefficient	Prob
C	0.026	0.072
DLX	0.3717	0.001
U(-1)	0.365-	0.018
Adjusted-R2	0.45	
R_2	0.51	
F statistic	8.917	0.0022
DW	1.60	**du =1.20, d_l =1.41**

من الملاحظ أن معامل حد تصحيح الخطأ في النموذج السابق سالب 0.36− أي أن النمو الاقتصادي يتجه نحو القيمة التوازنية بشكل سريع نوعا ما أي بعبارة أخرى يمكن القول أن النمو الاقتصادي يصحح من اختلال قيمته التوازينة من كل فترة ماضية (t−1) بنحو 36% أي انه عندما ينحرف النمو الاقتصادي في المدى القصير عن قيمته التوازنية في المدى البعيد فانه

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يتم تصحيح هذا الاختلال أو الانحراف بما يعادل 36%، ومن ناحية أخرى أن نسبة التصحيح تعكس سرعة التعديل نحو التوازن ومن الملاحظ أن السرعة مقبولة.

جدول (8.4): مرونة الصادرات في الأجل القصير والأجل الطويل

المتغير	مرونة الاجل القصير	مرونة الاجل الطويل
الصادرات	0.36	0.37

جاءت المرونات حسب توقعات النظرية الاقتصادية أي أن النمو الاقتصادي يتأثر طرديا بنمو الصادرات، وما نلاحظ أيضا أن النمو الاقتصادي متوازن المرونة في الأجل الطويل والأجل القصير حيث زيادة الصادرات ب100 دولار في الأجل الطويل يزداد النمو الاقتصادي بنسبة 37 دولار، أما في الأجل القصير فسوف يزداد ب 36 دولار .

- **اختبار عدم تجانس اختلاف التباين Heteroskadsticity:**

سيتم اختبار وجود مشكلة عدم تجانس حد الخطأ باستخدام اختبار white tese، ويعتمد على فرضيتين:

1. الفرضية الصفرية: تجانس تباين حد الخطأ العشوائي H0: Homoskedasticity
2. الفرضية البديلة: عدم تجانس تباين حد الخطأ H1: Heteroskedasticity

جدول (9.4): اختبار عدم تجانس اختلاف التباين

Heteroskedasticity Test: White

0.6068	Prob. F(5،14)	0.738864	F-statistic
0.5244	**Prob. Chi-Square(5)**	**4.175715**	**Obs*R-squared**
0.8816	Prob. Chi-Square(5)	1.756996	Scaled explained SS

قيمة الاحتمال (Prob. Chi-Square = 0.524) وهو اكبر من مستوى دلالة 0.05% وعليه فاننا نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على تجانس تباين حد الخطأ العشوائي.

- **اختبار شرط التوزيع الطبيعي للبواقي**

الفرضية الصفرية: البواقي لا تتبع توزيع طبيعي H0:

الفرضية البديلة: البواقي تتبع توزيع طبيعي H1:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

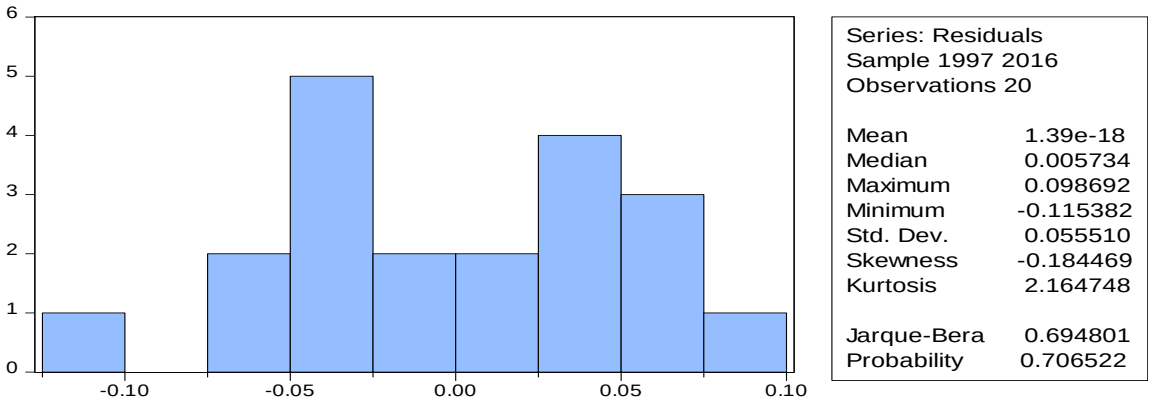

شكل (3.4): اختبار شرط التوزيع الطبيعي للبواقي

القيمة الاحتمالية لـ (Jargue–Bera) أكبر من 5% وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تؤكد بأن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

- **اختبار الأرتباط الذاتي lm**

جدول (10.4): اختبار الارتباط الذاتي lm

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

0.3699	Prob. F(1،16)	0.851357	F-statistic
0.3148	Prob. Chi-Square(1)	1.010432	Obs*R-squared

قيمة الاحتمالي اكبر من 5% نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة بأنه لا يوجد هناك ارتباط ذاتي للمتغير المستقل.

- **ختبار المتوسط الحسابي للبواقي يساوي صفر**

جدول (11.4): اختبار المتوسط الحسابي للبواقي يساوي صفر

Hypothesis Testing for RESID01
Date: 05/16/18 Time: 11:09
Sample: 1996 2016
Included observations: 21
Test of Hypothesis: Mean = 0.000000

Sample Mean = 1.23e-15
Sample Std. Dev. = 0.100140

Probability	Value	Method
1.0000	5.63E-14	t-statistic

تم استخدام T–test حيث اوضحت القيمة الاحتمالية P–value = 1.0 وهذه القيمة تشير إلى قبول الفرضية الصفرية التي تفترض أن المتوسط الحسابي للبواقي يساوي صفر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النموذج الثاني (الواردات) $Ln\ (RGDP)\ t = \alpha + Ln\ (M)\ t + \varepsilon_i\ 2.....21، t=1$.

جدول (12.4): اختبار النموذج الثاني

Dependent Variable: LINY
Method: Least Squares
Date: 07/23/18 Time: 11:44
Sample: 1996 2016
Included observations: 21

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	10.11756	0.071431	0.722704	LIMPORT
0.0001	5.163437	1.044077	5.391028	C

15.95152	Mean dependent var	0.843447	R-squared
0.281679	S.D. dependent var	0.835208	Adjusted R-squared
-1.408771	Akaike info criterion	0.114347	S.E. of regression
-1.309293	Schwarz criterion	0.248428	Sum squared resid
-1.387182	Hannan-Quinn criter.	16.79210	Log likelihood
0.597845	**Durbin-Watson stat**	102.3649	F-statistic
		0.000000	Prob(F-statistic)

النموذج يعاني من ارتباط ذاتي واضح من خلال قيمة DW 0.59 حيث النتائج لا تعكس العلاقة الصحيحة وبتالي الارتباط المنظور في النوذج هو ارتباط زائف، وعليه اصبح لزاما استخدام الفرق الاول لقياس العلاقة طويلة الاجل بين المتغيرين (الناتج المحلي والواردات).

جدول (13.4): قياس النموذج الثاني

Dependent Variable: DLY
Method: Least Squares
Date: 07/23/18 Time: 11:24
Sample (adjusted): 1997 2016
Included observations: 20 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0077	3.000102	0.109352	0.328068	DLM
0.0356	2.271308	0.015242	0.034619	C

0.044187	Mean dependent var	0.333348	R-squared
0.079460	S.D. dependent var	0.296312	Adjusted R-squared
-2.483908	Akaike info criterion	0.066656	S.E. of regression
-2.384335	Schwarz criterion	0.079974	Sum squared resid
-2.464470	Hannan-Quinn criter.	26.83908	Log likelihood
1.669635	**Durbin-Watson stat**	9.000613	F-statistic
		0.007684	Prob(F-statistic)

DL Y = 0.035 + 0.328*DLM

تبين من خلال قياس النموذج أن النموذج جاء موافق للنظرية الاقتصادية من خلال عكس العلاقة الطردية طويلة الاجل بين الواردت والناتج المحلي بحدود أن الزيادة في الواردات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بوحدة واحدة سيقابلها زيادة في الدخل المحلي و 32% من الوحدة وعليه سنستكمل العملية التحليلية للتحقق من العلاقة في الاجل القصير والتأكد من تحقيق كامل شروط طريقة المربعات الصغري.

- **اختبار سكون البواقي**

جدول (14.4): اختبار سكون البواقي

Null Hypothesis: RESID04 has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

Prob.*	Adj. t-Stat		
0.0102	-3.821644	Phillips-Perron test statistic	
	-3.831511	1% level	Test critical values:
	-3.029970	5% level	
	-2.655194	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 19

تبين أن البواقي ساكنة في المستوى الاصلي لها وهذا يتضح من اختبار جذر الوحدة (unit root) للبواقي لذلك لم يتطلب الأمر إجراء فروق من الدرجة الأولى للبواقي كما هو الحال مع المتغيرات الأخرى وعليه فإن هناك استنتاج بوجود تكامل مشترك بين المتغيرات.

- **اختبار التكامل المشترك**

بعد أن تحقق الشرط الاول حسب طريقة Engle et granger وهو سكون السلسلة الزمنية وأن جميع السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة فإن التكامل المشترك يعتمد على اختبار الفرضيتين.

1. الفرضية الصفرية H0: Residual has unit root
2. الفرضية البديلة H1: Residual do not have a unit root

من نتائج اختبار السكون للبواقي يمكن قبول الفرضية البديلة لان Prob value=0.015 أقل من 5% وبالتالي نستنتج أن هناك تكامل مشترك من الدرجة صفر بين المتغيرات.

- **النموذج الثاني: تقدير العلاقة في الاجل القصير نموذج تصحيح الخطأ (ECM)**

يتم تقدير العلاقة في الاجل القصير بادخال البواقي على النموذج كمتغير مستقل مبطأ لفترة واحدة بعد سكون البواقي.

المرحلة الثانية من منهج Engel and Granger للتكامل المشترك هي الية تصحيح الخطأ وذلك بإضافة حد الخطأ المبطأ سنة لقياس الاختلالات وسرعة التكيف في تصحيح

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العلاقة في الاجل القصير للوصول إلى التوازن في الاجل الطويل حيث يتوقع أن يكون معامل تصحيح الخطأ سالب لأنه يشير إلى معدل اتجاه العلاقة في الاجل القصير نحو العلاقة في الاجل الطويل .

$$Ln\,(RGDP)\,t = \alpha + Ln\,(M)\,t + \varepsilon_t \quad 2.....21 ،t=1$$

- نموذج تصحيح الخطأ (ECM)

$$\Delta\,(RGDP)\,t = \alpha + \beta\Delta\,(M)\,t + U_t \quad (-1)$$

جدول (15.4): نموذج تصحيح الخطأ (ECM)

Dependent Variable: DLY
Method: Least Squares
Date: 07/10/18 Time: 12:26
Sample (adjusted): 1997 2016
Included observations: 20 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0014	3.795760	0.093331	0.354263	DLM
0.0118	-2.820833	0.125520	-0.354072	U(-1)
0.0329	2.322266	0.013036	0.030273	C

0.044187	Mean dependent var	0.545898	R-squared
0.079460	S.D. dependent var	0.492474	Adjusted R-squared
-2.767853	Akaike info criterion	0.056608	S.E. of regression
-2.618493	Schwarz criterion	0.054476	Sum squared resid
-2.738696	Hannan-Quinn criter.	30.67853	Log likelihood
1.718220	Durbin-Watson stat	10.21825	F-statistic
		0.001218	Prob(F-statistic)

DLY = 0.03 + 0.35*DLM - 0.35*U(-1)

تفسير المعادلة: الزيادة في الواردات بقيمة 100 دولار يقابلها زيادة في الناتج المحلي بنسبة 35 دولار وبما أن معلمة تصحيح الخطا سالبة ومعنوية فإن هدا يدل على وجود علاقة طويلة الاجل وعليه فإن الواردات تسبب في الناتج المحلي في الاجل الطويل.

جدول (16.4): تفسير معادلة نموذج تصحيح الخطأ (ECM)

Dependent Variable: Δ(LRGDP)		
	Coefficient	Prob
C	0.030	0.032
DLM	0.3542	0.0014
U(-1)	-0.3540	0.0118
Adjusted-R2	0.49	
R2	0.54	
F statistic	10.2	0.0012
DW	1.60	**du =1.20, d_l =1.41**

من الملاحظ أن معامل حد تصحيح الخطأ في النموذج السابق سالب 0.35− أي أن النمو الاقتصادي يتجه نحو القيمة التوازنية بشكل سريع نوعا ما أي بعبارة أخرى يمكن القول أن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النمو الاقتصادي يصحح من اختلال قيمته التوازنية من كل فترة ماضية (t−1) بنحو 35% أي انه عندما ينحرف النمو الاقتصادي في المدى القصير عن قيمته التوازنية في المدى البعيد فانه يتم تصحيح هذا الاختلال أو الانحراف بما يعادل 35%، ومن ناحية أخرى أن نسبة التصحيح تعكس سرعة التعديل نحو التوازن ومن الملاحظ أن السرعة مقبولة.

جدول (17.4): معامل حد تصحيح الخطأ في نموذج تصحيح الخطأ

المتغير	مرونة الاجل القصير	مرونة الاجل الطويل
الواردات	0.3540	0.3542

جاءت المرونات حسب توقعات النظرية الاقتصادية أي أن النمو الاقتصادي يتأثر طرديا بنمو الواردات، وما نلاحظ أيضا أن النمو الاقتصادي مرن في الأجل الطويل والأجل القصير متساوية حيث زيادة الواردات ب 100 دولار في الأجل الطويل وفي الاجل القصير يزداد النمو الاقتصادي بنسبة 35 دولار علي حد سواء مع بعض الاختلاف البسيط جدا.

- **اختبار عدم تجانس اختلاف التباين Heteroskadsticity**

سيتم اختبار وجود مشكلة عدم تجانس حد الخطأ باستخدام اختبار white tese، ويعتمد على فرضيتين:

1. الفرضية الصفرية: تجانس تباين حد الخطأ العشوائي H0: Homoskedasticity
2. الفرضية البديلة: عدم تجانس تباين حد الخطأ H1: Heteroskedasticity

جدول (18.4): اختبار عدم تجانس اختلاف التباين

Heteroskedasticity Test: White

0.4895	Prob. F(5،14)	0.932459	F-statistic
0.4163	Prob. Chi-Square(5)	4.996487	Obs*R-squared
0.9479	Prob. Chi-Square(5)	1.167749	Scaled explained SS

قيمة الاحتمال (Prob. Chi−Square =0.416) وهو اكبر من مستوى دلالة 0.05 % وعليه فاننا نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على تجانس تباين حد الخطأ العشوائي.

- **اختبار شرط التوزيع الطبيعي للبواقي residual .**

1. الفرضية الصفرية: البواقي لا تتبع توزيع طبيعي :H0
2. الفرضية البديلة: البواقي تتبع توزيع طبيعي :H1

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

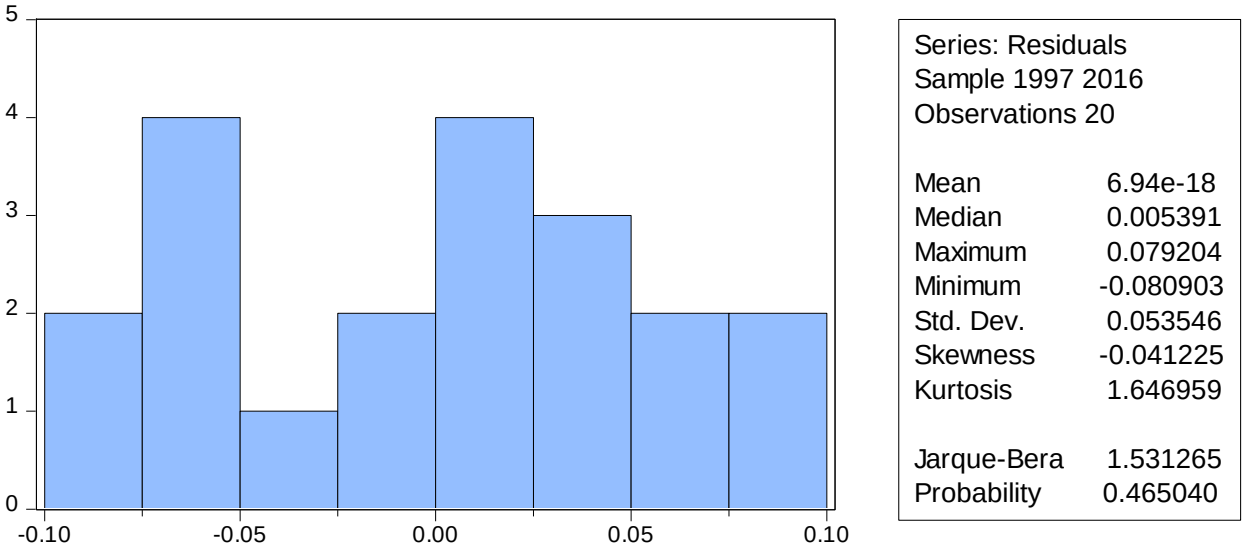

شكل (4.4): اختبار شرط التوزيع الطبيعي للبواقي

القيمة الاحتمالية ل(Jargue–Bera) أكبر من 5% وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تؤكد بأن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

- **اختبار الأرتباط الذاتي lm.**

جدول (19.4): اختبار الارتباط الذاتي lm

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

0.7887	Prob. F(2،15)	0.241224	F-statistic
0.7323	Prob. Chi-Square(2)	0.623219	Obs*R-squared

القيمة الاحتمالية اكبر من 5% نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة بأنه لا يوجد هناك ارتباط ذاتي للمتغير المستقل.

- **اختبار المتوسط الحسابي للبواقي يساوي صفر**

جدول (20.4): اختبار المتوسط الحسابي للبواقي يساوي صفر

Hypothesis Testing for U
Date: 07/10/18 Time: 13:17
Sample: 1996 2016
Included observations: 21
Test of Hypothesis: Mean = 0.000000

Sample Mean = 2.63e-15
Sample Std. Dev. = 0.111451

Probability	Value	Method
1.0000	1.08E-13	t-statistic

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تم استخدام T−test حيث اوضحت القيمة الاحتمالية P−value = 1.0 وهذه القيمة تشير إلى قبول الفرضية الصفرية التي تفترض أن المتوسط الحسابي للبواقي يساوي صفر.

النموذج الثالث $Ln\ (RGDP)_t = \alpha + Ln\ (TTV)_t + \varepsilon_t \quad t=1,2.....21$.

حيث:

Ln (TTV) يمثل اللوغاريتم الطبيعي لسلسلة حجم التبادل التجاري الكلي (بين فلسطين و الاحتلال الاسرائيلي).

Ln (RGDP) يمثل اللوغاريتم الطبيعي لسلسلة الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني.

جدول (21.4): نتائج اختبار النموذج الثالث

Dependent Variable: LINY
Method: Least Squares
Date: 07/23/18 Time: 11:03
Sample: 1996 2016
Included observations: 21

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	10.93937	0.065649	0.718155	LTTV
0.0000	5.487678	0.971239	5.329847	C

15.95152	Mean dependent var	0.862984	R-squared
0.281679	S.D. dependent var	0.855773	Adjusted R-squared
-1.542065	Akaike info criterion	0.106974	S.E. of regression
-1.442587	Schwarz criterion	0.217426	Sum squared resid
-1.520476	Hannan-Quinn criter.	18.19168	Log likelihood
0.605201	**Durbin-Watson stat**	119.6698	F-statistic
		0.000000	Prob(F-statistic)

تبين من التحليل الأولى أن هناك علاقة انحدار طردي بين الناتج المحلي وحجم التجارة الكلي ولاكن هناك اشكالية في النموذج إلا وهي مشكلة الارتباط الذاتي وعليه اصبح لزاما التخلص من المشكلة القياسية حتى تتضح العلاقة ويكون الارتباط حقيقي وغير زائف للوصول إلى تحقيق شروط طريقة المربعات الصغري في التحليل وعليه تم استخدام الفرق الاول للسلسلتين الزمنيتين حيث أن السلسلتين مستقرتين في المستوى الاول لهما معا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **اختبار التكامل المشترك:**

بعد اختبار جذر الوحدة للمتغيرات اتضح أن المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى وبتطبيق منهج Engle and Granger لتقدير العلاقة طويلة الاجل ومن ثم قصيرة الاجل كالتالي:

4.4 علاقة حجم التبادل التجاري بالناتج المحلي في الأجل الطويل

جدول (22.4): علاقة حجم التبادل التجاري بالناتج المحلي في الأجل الطويل

Dependent Variable: DLY
Method: Least Squares
Date: 07/23/18 Time: 12:34
Sample (adjusted): 1997 2016
Included observations: 20 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0049	3.206033	0.110442	0.354081	DLT
0.0412	2.198326	0.014981	0.032933	C

0.044187	Mean dependent var	0.363477	R-squared
0.079460	S.D. dependent var	0.328115	Adjusted R-squared
-2.530155	Akaike info criterion	0.065132	S.E. of regression
-2.430582	Schwarz criterion	0.076360	Sum squared resid
-2.510718	Hannan-Quinn criter.	27.30155	Log likelihood
1.656039	Durbin-Watson stat	10.27865	F-statistic
		0.004897	Prob(F-statistic)

$$DLY = 0.33 + 0.35*DLT$$

Prob. 0.041 0.004

R2 = 0.363 aj R2 = 0.328

من الملاحظ أن مرونة حجم التبادل التجاري جاءت موجبة بقيمة 35% أن التغير أو الزيادة في حجم التجارة الكلية بوحدة مالية واحدة سيقابله زيادة في الناتج المحلي بمقدار 0.35% من الوحدة المالية.

كما نلاحظ أن قيمة معامل التحديد المعدل 0.32% وهذا يشير إلى أن التغير في الناتج المحلي يعود سببه إلى حجم التجارة الكلي مع إسرائيل بنسبة 0.35%.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **اختبار جذر الوحدة لسكون البواقي.**

جدول (23.4): نتائج جذر الوحدة لسكون البواقي

Null Hypothesis: RESID05 has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC، maxlag=4)

Prob.*	t-Statistic		
0.0006	-5.336094	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-3.886751	1% level	Test critical values:
	-3.052169	5% level	
	-2.666593	10% level	

تبين أن البواقي ساكنة في المستوى الاصلي لها وهذا يتضح من اختبار جذر الوحدة (unit root) للبواقي لذلك لم يتطلب الأمر إجراء فروق من الدرجة الأولى للبواقي كما هو الحال مع المتغيرات الأخرى وعليه فإن هناك استنتاج بوجود تكامل مشترك بين المتغيرات وأن وجود تكامل مشترك يعني اضافة حد تصحيح الخطأ مبطأ بفترة واحدة حتى نستطيع قياس سرعة التكيف والتوازن بين الاجل القصير والاجل الطويل وعليه فإن حد تصحيح الخطأ يمثل العلاقة السببية في الاجل الطويل (المصبح، 2008م).

- **العلاقة في الأجل القصير نموذج تصحيح الخطأ (ECM)**

- يتم تقدير العلاقة في الاجل القصير بإدخال البواقي الناتجة عن انحدار المدى الطويل (السابق) كمتغير مستقل يضاف إلى النموذج بشرط أن يكون مبطأ فترة واحدة بعد معرفة سكون البواقي للنموذج.

جدول (24.4): العلاقة في الأجل القصير

Dependent Variable: DLY
Method: Least Squares
Date: 07/23/18 Time: 13:35
Sample (adjusted): 1997 2016
Included observations: 20 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0511	2.098430	0.012723	0.026699	C
0.0005	4.280277	0.093908	0.401951	DL TTV
0.0091	-2.943830	1.65E-08	-4.878	RESID05(-1)

0.044187	Mean dependent var	0.578398	R-squared
0.079460	S.D. dependent var	0.528798	Adjusted R-squared
-2.842115	Akaike info criterion	0.054545	S.E. of regression
-2.692755	Schwarz criterion	0.050577	Sum squared resid
-2.812958	Hannan-Quinn criter.	31.42115	Log likelihood
1.683093	Durbin-Watson stat	11.66121	F-statistic
		0.000648	Prob(F-statistic)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (25.4): تفسير العلاقة في الأجل القصير

Dependent Variable: Δ(LRGDP)		
	Coefficient	Prob
C	0.0266	0.0511
DL TTV	0.40	0.0005
RESID05(-1	- 4.8	0.0091
Adjusted-R2	0.52	
R2	0.57	
F statistic	11.66	0.00006
DW	1.68	**du =1.20, d_l =1.41**

تشير نتائج نموذج تصحيح الخطأ في العلاقة قصيرة الاجل إلى معنوية متغيرات النموذج عند مستوى 5%، كما ويشير معامل التحديد المعدل إلى 0.52 وعليه فإن النتائج جاءت متوافقة مع النظرية الاقتصادية في إشارتها الموجبة، كما ونستنتج من خلال الإشارة السالبة لمعامل معلمة حد تصحيح الخطأ أن هناك علاقة طويلة الاجل في النموذج وبعبارة أخرى يمكننا القول أن النمو الاقتصادي يستطيع أن يصل إلى مرحلة التوازن وتصحيح الاختلالات المتبقية من فترة ماضية بنحو 0.48% أي أن النمو الاقتصادي عندما ينحرف في قيمه التوازنية عن نقطة التوازن يمكنه الرجوع إلى الوضع الصحيح في الفترة اللاحقة بنسبة سريعة نوعا ما حيث تصل إلى 0.48 % بعد أثر أي صدمة في التجارة مع الجانب الإسرائيلي.

المتغير	مرونة الاجل القصير	مرونة الاجل الطويل
حجم التجارة الكلي مع الاحتلال	0.48	0.40

للتأكد من خلو النموذج من المشاكل القياسية لا بد من إجراء الاختبارات التالية:

- **اختبار عدم تجانس اختلاف التباين**

سيتم اختبار وجود مشكلة عدم تجانس حد الخطأ باستخدام اختبار white test، ويعتمد على فرضيتين:

1. الفرضية الصفرية: تجانس تباين حد الخطأ العشوائي H0: Homoskedasticity
2. الفرضية البديلة: عدم تجانس تباين حد الخطأ H1: Heteroskedasticity

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (26.4): اختبار عدم تجانس اختلاف التباين

Heteroskedasticity Test: White

0.1895	Prob. F(5،14)	1.743375 F-statistic
0.1751	Prob. Chi-Square(5)	7.674361 Obs*R-squared
0.8691	Prob. Chi-Square(5)	1.852542 Scaled explained SS

قيمة الاحتمال (Prob. Chi-Square =0.1751) وهو اكبر من مستوى دلالة 0.05% وعليه فاننا نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على تجانس تباين حد الخطأ العشوائي.

- **اختبار شرط التوزيع الطبيعي للبواقي**

1. الفرضية الصفرية: البواقي لا تتبع توزيع طبيعي :H0
2. الفرضية البديلة: البواقي تتبع توزيع طبيعي :H1

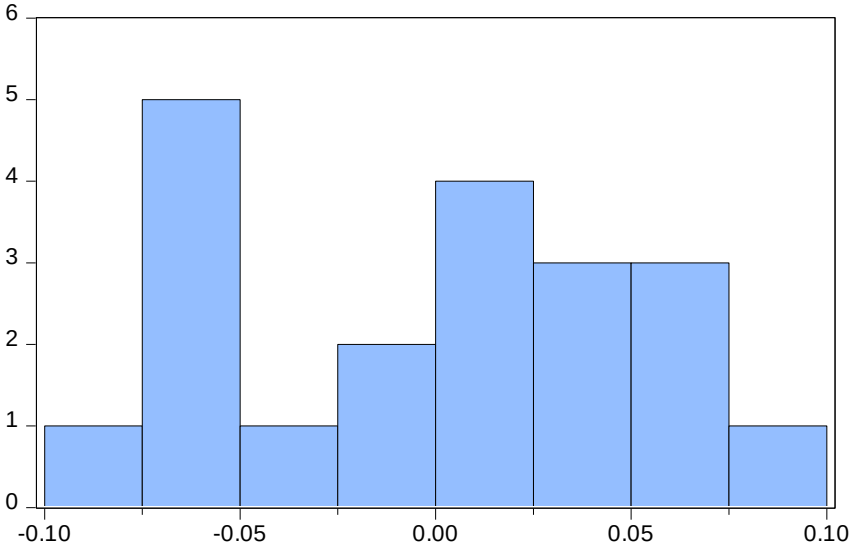

Series: Residuals	
Sample 1997 2016	
Observations 20	
Mean	-5.55e-18
Median	0.009330
Maximum	0.085028
Minimum	-0.076187
Std. Dev.	0.051594
Skewness	-0.127307
Kurtosis	1.668217
Jarque-Bera	1.532061
Probability	0.464855

شكل (5.4): اختبار شرط التوزيع الطبيعي للبواقي

القيمة الاحتمالية لـ (Jargue-Bera) أكبر من 5% وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تؤكد بأن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

- **اختبار الأرتباط الذاتي lm**

جدول (27.4): نتائج اختبار الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

0.7283	Prob. F(2،15)	0.323861 F-statistic
0.6610	Prob. Chi-Square(2)	0.827880 Obs*R-squared

القيمة الاحتمالية اكبر من 5% نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة بأنه لا يوجد هناك ارتباط ذاتي للمتغير المستقل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **اختبار المتوسط الحسابي للبواقي يساوي صفر**

جدول (28.4): اختبار المتوسط الحسابي للبواقي يساوي صفر

Hypothesis Testing for RESID05
Date: 07/23/18 Time: 14:23
Sample: 1996 2016
Included observations: 21
Test of Hypothesis: Mean = 0.000000

Sample Mean = -9.31e-10
Sample Std. Dev. = 870230.8

Probability	Value	Method
1.0000	-4.90E-15	t-statistic

تم استخدام T−test حيث اوضحت القيمة الاحتمالية P−value = 1.0 وهذه القيمة تشير إلى قبول الفرضية الصفرية التي تفترض أن المتوسط الحسابي للبواقي يساوي صفر.

النموذج الرابع $Ln\ (RGDP)\ t = \alpha + Ln\ (NTB)\ t + \varepsilon_t \quad 2.....21، t=1$

جدول (29.4): نتائج اختبار النموذج الثالث

Dependent Variable: LINY
Method: Least Squares
Date: 07/24/18 Time: 09:41
Sample: 1996 2016
Included observations: 21

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	-8.743433	0.082281	-0.719417	L NTB
0.0001	4.722657	1.184787	5.595341	C

15.95152	Mean dependent var	0.800938	R-squared
0.281679	S.D. dependent var	0.790461	Adjusted R-squared
-1.168547	Akaike info criterion	0.128940	S.E. of regression
-1.069068	Schwarz criterion	0.315885	Sum squared resid
-1.146957	Hannan-Quinn criter.	14.26974	Log likelihood
0.589429	Durbin-Watson stat	76.44761	F-statistic
		0.000000	Prob(F-statistic)

تبين من التحليل الأولي أن هناك علاقة انحدار عكسي بين الناتج المحلي صافي الميزان التجاري ولكن هناك اشكالية في النموذج ألا وهي مشكلة الارتباط الذاتي وعليه اصبح لزاما التخلص من المشكلة القياسية حتى تتضح العلاقة ويكون الارتباط حقيقي وغير زائف للوصول إلى تحقيق شروط طريقة المربعات الصغري في التحليل وعليه تم استخدام الفرق الاول للسلسلتين الزمنيتين حيث أن السلسلتين مستقرتين في المستوى الاول.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **اختبار التكامل المشترك:**

بعد اختبار جذر الوحدة للمتغيرات اتضح أن المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى وبتطبيق منهج Engle and Granger لتقدير العلاقة طويلة الاجل ومن ثم قصيرة الاجل كالتالي:

- **4.4 علاقة صافي الميزان التجاري بالناتج المحلي في الأجل الطويل**

جدول (30.4): علاقة صافي الميزان التجاري بالناتج المحلي في الأجل الطويل

Dependent Variable: DLY
Method: Least Squares
Date: 07/24/18 Time: 10:13
Sample (adjusted): 1997 2016
Included observations: 20 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0174	-2.617810	0.105326	-0.275725	DL NTB
0.0295	2.364651	0.015759	0.037264	C

0.044187	Mean dependent var	0.275739	R-squared
0.079460	S.D. dependent var	0.235503	Adjusted R-squared
-2.401024	Akaike info criterion	0.069476	S.E. of regression
-2.301451	Schwarz criterion	0.086885	Sum squared resid
-2.381586	Hannan-Quinn criter.	26.01024	Log likelihood
1.663119	Durbin-Watson stat	6.852931	F-statistic
		0.017434	Prob(F-statistic)

DL Y = 0.037 - 0.275*DL NTB
Prob. 0.029 0.0174
R2 = 0.275 aj R2 = 0.235

بعد اخد الفرق الاول للوغاريتم الطبيعي لصافي الميزان التجاري اصبح النموذج معبر ومعنوي من الناحية الاحصائية للمعلمات ومعبر من الناحية والاقتصادية ايضاً نتيجة خلوه من الارتباط الزائف وعليه، جاءت مرونة صافي الميزان التجاري سالبة بقيمة −0.275% وهذا يعني من الناحية الاقتصادية أن كلما زاد العجز في الميزان التجاري بقيمة 100 دولار فإن هذا سيقابله نقص في الناتج المحلي بنسبة 27.5 دولار.

كما نلاحظ أن قيمة معامل التحديد المعدل تساوي 0.235 % وهذا يشير إلى أن التغير في الناتج المحلي يعود سببه إلى صافي الميزان التجاري مع الاحتلال الإسرائيلي سواء بالسلب أو الايجاب.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **اختبار جذر الوحدة لسكون البواقي**

جدول (31.4): نتائج اختبار جذر الوحدة لسكون البواقي

Null Hypothesis: RESID07 has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC، maxlag=4)

Prob.*	t-Statistic		
0.0012	-4.986672	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-3.886751	1% level	Test critical values:
	-3.052169	5% level	
	-2.666593	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 17

البواقي ساكنة في المستوى الاصلي لها وهذا مثبت من اختبار جذر الوحدة (unit root) للبواقي لذلك لم يتطلب الأمر إجراء فروق من الدرجة الأولى للبواقي كما هو الحال مع المتغيرات الأخرى وبتالي فإن هناك تكامل مشترك بين المتغيرات.

- **العلاقة في الاجل القصير نموذج تصحيح الخطأ (ECM)**

يتم تقدير العلاقة في الاجل القصير بإدخال البواقي الناتجة عن انحدار المدى الطويل كمتغير مستقل يضاف إلى النموذج بشرط أن يكون مبطأ فترة واحدة بعد معرفة سكون البواقي للنموذج.

جدول (32.4): العلاقة في الأجل القصير

Dependent Variable: DLY
Method: Least Squares
Date: 07/24/18 Time: 11:08
Sample (adjusted): 1997 2016
Included observations: 20 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0049	-3.236200	0.092104	-0.298068	DL NTB
0.0188	-2.597334	0.121591	-0.315813	RESID09(-1)
0.0301	2.367049	0.013831	0.032738	C

0.044187	Mean dependent var	0.481498	R-squared
0.079460	S.D. dependent var	0.420497	Adjusted R-squared
-2.635231	Akaike info criterion	0.060489	S.E. of regression
-2.485871	Schwarz criterion	0.062202	Sum squared resid
-2.606074	Hannan-Quinn criter.	29.35231	Log likelihood
1.662561	Durbin-Watson stat	7.893368	F-statistic
		0.003762	Prob(F-statistic)

DLY =0.0327 - 0.29*DLNET - 0.31*RESID (-1)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (33.4): تفسير نتائج العلاقة في الأجل القصير

Dependent Variable: Δ(LRGDP)		
	Coefficient	Prob
C	0.0327	0.0301
DL NTB	-0.29	0.0049
RESID (-1)	- 0.31	0.0188
Adjusted-R2	0.42	
R2	0.48	
F statistic	7.9	0.0037
DW	1.68	**du =1.20, d_l =1.41**

تشير نتائج نموذج تصحيح الخطأ في العلاقة قصيرة الاجل إلى معنوية متغيرات النموذج عند مستوى 5%، كما ويشير معامل التحديد المعدل إلى 0.42 أي ان المتغيرات المستقلة وعليه فإن النتائج جاءت متوافقة مع النظرية الاقتصادية في إشارتها السالبة، كما ونستنتج من خلال الإشارة السالبة لمعامل معلمة حد تصحيح الخطأ أن هناك علاقة طويلة الاجل في النموذج.

وبعبارة أخرى يمكننا القول أن النمو الاقتصادي يستطيع أن يصل إلى مرحلة التوازن وتصحيح الاختلالات المتبقية من فترة ماضية بنحو 0.31% أي أن النمو الاقتصادي عندما ينحرف في قيمه التوازنية اي عن نقطة التوازن يمكنه الرجوع إلى الوضع الصحيح في الفترة اللاحقة بنسبة سريعة نوعاً ما حيث تصل إلى 0.31 % بعد أثر أي صدمة في التجارة مع الجانب الإسرائيلي.

للتأكد من خلو النموذج من المشاكل القياسية لا بد من إجراء الاختبارات التالية:

- **اختبار عدم تجانس اختلاف التباين**

سيتم اختبار وجود مشكلة عدم تجانس حد الخطأ باستخدام اختبار white test، ويعتمد على فرضيتين:

1. الفرضية الصفرية: تجانس تباين حد الخطأ العشوائي H0: Homoskedasticity
2. الفرضية البديلة: عدم تجانس تباين حد الخطأ H1: Heteroskedasticity

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (34.4): اختبار عدم تجانس اختلاف التباين

Heteroskedasticity Test: White

0.1237	Prob. F(5،14)	2.116468	F-statistic
0.1257	Prob. Chi-Square(5)	8.609709	Obs*R-squared
0.7848	Prob. Chi-Square(5)	2.444995	Scaled explained SS

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 07/24/18 Time: 11:27
Sample: 1997 2016
Included observations: 20

قيمة الاحتمال (Prob. Chi-Square =0.125) وهو اكبر من مستوى دلالة 0.05 % وعليه فاننا نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على تجانس تباين حد الخطأ العشوائي.

- **اختبار شرط التوزيع الطبيعي للبواقي**

1. الفرضية الصفرية: البواقي لا تتبع توزيع طبيعي H0
2. الفرضية البديلة: البواقي تتبع توزيع طبيعي H1

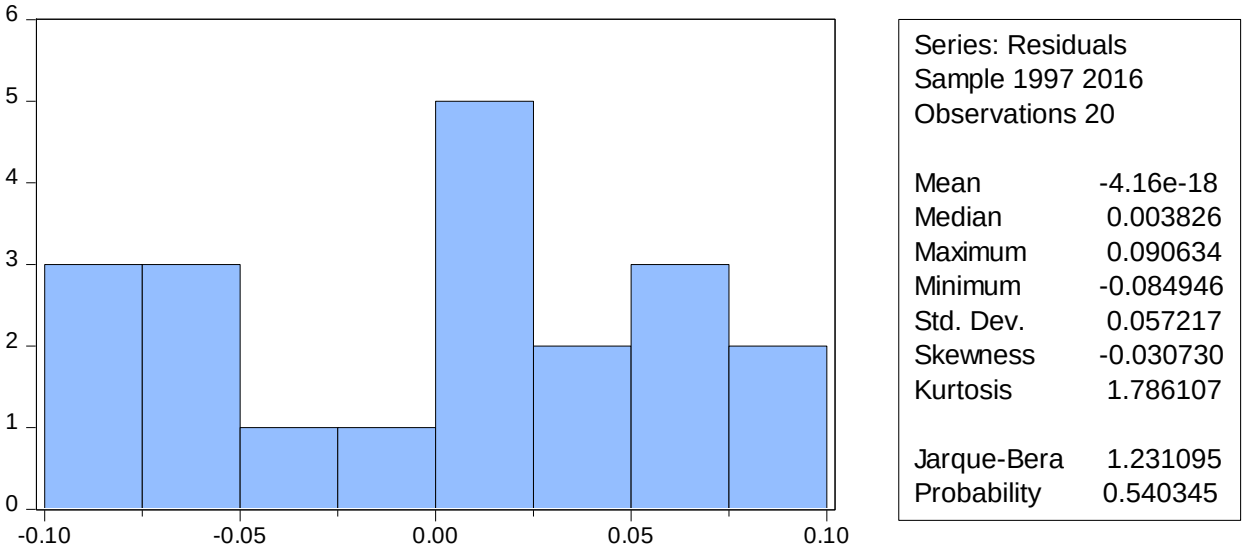

شكل (6.4): اختبار شرط التوزيع الطبيعي للبواقي

القيمة الاحتمالية لـ (Jargue-Bera) أكبر من 5% وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تؤكد بأن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

- **اختبار الأرتباط الذاتي lm**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (35.4): اختبار الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

0.7684	Prob. F(2،15)	0.268086	F-statistic
0.7081	Prob. Chi-Square(2)	0.690225	Obs*R-squared

القيمة الاحتمالية اكبر من 5% نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة بأنه لا يوجد هناك ارتباط ذاتي للمتغير المستقل.

- **اختبار المتوسط الحسابي للبواقي يساوي صفر**

جدول (36.4): اختبار المتوسط الحسابي للبواقي يساوي صفر

Hypothesis Testing for RESID09
Date: 07/24/18 Time: 11:36
Sample: 1996 2016
Included observations: 21
Test of Hypothesis: Mean = 0.000000

Sample Mean = -1.27e-15
Sample Std. Dev. = 0.125675

Probability	Value	Method
1.0000	-4.64E-14	t-statistic

تم استخدام T–test حيث اوضحت القيمة الاحتمالية P–value = 1.0 وهذه القيمة تشير إلى قبول الفرضية الصفرية التي تفترض أن المتوسط الحسابي للبواقي يساوي صفر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

- 1.5 النتائج

1. توصلت الدراسة الي وجود علاقة طردية طويلة الاجل بين الصادرات والناتج المحلي الفلسطيني وعليه فان الصادرات الفلسطينية تسهم في الناتج المحلي الفلسطيني في الاجل الطويل بما يعادل 37% .
2. توصلت الدراسة الي وجود علاقة طردية طويلة الاجل بين الواردات والناتج المحلي الفلسطيني حيث تساهم الواردات بنسبة 0.35% في الناتج المحلي .
3. يوجد علاقة عكسية بين العجز في الميزان التجاري والناتج المحلي الفلسطيني (النمو الاقتصادي الفلسطيني) أي كلما زاد العجز بدولار واحد في الميزان التجاري فانة يؤثر بالسلب علي النمو الاقتصادي الفلسطيني بنسبة سبعة وعشرون سنتا نتيجة العجز الواضح على طول السلسلة الزمنية الممتدة من سنة 1996 إلى 2016م.
4. الاحتلال الإسرائيلي هو المسؤول عن تدمير القوة الانتاجية الفلسطينية وهو المسؤول ايضا عن الاختلالات الهيكلية في شكل الاقتصاد الفلسطيني من خلال الممارسات والسياسات الممنهجة والتتمثلة في سياسة الحصار ووضع العراقيل والمعوقات امام التجارة الفلسطينية وانفتاحها على العالم الخارجي، حتى يبقي الشعب الفلسطيني رهينة الادارة الاقتصادية الإسرائيلية.
5. ادت اتفاقية باريس الاقتصادية من خلال ربط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي إلى تحكم السلطات الإسرائيلية بمسارات الاقتصاد الفلسطيني من خلال فرض سياسة المواصفات والمعايير التي يجب على الجانب الفلسطيني الالتزام بها عند الاستيراد، هذا بالإضافة إلى السياسات المالية والضريبية التي تلزم إسرائيل بها السلطة.
6. ادت العراقيل والمعيقات التجارية التي تفرضها إسرائيل على الاستيراد إلى تفضيل التجار الفلسطينيين الاستيراد من الجانب الإسرائيلي تفاديا لكل المعيقات المفروضة تارة على مواصفات المنتج وتارة على صحة الفواتير وتارة على النواحي الأمنية وأخرى عدم الافصاح عن بلد المنشأ ونسب الانتاج الخاصة ببلد المنشأ الخ.
7. ادت السياسة الإسرائيلية إلى تحويل الإتفاقيات التجارية المبرمة مع دول الجوار ودول العالم إلى اتفاقيات مفرغة من محتواها التنموي والاقتصادي من خلال فرض عقوبات وحصار

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واغلاق للمعابر وشروط صارمة على التصدير مما أدى إلى افشال كل المساعي نحو اقتصاد نامي ومزدهر.

8. ادت السياسات الإسرائيلية التعسفية إلى حرمان الجانب الفلسطيني وخصوصا في غزة من تصدير الكثير من السلع المختلفة إلى العالم الخارجي وحتى إلى الضفة الغربية غزة محرومة من التصدير للضفة لدواعي امنية إلا في حالات نادرة ومعدودة، مما ساهم إلى تراجه نسب النمو وازدياد نسب الفقر والبطالة بشكل كبير.
9. التبادل غير المتوازن وغير العادل مع الجانب الإسرائيلي يشير إلى أن الجانب الفلسطيني يستورد من الجانب الإسرائيلي ما نسبته 60-80 % من اجمالي الواردات الكلية في المقابل يصدر الجانب الفلسطيني إلى الاحتلال الإسرائيلي ما نسبته 80-90% من إجمالي الصادرات الكلية إلى العالم (مع تفوق مبالغ الاستيراد عن التصدير)، وهذا فيه تحيز وتركيز جغرافي واضح لصالح الاقتصاد الإسرائيلي مما يزيد تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاحتلال الإسرائيلي.
10. الصادرات الفلسطينية إلى إسرائيل تقتصر على السلع ذات الكثافة العمالية العالية والسلع الزراعية وهنا تتضح درجة التركيز السلعي للصادرات الفلسطينية وعليه فإن اقتصار التصدير إلى الجانب الإسرائيلي على عدد محدد من السلع ذات الطابع الخاص للاسواق الإسرائيلية يزيد من تفاقم وحدة التبعية الاقتصادية.
11. لم يحقق اتفاق باريس الاقتصادي مع الجانب الإسرائيلي احداث تنمية سوية ومتوازنة تقوم على التكافؤ والندية المتبادلة في المصالح الاقتصادية بين الطرفين
12. الاستيراد من الجانب الإسرائيلي يحرم خزينة السلطة من كثير من اموال الجمارك التي تجبيها إسرائيل عن سلع وجهتها النهائية اراضي السلطة الفلسطينية عبر تجار إسرائيليين وبتالي فإن النشاط الاقتصادي والتجاري يصب في خانة إسرائيل إذا ما اقبل الجانب الفلسطيني على تكثيف الاستيراد من الجانب الإسرائيلي.

- 2.5 التوصيات

1. العمل على زيادة الصادرات الفلسطينية وتنويعها وزيادة جودتها من خلال الاستعانة بالطرق والاساليب الحديثة في الانتاج والاستعانة بالتكنولوجيا قدر الامكان.
2. تشجيع الانتاج المحلي وفرض سياسة واضحة لحماية المنتج الفلسطيني وفرض ضرائب على كل المنتجات الواردة وخاصة الغذائية والغير ضرورية والتي من الممكن أن تهدد المنتج الفلسطيني.
3. خلق بيئة استثمار جاذبة وتشجيع الاستثمار الداخلي والخارجي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4. اعادة النظر في اتفاق باريس الاقتصادي التي خلفت اقتصادا مشوها، من خلال ربط اسعار السلع في إسرائيل باسعار السلع في المناطق الفلسطينية في حين أن هناك فارق كبير بين اجور الاسرة الإسرائيلية والاجور التي تتقاضاها الاسرة الفلسطينية (الاجور في المناطق الفلسطينية لا تكاد تتجاوز 33% من الاجور في إسرائيل) حسب مركز الإحصاء الفلسطيني عام 2014، هذا من جهة ومن جهة اخري فإن العملة المستخدمة في مناطق السلطة هي عملة الشيكل مما يشكل ربط المنظومة المالية والنقدية الفلسطينية بالإسرائيلية بشكل شبه كلي، مما يؤدي إلى عدم تطور المنظومة الفلسطينية إذا ما كان هناك خلاف سياسي مع الجانب الإسرائيلي.
5. اقامة منطقة تجارة حرة بين الجانبين تخدم وتلائم الجانب الفلسطيني بشكل افضل من الاتحاد الجمركي أو النقدي مع الجانب الإسرائيلي لما لكلا الأمران من مساوء على العملية التنموية في فلسطين.
6. اقامة منطقة تجارة حرة مع دول الجوار سواء كانت مصر على حدود قطاع غزة أو الأردن على حدود الضفة الغربية تكون هذه المناطق بوابات الاقتصاد الفلسطيني تجاه العالم الخارجي للخروج تدريجيا من التبعية لإسرائيل.
7. العمل بكل السبل على إنهاء الانقسام الفلسطيني وتوحيد البيت الفلسطيني للبدء في تفعيل الإتفاقيات الدولية والشراكات الاقتصادية مع دول العالم رغم كل العوائق الإسرائيلية وذلك وصولا لحصول فلسطين على عضوية منظمة التجارة العالمية.
8. على الجانب الإسرائيلي إذا ما اراد بناء علاقة اقتصادية قائمة على اساس مهني واقتصادي متوازن فإن عليه أن يتخلى عن سياسة الاغلاق والحصار وتدمير النية الاقتصادية الفلسطينية وأن يقتنع بأن الدور الذي يلعبه الاقتصاد المتوازن بين الطرفين هو اساس الاستقرار في المنطقة.
9. وضع سياسة حماية المنتج المحلي من خلال السياسات الضريبية أو السياسات الكمية لضمان استمرار وتطوير المنتج المحلي تفاديا لاغلاق المصانع المحلية نتيجة السياسات الخطأ في الاستيراد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المصادر والمراجع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم

أولا: المراجع العربية

اتحاد الغرف التجارية الفلسطيني. (2010م). *الراصد الاقتصادي لأداء القطاع الخاص الفلسطيني بين سنديان التبعية ومطرقة العقوبات الاقتصادية الإسرائيلية*. رام الله – فلسطين.

الاغا، وفيق، وآخرون. (2010م). استراتيجية التنمية في فلسطين. *مجلة جامعة الازهر بغزة، سلسلة العلوم الانسانية. 12*(1): 467 -500.

الاونكتاد، الامانة العامة. (2011م). *اعادة بناء قطاع سلع التبادل التجاري الفلسطيني نحو الانتعاش الاقتصادي وتكوين الدولة*.

إيمان، سامي. (13-11-2017م). *ماهية الضريبة الصفرية*. *https://www.almrsal.com/post/557845*.

بنابي، فتيحة. (2009م). *السياسة النقدية والنمو الاقتصادي*. جامعة محمد بوقرة – الجزائر.

الجعفري، محمود. (2000م). *التجارة الخارجية الفلسطينية الإسرائيلية: واقعها وآفاقها المستقبلية*. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).

الجعفري، محمود، واخرون. (2002م). *السياسات التجارية والمالية الفلسطينية وتأثيرها على العجز في الميزان التجاري والعجز في الموازنة* معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إحصاءات التجارة الخارجية (2015) .

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (1996- 2010م). *احصاءات التجارة الخارجية*.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2010م). *إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة السلع والخدمات*. رام الله.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2016م). *إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة السلع والخدمات*. رام الله.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2017م). *إحصاءات الحسابات القومية 1994-2016م*. رام الله.

الجوهري، منى. (1995م). *الترتيبات الجمركية الفلسطينية*. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، رام الله.

حميض، حنين. (2006م). *تأثير المقاصة على الايرادات الضريبية في فلسطين من 1995-2005م* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة النجاح الوطنية.

خشيب، جلال. (10-3-2015م). *النمو الاقتصادي*. *http://www.alukah.net*.

دائرة الإحصاءات المركزية الإسرائيلية. (1988 – 1994م).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

درويش، سالم. (2013م). مشكلة البطالة في فلسطين في فترة 1994-2012 وطرق علاجها. *مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات 1*(5): 312 -350.

دقة، قاسم. (2003م). *العدالة الضريبية في مشروع قانون ضريبة الدخل الفلسطيني* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

الديراوي، سليمان. (2014م). العلاقات الاقتصادية الفلسطينية والعوامل المؤثرة في تطويرها في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية آفاق مستقبلية. *مجلة جامعة فلسطين للأبحاث 1*(6): 1- 30.

زعرب، عبد المعطي. (2005م). *التجارة الفلسطينية واقعها وافاقها المستقبلية*. السلطة الفلسطينية وزارة الاقتصاد الوطني الإدارة العامة للتحليل والإحصاء.

سرداح، خليل. (2012م). *الاقتصاد الفلسطيني بين فك الارتباط مع الاقتصاد الإسرائيلي وافاق التكامل الإقليمي* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الازهر – غزة.

سلطة النقد الفلسطينية.(2017م). الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل للسلطة الوطنية الفلسطينية (أساس نقدي).

سليمان، وبكر احمد. (2016م). *مفهوم الناتج المحلي الإجمالي 2016م*. مؤسسة النقد العربي السعودي.

الشعيبي، هالة. (2013م). *ورقة عمل برتوكول باريس الاقتصادي مراجعة الوقع التطبيقي*. معهد الابحاث الاقتصادية ماس.

الشعيبي، هالة. (2013م). *ورقة عمل برتوكول باريس الاقتصادي مراجعة الوقع التطبيقي*. معهد الابحاث الاقتصادية ماس.

صافي، سمير واخرون، (2014) بناء نموذج انحدار متعدد لاستهلاك الكهرباء في قطاع غزة .الجامعة الاسلامية غزة .

صبري، نضال. (1998م). *محاسبة ضريبة الدخل*. ط1. جامعة القدس المفتوحة، عمان.

عبد الرزاق، عمر واخرون (1994م) ابعاد الاتفاق الاقتصادي الفلسطيني الاسرائيلي ط1 مركز دراسات الشرق الاوسط .

عبد الرزاق، عمر. (2002م). تقييم الاتفاقات الاقتصادية والتجارية الفلسطينية الدولية. معهد الابحاث الاقتصادية ماس .

عبد العظيم، حمدي. (1996م). *اقتصاديات التجارة الدولية*. ط1. مكتبة زهراء الشرق.

عطية، عبد القادر، (2004). الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الاسكندرية الدار الجامعية، مجلة العلوم الاجتماعية ص640 2004م.

علاونة، عاطف. (1992م). *شرعية الضرائب في الاراضي الفلسطينية المحتلة*. رام الله.

القاضي، محمد (1996) جرائم الممول المتعلقة بالخزانة العامة. القاهرة. دار النهضة العربية 1996 .ص5.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اللحام، منار. (2004م) الارتباط وفك الارتباط بين الاقتصاديين الفلسطينى والاسرائيلى قطاع التجاره الخارجية 1994-2002م (رسالة ماجستير غير منشورة)، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2004م .

مجلة جامعة تشرين،(2011) العلوم الاقتصادية والقانونية 33 (1) .

المراقب الاقتصادي والاجتماعي الربعي. (2012م)، *29* ص1. رام الله.

المرزوك، خالد. (2013م). *السياسات التجارية*. جامعة بابل كلية الادارة والاقتصاد، قسم العلوم المالية والنقدية.

مركز التجارة الفلسطيني (paltrade)، الموقع: www.paltrade.org.

المصبح، عماد الدين (2006). محددات التضخم في سورية خلال الفترة 1970- 2004 جامعة دمشق، رسالة دكتوراه منشورة .

معهد ابحاث السياسات الاقتصادية ماس، (2012م). جلسة طاولة مستديرة التعديلات الاخيرة علي الترتيبات التجارية في اتفاق باريس .

مقران، بهلول. (2011م). *علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي خلال الفترة 1970-2005م* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الجزائر.

ملك، محمود. (2005م). *الواقع التجاري للضفة الغربية وامكانيات التطوير*. ورقة مقدمة إلى المؤتمر الفلسطيني للتنمية واعادة الاعمار.

الموسوعة العربية العالمية. (1999م). ط2. المملكة العربية السعودية مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع.

موقع وزارة المالية للسلطة الفلسطينية. (3-12-2017م). *86*.

النتشة، امنة. (2013م). *سبل زيادة حجم وتنويع مصادر الواردات الفلسطينية المباشرة وتقليص الاعتماد على الواردات المعاد تصديرها من إسرائيل* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة بيرزيت.

هيئة تشجيع الاستثمار الفلسطينية، الموقع: www.pipa.ps/ar

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا: المراجع الأجنبية

Astrup، C., & Dessus, S. (2001). *Trade options for the Palestinian economy: some orders of magnitude.*

Kanafani, N. M., & Taghdisi-Rad, S. (2012). *The Palestinian economy: Macroeconomic and trade policymaking under occupation*. In United Nations Conference on Trade And Development.

Samhouri, Mohammed. (2016). Revisiting the Paris Protocol: Israeli Palestinian Economic Relations، 1994–2014. *The Middle East Journal 1*(2016). 579-607.

Samour, Sobhi. (2016). *Review and Assessment of Palestinian Trade Policy Options.* The Palestine Economic Policy Research Institute (MAS).

Utkulu, U., & Seymen, D. (2004). *Trade and competitiveness between Turkey and the EU: time series evidence*. Discussion Paper، Turkish Economic Association.

William, A. Kerr and James D. Gaisford. (2007). *Handbook on international trade policy.*

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com